
دراسات
قضية عزل
الإمام الصلت بن مالك الخروصي
علي بن سعيد الريامي
بيت الغشام
للنشر والترجمة
البرنامج الوطني لدعم الكتاب



علي بن سعيد الريامي

- باحث أكاديمي من سلطنة عمان أستاذ مساعد بقسم التاريخ/ كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس
- مؤهلاته العلمية:
- دكتوراه فلسفة في التاريخ الإسلامي (2013) من الجامعة الأردنية.
- ماجستير في التاريخ (2006) من جامعة السلطان قابوس - كلية الآداب والعلوم الاجتماعية.
- عضو مجموعة من اللجان العلمية والتخصصية.
- شارك في العديد من الندوات والملتقيات العلمية، ونشر العديد من المقالات العلمية التخصصية، في الدوريات والصحف المحلية، وكتب عدد من المقالات التي تعنى بالثقافة والفكر وقضايا المجتمع.



قضية عزل
الإمام الصلت بن مالك الخروو

هذه الدراسة، تأتي في إطار محاولة المزج بـ
السياسة والفكر، وتكاد تبحث في وجهين لعم
واحدة وإن اختلفت الأدوار في أيهما يقود
ينقاد للآخر، يؤثر فيه أو يتأثر به.
وجاء اختيار الباحث لهذا الموضوع من فك
راودته منذ زمن في دراسة حالة يمكن من خلال
إبراز الدور السياسي لعلماء عمان، فكان الاختي
على دراسة هذه القضية المهمة في التاريخ السيا
والفكري لعمان في القرنين الثالث والراب
الهجريين/ التاسع والعاشر الميلاديين؛ ودراسة
ترتب عليها من نتائج سياسية وآثار فكرية.
كما تؤرخ هذه الدراسة لنشأة المدرست
الرستاقية والنزوانية، وهما من النتاجات الفكر
المهمة لقضية عزل الإمام الصلت بن ما
الخروصي.



ISBN 978-99969-59-80-6
9 789996 959806 >

قضية عزل
الإمام الصلت بن مالك الخروصي

علي بن سعيد الريامي

قضية عزل
الإمام الصلت بن مالك الخروصي

إعداد: علي بن سعيد الريامي

(كاتب من سلطنة عمان)

الطبعة الأولى: 2015 (مسقط)

يصدر بالشراكة مع:



بيت الغشام للنشر والترجمة

مؤسسة:

التكوين للخدمات التعليمية والتطوير

(سلطنة عُمان - مسقط)

للتواصل: هاتف: 99260386

ص.ب: 745 الرمز البريدي: 320

www.altakween.com





هاتف: 24563400-24563401

البريد الالكتروني:

info@clturalclub.org

www.clturalclub.org

التصميم الداخلي والغلاف: أحلام محمد سيف الرحبي

رقم الإيداع/ 108 /2015

رقم الإيداع الدولي (ISBN) 978-99969-59-80-6

الإهداء

إلى:

وطني الغالي عُمان

إلى:

أستاذي/ د.عصام الرواس الذي غرس في نفسي الثقة...

وعلمني معنى الإرادة...

إلى:

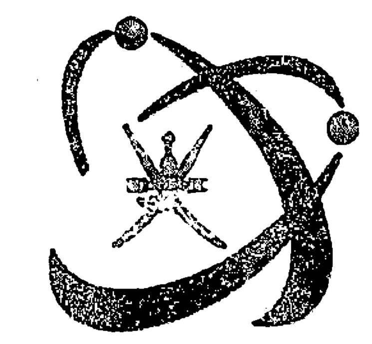
أم الحسين والحسن وزينب وأمامة على وقفتها معي...

إلى:

من أيقظ في نفسي الأمل... أمي

أهدي هذا العمل المتواضع،،،

صدر بدعم



مجلس البحث العلمي

www.trc.gov.com

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، حمدا يليق بجلال قدره وعظيم سلطانه، وأثني عليه ثناء الشاكر لعظيم فضله، وأصلي وأسلم على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمّا بعد: لا يسعني، وأنا أتقدم بهذه الدراسة المتواضعة، إلا أن أقدّم خالص شكري وعظيم امتناني لكل من أسهم بشكل أو بآخر، في إخراج هذا المشروع إلى حيز الواقع، بعد سنين من الجهد، والبحث والتقصي، وأخص بالذكر، الأستاذ الدكتور/ محمد محمد أمين الذي أشرف على خطة المشروع، وقد تعلمت على يديه طريقة البحث العلمي، ولم يكن ليبخل على إفادتي، وتزويدي بإرشاداته الأبوية، وملاحظاته العلمية القيمة.

كما أشكر الدكتور/ عصام بن علي الرواس، على ما أمدني به من خبرات، وأفكار، ساعدتني على تكوين رؤية واضحة، ومنهجية واقعية، في تفسير الكثير من القضايا التي تمت مناقشتها. وكذلك الدكتور/ عبد الله بن ناصر الحارثي، على مراجعاته القيمة، والشكر موصول إلى أستاذي الدكتور/ فاروق عمر فوزي الذي فتح لي آفاقاً كثيرة، أفادتني كثيراً في إخراج الدراسة بصورتها النهائية.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر لكل من: الدكتور/ صالح بن أحمد الصوافي، والدكتور/ عبد الله الحراصي على تشجيعهما لي لدراسة هذا الموضوع، ومداخلاتهما، وأفكارهما القيمة التي ساعدتني على إثرائه.

وأخيراً، كلمة شكر، أوجهها للأستاذ الدكتور/إبراهيم الزين صغيرون، ولجميع أساتذتي في قسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية، ولإدارة الكلية، وللعاملين في مكتبة جامعة السلطان قابوس، وبالأخصّ قسم المجموعات الخاصة، وعلى رأسهم الأستاذ/ سعيد الحراصي، وكذلك العاملين في دائرة المخطوطات والوثائق، في وزارة التراث والثقافة، والعاملين في مكتبة جامع السلطان قابوس الأكبر، وعلى رأسهم زميلي الأستاذ/ محمد العلوي، وكذلك العاملين في مكتبة السيد محمد بن أحمد البوسعيدي، ولكلٍ من: المرحوم الشيخ سالم بن حمد الحارثي، والشيخ محمود بن زاهر الهنائي المستشار في وزارة التراث والثقافة، والشيخ مهنا بن خلفان الخروصي، وزميلي الأستاذ/ عبد الرحمن السليماني، ويعقوب البرواني، على مدهم لي يد المساعدة، أثناء جمع المادة العلمية، وزميلي الأستاذ/ محمد البرواني، وناصر النعماني، من قسم الجغرافيا، على إخراجهما الفني للخرائط التوضيحية.

المقدمة

تعد قضية عزل الإمام الصلت، سنة 272هـ/885م من أكثر قضايا التاريخ العماني إثارةً للجدل؛ نظراً لما أفرزته من ردود فعل متباينة أفضت إلى نتائج سياسية كبيرة، كان أبرزها الحرب الأهلية، وعدم الاستقرار السياسي، وتعدد السلطات القبلية، وما تبع ذلك من تدخل خارجي.

ألقت هذه القضية بظلالها على مختلف أوجه الحياة السياسية، والاقتصادية، والفكرية، وبرزت في تلك الفترة تيارات فكرية متباينة، ورؤى سياسية مختلفة، قادت عمان إلى نفق مظلم من حالة عدم الاستقرار، ومع الوجه السلبي للقضية إلا أنه وبسببها في المقابل أثرى العلماء الحياة الفكرية بتنظيراتهم السياسية ثراءً واسعاً، فكانت بصماتهم واضحة في بلورة الفكر السياسي العماني آنذاك، غير أن النتائج التي ترتبت على ذلك الفكر بإيجابياته وسلبياته، والتي كانت قضية عزل الإمام الصلت بن مالك منبعاً من منابعه، قد أثّرت -بطبيعة الحال- على كيان عمان السياسي بين استقلال تارةً وتدخل خارجي تارة أخرى، وتنازع هذا الكيان من داخله عدد من الزعامات المحلية، التي حاولت أن تضفي نوعاً من الشرعية على طموحاتها من خلال التحالفات القبلية تارة، واستمالة العلماء تارة أخرى.

ولما كان فهم معطيات الحاضر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإرث الفكري، فإنّ

هذه الدراسة، تأتي في إطار محاولة المزج بين السياسة والفكر، وتكاد تبحث في وجهين لعملة واحدة وإن اختلفت الأدوار في أيهما يقود أو ينقاد للآخر، يؤثر فيه أو يتأثر به.

جا اختيار الباحث لهذا الموضوع من فكرة راودته منذ زمن، في دراسة حالة يمكن من خلالها إبراز الدور السياسي لعلماء عمان، فكان الاختيار على دراسة هذه القضية المهمة في التاريخ السياسي والفكري لعمان في القرنين الثالث والرابع الهجريين/ التاسع والعاشر الميلاديين؛ ودراسة ما ترتب عليها من نتائج سياسية وآثار فكرية.

أهمية الدراسة

إنّ الدراسات التي تناولت تاريخ الإباضية بشكل خاص وتاريخ عمان الإسلامي بشكل عام، كانت تشير إلى قضية عزل الإمام الصلت بن مالك في بعدها السياسي، مع استعراض موجز للجدل الفكري الذي صاحب القضية، والمتمثل في آراء وادعاءات علماء المدرستين: الرستاقية والنزوانية دون البحث بعمق في جذور نشأة كلا المدرستين، وهذا ما حاول الباحث الكشف عنه.

نرى أنَّ هناك عوامل متعددة قد وسَّعت من أطر هذه القضية غير العوامل المباشرة ذات العلاقة بتأثير العصبية القبلية، وأطماع الزعامات المحلية ورغبتهم في تجريد الأئمة من سلطاتهم أو اقتسامها معهم، أو حتى محاولات العلماء فرض وصايتهم على الأئمة، وهي من الموضوعات التي

ناقشها الباحث، في ثنايا استعراضه لتلك العوامل.

ويرى الباحث أن الجدل الفكري الذي صاحب هذه القضية قد تم تسييسه، كما أنَّه لم يكن بمعزل عن القضية الكبرى التي شغلت بال عامة المسلمين في دار الإسلام، وأثارت جدلاً وخلافاً واسعين بين المتقدمين والمتأخرين من المؤرخين، وهي قضية الإمامة والخلافة، بدءاً باجتماع السقيفة ومروراً بالعديد من الأحداث كمقتل الخليفة عثمان - رضي الله عنه - وهو ما عرف بالفتنة الكبرى، والصراع بين الإمام علي بن أبي طالب-كرم الله وجهه- ومعاوية بن أبي سفيان، وظهور عدد من الحركات السرية التي كانت تدعو إلى الاستقلال عن مركزية الخلافة الإسلامية في العهدين الأموي والعباسي، كل ذلك شَكل -وحتى الآن- منابع لمختلف التيارات الفكرية والسياسية. وما أود قوله هنا أن هناك تأثيراً بشكل أو بآخر نتج عن التنظير في مسألة الإمامة والخلافة، وكان له انعكاس على التراث الفكري السياسي عند الإباضية على اعتبار أن علماء عمان لم يكونوا بمعزل عن مفردات تلك القضايا، وهم في فكرهم السياسي لا يقلون أهمية ومكانة عن غيرهم من العلماء المسلمين الذين خاضوا غمار تلك التجربة بكل تداعياتها، إلا أنّهم لم يحظوا بتلك الأهمية التي يستحقونها وهذا ما سعت الدراسة إلى الكشف عنه وإبرازه.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن تشخيص أبعاد هذه القضية بظروفها وملابساتها ونتائجها لم يكن أمراً يسيرا، بل كان بحاجة إلى فك رموز تلك العلاقة بين

الرؤى والأفكار التي طرحت وبين أولويات الاشتغال بالسياسة التي دائماً ما تحكمها المصالح المتغيّرة، مما يعني صعوبة الخروج برؤية ترضى عنها الأطراف المعنية بهذه القضية، سواء من قبل العلماء أو أولئك المهتمين بالشأن السياسي.

أدرك الباحث أن مثل هذه المواضيع تحتاج إلى جرأة في الطرح، ومصداقية في التعبير، وموضوعية في الحوار، من حيث دراسة الأسباب المختلفة، ونقد ما تمَّ طرحه من آراء وأهمية تحكيم العقل والمنطق بما يتفق مع منهج البحث التاريخي حتى يمكن الخروج برؤية أقرب ما تكون إلى القبول، مع الإيمان بان هذا الاجتهاد الشخصي قابل للخطأ والصواب.

منهج الدراسة:

اتخذ الباحث من المنهج الاستقرائي التحليلي منهجاً، كما سعى للاستفادة من معطيات العلوم المساعدة ذات الصلة بموضوع الدراسة؛ حتى يتسنى عرض الموضوع بأسلوب علمي؛ بغية الوصول إلى النتائج التي خرجت بها الدراسة.

الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على الدراسات المتزامنة مع فترة هذه الدراسة لم نجد دراسة متخصصة، عنيت بقضية عزل الإمام الصلت دراسةً وتحليلاً، وما ذكر عنها جاء في السياق العام لتأريخ عصر الإمامة الثانية وما بعدها، غير أننا لا ننكر أنَّ هناك من الدراسات التي سلطت الضوء على بعض من جوانب

هذه الدراسة ولكن بشكل شمولي، وبعضها قدم تحليلات وتفسيرات جديرة بالمتابعة ولم يغفل الباحث عن الاستفادة منها.

تقسيمات الدراسة

تنقسم الدراسة إلى: مقدمة، وأربعة فصول، وخاتمة، حيث تناول الفصل الأول: عصر الإمام الصلت بن مالك من خلال الحديث عن حياته ونشأته، ومؤهلاته، ومبايعته بالإمامة، كما استعرض الباحث أهم الأحداث في عصره على الصعيدين: الداخلي والخارجي أبرزها حملته التي وجهها لاسترداد جزيرة سقطرى، مع تقديم قراءة تحليلية لعهد الإمام الصلت الذي أرسله لقواد الحملة.

الفصل الثاني: تناول حركة المعارضة التي سعت لعزل الإمام الصلت بن مالك، من حيث تحليل أسبابها ودوافعها، وعوامل نجاحها، وصولاً إلى الخروج على الإمام وعزله، كما تم فيه بحث مواقف العلماء الذين كانوا بين مؤيد ورافض وواقف من قضية عزله.

الفصل الثالث: استعرض الباحث النتائج السياسية التي ترتبت على عزل الإمام الصلت بن مالك، وفيه كان التركيز على الحرب الأهلية، أهمها موقعة الروضة (حوالي 273هـ/886م)؛ نظرا لنتائجها المهمة وما تمخض عنها من إثارة للعصبية القبلية، بين النزارية واليمانية، وكذلك موقعة القاع (278هـ/892م)، والتي أدّت إلى استنجاد القبائل النزارية بالوالي العباسي، محمد بن نور، كما تم تناول الحملات الخارجية التي جاءت إلى عمان في

تلك الفترة، بدءاً بحملة محمد بن بور، وسقوط الإمامة الإباضية الثانية، مروراً بحملات القرامطة، والوجود البويهي في بعض الفترات.

الفصل الرابع: عالج الآثار الفكرية للقضية، حيث تطرق إلى التعريف بالمدرستين الرستاقية والنزوانية من حيث نشأتهما وتسميتهما، ومنطلقات فكرهما السياسي، والاختلاف فيما بينهما. كما تطرق إلى ذكر أبرز علمائهما ممّن كان لهم دور فاعل ومؤثر في الجدل الفكري الذي دار بين المدرستين.

وتضمنت الدراسة عدداً من الملاحق، حيث اشتمل الملحق الأول على خارطة توضح خط سير حملة الإمام الصلت بن مالك لاسترداد جزيرة سقطرى، في حين تضمن الملحق الثاني خارطة توضيحية لأهم مواقع الحرب الأهلية، أما الملحق الثالث فتضمن خارطة توضح هجرة بعض سكان المناطق الساحلية إلى هرمز وشيراز والبصرة بعد سماعهم بوصول حملة محمد بن بور إلى عمان، وكان الملحق الرابع عبارة عن خارطة لخط سير حملة محمد بن بور إلى عمان، في حين اشتمل الملحق الخامس على قائمة بأسماء العلماء، الذين شملتهم الدراسة، مع بيان مواقفهم من القضية وأهم إنتاجهم الفكري.

قراءة لأهم مصادر ومراجع الدراسة

في ظل قلة المعلومات، التي طالعتنا بها كتب التاريخ والجغرافيا العامة عن عمان، خلال الفترة التي نتحدث عنها في هذه الدراسة فقد كان التركيز والاستفادة بصورة أكبر على المصادر المحلية، خصوصاً الفقهية منها، مع

الاعتراف بحقيقة إغفال المصادر التاريخية العامة للتأريخ لإقليم عمان وقد يكون ذلك بسبب البعد الجغرافي لعمان في أقصى الجنوب الشرقي من دار الخلافة، واستقلالها عن مركزية الخلافة الإسلامية، خاصة مع تأسيس الإمامة الإباضية، إضافة إلى الاختلاف المذهبي والرغبة في الاستقلال ناهيك عن اشتغال المهتمين بالتاريخ في ذلك الوقت بالأحداث الجسام التي كانت تمر بها الدولة الإسلامية آنذاك فلم يهتموا لتاريخ الأطراف.

ويمكن أن نتناول في هذا الإطار أهم المصادر التي استفدنا منها وهي تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما:

أولاً: المصادر المحلية العمانية

تشمل بدورها المصادر التاريخية والكتب الفقهية، والسير والجوابات حيث كان الفقهاء وعلماء الدين يمزجون بين الفقه والسياسة والتأريخ للأحداث المحلية المهمة ولم تكن السير والجوابات تخلو من ذكر الأحداث التاريخية خاصة تلك المتعلقة بأوضاع الإمامة وهي من الأدبيات الجديرة بالدراسة؛ لاحتوائها على معلومات، تاريخية وفكرية وأدبية مهمة، هذا عدا المصادر التاريخية العمانية العامة.

ويمكن أن نرتّب هنا تلك المصادر المتنوعة بحسب الأهمية وقربها من الحدث على النحو التالي:

1 - **السير والجوابات:** معظمها لا يزال مخطوطا، مع الإشارة هنا إلى ما نشر منها عن طريق وزارة التراث والثقافة، وقد قامت الأستاذة الدكتورة/سيدة

إسماعيل كاشف، بتحقيق جزء من تلك السير نشرت في جزأين، مع ملاحظة ضرورة إعادة النظر في تحقيق تلك السير، ومن أهم السير التي استفاد منها الباحث سواء المنشور منها أو المخطوط ما يلي:

- **كتاب الأحداث والصفات لأبي المؤثر الصلت بن خميس الخروصي (ت: ق 3هـ/9م)**: فيه تصوير لموقف أبي المؤثر من أحداث عزل الإمام الصلت بن مالك الخروصي، حيث يردُّ على اتهامات المعارضة من خلال تفنيد التهم والأسباب، التي ذكرها المؤيدون لعزل الإمام الصلت. وتأتي أهميتها كونها شاهد عيان على تلك الأحداث.

- **سيرة أبي قحطان خالد بن قحطان (ت: ق 4هـ/10م)**: وهي من السير التي استفدنا منها كثيراً كونها معاصرة لفترة حبلى بالأحداث المهمة كفترة الحرب الأهلية، ووصول محمد بن نور إلى عمان.

- **سيرة الأزهر بن محمد بن جعفر الإزكوي (ت: ق 4هـ/10م)**: استفدنا منها عند استعراضنا لمواقف الطرف الآخر من الصراع وهو المؤيد لعزل الإمام، خصوصاً موقف والده محمد بن جعفر، فقد تبنّى الأزهر في البداية موقف والده، ثم آثر اتخاذ موقف محايد حتى يتبين له الأسباب الحقيقية التي عجلت بعزل الإمام الصلت بن مالك.

- **كتاب الموازنة لأبي محمد عبد الله بن محمد بن بركة (ت: ق 4هـ/10م)**: وفيه مادة خصبة لكثير من نقاط الاختلاف الدائر بين الرستاقية والنزوانية، خصوصا وأنَّ صاحبها يعد من رموز وأشهر علماء المدرسة الرستاقية، وقد وازن

في كتابه بين مختلف الروايات وعمل على تفنيدها، مظهراً خطأ ادعاءات المدرسة النزوانية على حد رأيه.

- سيرة الحجة على من أبطل السؤال بالحدث الواقع بعمان "المشهورة بسيرة السؤال" لأبي الحسن علي بن محمد بن علي البسيوي (ت: ق 4هـ/10م):

وهي من السير المهمة التي تزامنت مع احتدام الجدل الفكري بين المدرستين الرستاقية والنزوانية، وقد استفدنا منها في الوقوف على نقاط الاختلاف بين المدرستين الرستاقية والنزوانية، ورد الرستاقية على ادعاءات النزوانية.

2 - الكتب التي عالجت قضية عزل الإمام الصلت:

- كتاب الاستقامة لأبي سعيد محمد بن سعيد الكدمي (ت: ق 4هـ/10م):

مؤلفه من أشهر المنظرين لفكر المدرسة النزوانية، وقد فصّل الكدمي فيه أحكام الولاية والبراءة والوقوف للتدليل على صحة مواقف النزوانية، كما استعرض مواقف العلماء منذ بدء القضية، كذلك أرّخ لفترة الإمام سعيد بن عبد الله بن محمد بن محبوب بن الرحيل، والإمام راشد بن الوليد ولو بصورة مقتضبة.

- كتاب الاهتداء لأحمد بن عبد الله بن موسى الكندي(ت: ق 6هـ/12م): وهو من الكتب المهمة التي فصّلت في ادعاءات المدرستين الرستاقية والنزوانية، ويمكن أن يعول عليه كثيرا في دراسة فكر المدرستين، وقد اتّبع فيه مؤلفه أسلوبا موضوعياً في استعراض مختلف وجهات النظر، ويأتي تميزه كون مؤلفه كان نزوانياً في البداية ثم أصبح رستاقياً بعد أن هداه عقله كما قال

-نتيجة البحث والتقصي- إلى صحة مواقف الرستاقية فسمّى كتابه الاهتداء بناء على ذلك.

3 - من الكتب الفقهية العامة:

- بيان الشرع لمؤلفه محمد بن إبراهيم بن سليمان الكندي(ت: ق 6هـ/12م): وقد استفاد الباحث منه من خلال الرجوع إلى الأجزاء: الثالث والرابع على وجه الخصوص غير أنَّ من الصعوبات التي واجهت الباحث عند الاستفادة من هذا الكتاب هي كثرة الإضافات عليه من قبل النسّاخ والمقتبسة من الكتب الفقهية الأخرى ومن بعض السير والجوابات.

4 - المصادر التاريخية العمانية:

- كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة لمؤلفه سعيد بن سرحان الإزكوي (ت: ق12هـ/18م): وهو من الكتب التاريخية العمانية التي اهتمت بالتأريخ الحولي المحلي، اشتمل على مختلف الفترات التاريخية بما فيها التاريخ الحديث، حتى سنة 1141هـ/1728م، وقد استفاد منه الباحث في بعض جزئيات الدراسة عند الحديث عن الحرب.

- تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان لمؤلفه نور الدين عبد الله بن حميد السالمي (ت: 1333هـ/1913م): وهو من الكتب المهمة التي أرَّخت لتاريخ عمان من القديم، وحتى سنة 1328هـ/1910م، وقد استفاد منه الباحث في الكثير من جزئيات البحث، خاصةً عند الحديث عن عهد الإمام الصلت، والأحداث التي أعقبت عزله، وما ترتَّب عليها من نتائج، ومن أكثر النقاط

التي تمت الاستفادة فيها من كتاب التحفة كانت الجزئية المتعلقة بحملة الإمام الصلت على سقطرى؛ نظرا لانفراد السالمي بذكر النص الكامل لعهد الإمام الصلت لقوّاد الحملة.

5 - كتب النسب

- **الأنساب لسلمة بن مسلم العوتبي الصحاري (ت: ق 5هـ/11م)**: وهو من كتب التاريخ[1] التي اهتمت بنسب القبائل العمانية، ويتضمن بعض الأحداث التاريخية المهمة، أبرزها الحرب الأهلية، والصراع الدائر بين النزارية واليمانية، وقد استفاد منه الباحث، في الفصل الثاني من الدراسة، عند الحديث عن النتائج السياسية المترتبة على عزل الإمام الصلت بن مالك.

ثانياً: المصادر التاريخية الإسلامية:

جهد الباحث في البحث عن كل ما يتعلق بموضوع الدراسة في المصادر التاريخية العامة، غير أنَّ المعلومات التي أوردتها تلك المصادر عن تاريخ عمان تكاد تكون نادرة، إن لم تكن مغلوطة في ذكر بعض الأحداث، ويمكن الإشارة إلى بعض أهم تلك المصادر التي ورد فيها ذكر لبعض الأحداث التي تتناولها الدراسة ومنها:

1 - فوزي، فاروق عمر. مقدمة في المصادر التاريخية العمانية (العين: مركز زايد للتراث والتاريخ، 2004م)، ص71 - 77. وسيشار إليه، فوزي: مقدمة. فوزي، فاروق عمر، التدوين التاريخي عند المسلمين (العين: مركز زايد للتراث والتاريخ، 2004م)، ص497.

1 - **تاريخ الأمم والملوك لمحمد بن جرير الطبري (ت: 310هـ/922م)**: وفيه أورد معلومة بسيطة تشير إلى حملة محمد بن ثور -كما يسميه- لعمان، وأنه قد بعث برؤوس من أهلها إلى الخليفة العباسي المعتضد.

2 - **مروج الذهب ومعادن الجوهر لأبي الحسن علي بن الحسين المسعودي (ت: 346هـ/957م)**، وقد ورد في هذا المصدر أن الإمام الذي قتله محمد بن ثور كان هو الصلت بن مالك، والصحيح أنه الإمام عزان بن تميم.

3 - **تجارب الأمم لأبي علي أحمد بن محمد بن مسكويه(ت: 421هـ/1030م)**: وقد أمدنا، ببعض المعلومات المتعلقة بحكم يوسف بن وجيه، وأسرته في عمان.

4 - **الكامل في التاريخ لعز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم بن الأثير (ت: 630هـ/1232م)**، وقد استفدنا من هذا المصدر في الفصل الثالث من الدراسة في الجزئية المتعلقة بالوجود القرمطي والبويهي في عمان خلال الفترة التي شملتها الدراسة.

ثالثا: أهم المراجع: وقد تم ترتيبها هجائياً على النحو التالي:

1 - **أمبو سعيدي، عبد الله بن سعود.**

عمان في عصر الإمامة الإباضية الثانية، رسالة ماجستير (جامعة اليرموك: 1995م).

تؤرّخ هذه الرسالة لعصر الإمامـة الثانية في الفترة من 177هـ- 280هـ وما يتعلق بدراستنا منها هو ما جاء في الفصل الخامس تحت عنوان سقوط الإمامة الإباضية الثانية سنة 280هـ، حيث تناول هذا الفصل عزل الإمام الصلت بن مالك، والحرب الأهلية، والتدخل العباسي، كما استعرض بعض النصوص من سيرة أبي المؤثر، وسيرة أبي قحطان خالد بن أبي قحطان التي تبين أحقية الصلت بن مالك بالإمامة وعدم مشروعية عزله.

2 - **البطاشي، سيف بن حمود.**

إتحاف الأعيان في تاريخ بعض علماء عمان، ط2 (مكتب المستشار الخاص لجلالة السلطان للشؤون الدينية والتاريخية، مسقط، 2004م).

يعد من كتب التراجم، وقد اعتمد الباحث عليه كثيراً في التعريف بالعلماء، والترجمة لسيرة حياتهم، وتتميز مادته العلمية كونها مستقاة من السير العمانية وكتب الفقه، كما يعرض فيه المؤلف، رأيه في بعض الأحداث التاريخية، التي كان العلماء الذين يترجم لهم طرفا فيها.

2 - **فوزي، فاروق عمر.**

دراسات في تاريخ عُمان، (عمّان: جامعة آل البيت، 2000).

تناول الباحث في المبحث الخامس من دراسته عوامل تدهور وسقوط الإمامة الإباضية الثانية سنة 280هـ، وقد تطرق فيه إلى موضوع الحرب الأهلية، وإمامة راشد بن النظر، ودور العصبية القبلية، وصراع اليمانية والنزارية، وقدمت هذه الدراسة بعض التحليلات التي تمت الاستفادة منها في موضعها.

3 - هاشم، مهدي طالب.

الحركة الإباضية في المشرق العربي، ط2 (لندن: دار الحكمة، 2003).

استفاد الباحث من هذه الدراسة في الجزئية المتعلقة بعزل الإمام الصلت بن مالك في بعدها السياسي، والتي جاءت في الفصل السادس، وكذلك في الجزئية الخاصة بموضوع الحرب الأهلية كإحدى النتائج التي ترتبت على قضية عزل الإمام الصلت، والأسباب التي أدت إلى سقوط الإمامة الثانية سنة 280هـ/893م.

4- Al-Rawas, Isam.

Early Islamic Oman (11-280 A. H. /622 - 893 A. D.), A political history, (Ph. D, University of Durham, 1990).

تناول الدكتور الرواس في أطروحته قضية عزل الإمام الصلت بن مالك في بعدها السياسي والاجتماعي في الفصل التاسع الذي حمل عنوان الحرب الأهلية وسقوط الإمامة، وقد بدأ هذا الفصل بالحديث عن عصر الإمام الصلت بن مالك وسياسته الداخلية والخارجية، وقد خلص الرواس إلى نتائج جديرة بالاهتمام والمتابعة، فيما يتعلق بالأسباب التي أدت إلى سقوط الإمامة ونتائجها، وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة بفضل ما قدمته من تحليلات تتعلق بتاريخ وتراث الفكر السياسي العماني حتى أواخر القرن الثالث الهجري.

5- Wilkinson, Johan c.

The Imamate Traditional of Oman (Cambridge university press, London, 1987).

في هذه الدراسة استعرض ولكنسون تقاليد الإمامة منذ نشأتها والتطورات التي مرت بها حتى العصر الحديث، وقد استفدنا من هذه الدراسة من الفصل السابع عندما تطرق إلى عزل الإمام الصلت وما دار من جدل بين العلماء، مع التذكير أنه في كثير من الأحيان اعتمد على الترجمة الحرفية من المصادر العمانية، مع إعطاء بعض التفسيرات وإبداء وجهة نظره الخاصة حول عدد من المسائل ذات الصلة بنظام الإمامة.

الملخص

تركز هذه الدراسة، على تحليل قضية عزل الإمام الصلت بن مالك، وما ترتب عليها من نتائج سياسية، وآثار فكرية، في القرنين: الثالث والرابع الهجريين، التاسع والعاشر الميلاديين، وتتمحور الفكرة الأساسية لهذه الدراسة حول:

التعريف بمختلف أبعاد القضية، من حيث: أسبابها، ودور العلماء، والزعامات القبلية في تحريكها، وما ترتب عليها من نتائج سياسية مهمة.

إبراز التراث الفكري السياسي، المرتبط بهذه القضية، والتأريخ لأكبر مدرستين فكريتين هما: المدرسة الرستاقية، والمدرسة النزوانية، وأبرز علماء كلا المدرستين.

وقد اتّبع الباحث، المنهج الاستقرائي الاستنتاجي، الذي يقوم على استقراء النصوص، وتحليل الأحداث، بغية الوصول إلى نتائج، تعطي تصوراً واقعياً- قدر الإمكان- لأبعاد قضية عزل الإمام الصلت بن مالك الخروصي.

تنقسم الدراسة إلى: مقدمة، وأربعة فصول، وخاتمة، جاءت على النحو التالي:

تناول الباحث في الفصل الأول، التمهيد لعصر الإمام الصلت بن مالك وأهم الأحداث في عهده على الصعيدين: الداخلي والخارجي، أبرزها حملته على سقطرى. وفي الفصل الثاني، كان التركيز على حركة المعارضة، أسبابها، وعوامل نجاحها، ومواقف العلماء المعاصرين منها. أمّا الفصل الثالث، فقد اشتمل على أهم النتائج السياسية التي ترتبت على عزل الإمام الصلت. وفي الفصل الرابع، تناول الباحث الآثار الفكرية التي صاحبت القضية، واختلاف المدرستين: الرستاقية والنزوانية حولها، وأبرز علمائها.

وتوصل الباحث، لعدد من النتائج، تضمنتها خاتمة الدراسة، وتقودنا تلك النتائج إلى كون الفكر والسياسة، وجهان لعملة واحدة، وأنَّ دور علماء الدين، في ذلك العصر كان واضحاً ومؤثرا، وأنَّ مناخ الحرية الفكرية، قد أسهم بشكل كبير، في مشاركتهم الحياة السياسية، والتعبير عن آرائهم بمصداقية.

The study is divided into an introduction, four chapters and conclusion. The first is preparatory chapter dealing with the reign of Imam al-Salt as will as with the major events during his rule on the internal and external levels, the most important of which was his campaign on Socotra. The second chapter concentrates on the opposition movement to the rule of the Imam, the factors behind its success and the attitude of contemporary Muslim scholars towards this movement. The third chapter deals with the political results of the deposal of Imam al Salt b. Malik. The fourth chapter considers the intellectual effects which coincided with this event and the different opinions of the scholars of the two schools of Rustaq and Nizwa on this controversy.

Finally, the study covers the significant results and conclusions of the research project. It confirms the fact that ideology and politics are two faces of the same coin and that the role played by Muslim scholars was fundamental during that age. The atmosphere of intellectual freedom contributed to their participation in the political life and allowed their views to be expressed honestly and freely.

Abstract

The case of the Deposal of Imam al-Salt bin Malik al-Kharusi Historical study.

This is an analytical study of the case of the deposal of Imam al-Salt b. Malik and its political consequences and intellectual implications in the third and fourth centuries A.H.the ninth and tenth centuries A.D.

The main idea behind this study is focused on the following:

The discussion of the different aspects of the case are fully considered: its causes the role of Muslim scholars and tribal chiefs in connection with this case.

In this respect there is a special emphasis on the intellectual and political heritage of the history of the two most prominent schools of thought. These were mainly the schools of Rustaq and Nizwa and their famous scholars.

The researcher adopted the analytical method which depends on reading the historical texts and the analysis of the related material on the subject.

الفصل الأول:
عصر الإمام الصلت بن مالك الخروصي

أولاً: سيرته

أ) نسبه

هو الإمام الصلت بن مالك بن عبد الله بن مالك الخروصي الستالي الأزدي اليمني[1]، من قبيلة بني خروص التي يعود نسبها إلى خروص بن شاري بن اليحمد، وكما يقول السيابي عن هذه القبيلة: هي "أشرف قبيلة في باب العلم والدين والتقوى..."[2]. إن هذا الوصف لم يأت من فراغ إذا علمنا تلك المكانة التي كان يتمتع بها الأئمة من بني خروص، والعلماء الذين برزوا منهم، والثقة الكبيرة التي حظوا بها من قبل أهل الحل والعقد ووجوه العشائر والعامة.

وذهب السيابي إلى أبعد من ذلك عندما قال: "إنهم أيسر قبيلة يتفق

1 - ابن رزيق، حميد بن محمد، "الصحيفة القحطانية" مخطوط مصور عن نسخة أكسفورد بإنجلترا، المجموعات الخاصة، رقم: CS 1129.R892 (جامعة السلطان قابوس، الخوض)، ورقة 795، وسيشار إليه، ابن رزيق: الصحيفة القحطانية.

2 - السيابي، سالم بن حمود، إسعاف الأعيان في أنساب أهل عمان (المكتب الإسلامي، دبي، 1965م)، ص111 - 113، وسيشار إليه، السيابي، سالم: الإسعاف.

العمانيون على إمامتهم منها..."[1]، موضحاً السبب في ذلك أن أهل عمان لا يخشون تسلطاً منهم وتمسكاً بالملك[2]، وعلى ذلك يمكن القول أن أكثر الأئمة في عمان كانوا من اليحمد من بني خروص، وقد عرف عن هؤلاء الأئمة تقريبهم للعلماء، والأخذ بمشورتهم في الأمور الدينية والدنيوية.

ويمكننا القول أيضاً أن العلاقة الحميمة التي كانت تربط بين الأئمة والعلماء في أغلب الأحيان كانت سبباً من أسباب ذلك الاتفاق الذي يصل إلى حد الإجماع في اختيار الأئمة، كما أن اتجاه العلماء كان يميل إلى إبعاد الجانب القبلي، وأصحاب النفوذ عن منصب الإمامة خوفاً من الانفراد بها وتحويلها إلى ملك وراثي وهو ما يتعارض مع مبدأ الشورى في اختيار المرشحين.

ب) مولده ونشأته

من المؤسف حقا أن لا تسعفنا المصادر العمانية بتفاصيل عن حياة الإمام الصلت من حيث تاريخ مولده ونشأته، أو عن حياته الشخصية، فرغم أن الإمام الصلت قضى أكثر من خمسة وثلاثين عاماً في الإمامة، إلا أنه لم يكن أحسن حالاً من غيره من الأئمة، من حيث تناول المصادر لحياتهم الشخصية، سواءٌ السابقين عليه أو اللاحقين له، فكتابات العلماء، وأقصد بهم كتّاب السِّير من المعاصرين لفترة الإمام الصلت لم يتطرقوا للحديث عن

1 - المرجع نفسه.

2 - المرجع نفسه.

شخصيات الأئمة، وكيف كانت حياتهم ونشأتهم، ولا حتى تاريخ مولدهم، وإنّما اكتفت بذكر تواريخ بيعتهم ووفاتهم.

وقد علق فاروق عمر فوزي على كتابات المصادر العمانية وعدم تطرقها للحياة الشخصية للأئمة وغيرها من تفاصيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في تلك الفترة بالقول: "إنها تفتقر إلى المادة التاريخية، فهي في غالبها ليست تاريخاً بل تعالج مسائل في العقائد والفقه، وتركز على طبيعة الإمام وعلاقته بالأمة" [1].

والواقع أنَّ المطلع على خصوصية التاريخ العماني في تلك الفترة يدرك أن حياة الأئمة والاهتمام بأمورهم وشؤونهم الشخصية ليست المحور الأساسي عند العلماء آنذاك بقدر ما كانت تعنيهم شؤون الإمامة، ومدى التزام الإمام بواجباته نحو رعيته، وإقامة العدل بينهم، والدفاع عن استقلالية عُمان، وتأمين سبل الاستقرار السياسي والأمن بعيداً عن الطموحات الشخصية.

رغم هذا النهج الذي اتبعته المصادر العمانية فإنَّه من المرجّح أن يكون مولد الإمام الصلت بن مالك، في الربع الأخير من القرن الثاني الهجري، فقد أجمعت المصادر على أنَّ الإمام الصلت قد بلغ من الكبر عتيًا، فتذكر أنَّه "عمَّر في إمامته، ما لم يعمر إمام من أئمة المسلمين،... حتى كبر..." [2]،

1 - فوزي: مقدمة، ص22.

2 - أبو قحطان، خالد بن قحطان، "سيرة أبي قحطان"، السير والجوابات لعلماء وأئمة عمان، ج1، تحقيق سيدة اسماعيل كاشف، ط2 (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1989م)، ص81، وسيشار إليه، أبو قحطان: "سيرة".

فضلاً عن أن العلماء الذين عاصرهم الإمام الصلت هم من علماء النصف الثاني من القرن الثاني الهجري وقد وافتهم المنية قبله، كالعالم محمد بن محبوب بن الرحيل، الذي توفي سنة 260هـ/873م، وعزان بن الصقر سنة 268هـ/881م[1].

وإذا كانت المصادر لم تحدد تاريخ مولده فإن الآثار حددت لنا مكان مولده ونشأته في قرية ستال من وادي بني خروص، وفيها بنى الإمام الصلت مسجداً، وهو الذي يقوم على أنقاضه المسجد الموجود حاليا ويحمل اسمه، وأحياناً يسمى بمسجد الغبرة نسبة إلى الحي الذي بني فيه[2].

يؤكد مهنا بن خلفان الخروصي، وهو على اطلاع بالأصول السكانية لوادي بني خروص، بأن الإمام الصلت "هو من محلّة الغبرة من قرية ستال بوادي بني خروص، وإنّه قد ولد فيها ونشأ بها، ولا يزال نسبه وعقبه أكثر بني خروص الموجودين حاليا في هذا الوادي"[3].

م) مؤهلاته العلمية والقيادية

اكتسب الإمام الصلت عددا من المؤهلات، التي سينظر إليها فيما بعد ليكون أحد المرشحين لمنصب الإمامة، ولعل أبرز تلك المؤهلات، العلم

1 - السالمي، عبد الله بن حميد، تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، ج1 (مكتبة نور الدين السالمي، مسقط، 1995م)، ص166، وسيشار إليه، السالمي، عبد الله: التحفة.

2 - الخروصي، صالح بن عامر، "نبذة تعريفية عن ولاية العوابي"، ملامح من تاريخ العوابي عبر العصور(المطابع العالمية، مسقط، 2003)، ص20.

3 - الخروصي، مهنا بن خلفان، "محاضرة تاريخية عن سيرة الإمام الصلت"، ندوة بمدرسة الإمام ناصر بن مرشد بالرستاق، 1994م (بحث غير منشور)، ص2.

بالأحكام الشرعية والفقه، وقدرته الإدارية والعسكرية. ففي الفكر السياسي الإباضي، نجد أن صفة العلم من الشروط الواجب توافرها، في اختيار الإمام خصوصاً في حالة الظهور، فالإمام المنتخب عادة يكون من أهل العلم والورع في الدين[1].

عبر أحد فقهاء المذهب عن ذلك بالقول: "فإذا ظهر المسلمون اجتمع في الأرض فقهاؤهم وذوو الرأي وأهل الفضل منهم واجتهدوا في الله النصيحة؛ فاختاروا رجلاً طاعة لله لا لطاعتهم... ثم يختارونه لله أفقههم وأعلمهم وأقواهم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعلى الحكم بالعدل، وعلى محاربة العدو والذب عن الحريم، وعلى جباية مال الله من حله، وإنفاقه في أهله، فإن وجدوه عالماً فقيهاً فلا بد من هذه الخصال؛ وأقل ما يكون على الإمام والوالي أن ينظر الولاية والبراءة، ثم مع ذلك لا يدع التعليم ولا يدع مشاورة أهل الفقه من المسلمين"[2].

والإمام العالم يصنف ضمن فئة الأئمة الأقوياء وهو ذلك الإمام الذي يتمتع بصفة الأهلية الكاملة، ويعطى صلاحيات شبه مطلقة في اتخاذ القرارات، وبالتالي فإن ما يتمتع به من صفة العلم بالأحكام الشرعية، تجعله

1 - أبو اسحاق، إبراهيم بن قيس، مختصر الخصال (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1984م)، ص194، وسيشار إليه، أبو إسحاق، مختصر. فوزي، فاروق عمر، دراسات في تاريخ عمان (جامعة آل البيت، عمّان، 2000م)، ص125، وسيشار إليه، فوزي: دراسات.

2 - أبو المؤثر، الصلت بن خميس، كتاب الأحداث والصفات، تحقيق جاسم ياسين محمد الدرويش (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1996م)، ص61، وسيشار إليه، أبو المؤثر: الأحداث.

مؤهلا لاتخاذ قراراته، دون أن يستدعي الأمر طلب تفويض من أهل الحل والعقد، ولا يوجد نص في بيعته يلزمه الرجوع إلى مشاورة العلماء[1] غير أن هذا لا يعني تركها فهي ملزمة عرفاً.

وبطبيعة الحال هناك تأكيدٌ جماعيٌ بالنسبة لصفة العلم في اختيار الإمام؛ نظراً لعظم المهمة التي سيقوم بها في قيادة الدولة، وإذا ما تتبعنا تعاقب الأئمة في عمان -على سبيل المثال- خلال فترة الإمامة الثانية (179هـ/795م - 280هـ/893م)، سنجد أنها تقوم في الغالب على اختيار أئمة علماء[2]، وقد جمع هؤلاء الأئمة بين المؤهلات العلمية، والقيادة السياسية، والعسكرية.

وبالنسبة للإمام الصلت فيمكن أن ندلل على ما كان يتمتع به من مؤهلات علمية من خلال ما أوردته بعض الكتب الفقهية، من مسائل وأقوال متفرقة له في علم الشريعة والفقه في العديد من المخطوطات الفقهية التي تزخر بها المكتبة العمانية[3] هذا إلى جانب العهود المأثورة عنه والتي كان قد بعث بها إلى بعض ولاته وقوّاده[4] تؤكد ما كان يتمتع به هذا الإمام من ذخيرة فقهية أكسبته مكانةً مرموقةً بين أقرانه من العلماء.

1 - غباش، حسين عبيد، عمان الديمقراطية الإسلامية (دار الجديد، بيروت، 1997م) ص70. وللمزيد من التفاصيل انظر: الشقصي، خميس بن سعيد، منهج الطالبين وبلاغ الراغبين، ج8، تحقيق سالم بن حمد الحارثي (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1979م)، ص44 - 45.

2 - ناصر، محمد صالح، منهج الدعوة عند الإباضية (مكتبة الإستقامة، مسقط، 1997م)، ص212.

3 - الخروصي، سليمان بن خلف، "دولة اليحمد في عمان"، حصاد ندوة الدراسات العمانية، ج1 (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1980م)، ص318.

4 - انظر: السالمي، عبد الله: التحفة، ج1،ص 168 - 193.

كان الإمام الصلت حريصاً على حضور مجالس العلماء والأئمة والولاة[1]، ونستدل على ذلك من بعض الشواهد التي أوردتها كتب الفقه عند الحديث عن مسائل فقهية رواها الإمام الصلت، من ذلك مسألة تتعلق بحد القذف، كانت قد أثيرت بحضوره لمجلس والي سمائل، واسمه عشيرة بن عبد الله وكان ذلك إبّان عصر الإمام غسان بن عبد الله (192هـ/807م- 207هـ/822م)، وقد تطرق في تلك المسألة إلى حكم الوالي، بعد مكاتبة الإمام غسان، واستشارة العلماء بشأنها[2].

وفي الإطار نفسه أثر عنه رواية لحادثة تتعلق بأمر يهوديين اقتتلا على الساحل، وكان ذلك في عهد الإمام عبد الملك بن حميد (207هـ/807م- 840/226م)، وقد عرف الإمام عبد الملك بهذه الحادثة من خلال كتاب وصله من والي صحار آنذاك وقد كان الإمام الصلت حاضرا في مجلسه[3].

ومن تلك المسائل وغيرها يمكن أن نستشف ذلك الاهتمام الذي كان يبديه الإمام الصلت بمجالس الأئمة والعلماء، ونقل آرائهم وفتاويهم في مختلف

1 - يمكن القول أن تلك المجالس كانت بمثابة برلمان مفتوح بمصطلح العصر الحديث إن صح التعبير؛ نظراً لما كانت تمثله من أهمية على الصعيد السياسي والاجتماعي، والعلمي، حيث يثار فيها كل ما يتعلق بشؤون المجتمع المدني، ويتم فيها التقاضي في الخصومات، والمنازعات، وتجرى فيها المشاورات ويقصدها العامة والخاصة، ويرتادها طلاب العلم. وقد ظلت هذه المجالس على شكلها السالف، موجودة في المجتمع، العماني، حتى عهد قريب.

2 - حول تفاصيل هذه المسألة انظر: العوتبي، سلمة بن مسلم، الضياء، ج4(مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، 1991م)، ص118 - 119، وسيشار إليه، العوتبي: الضياء.

3 - انظر تفاصيل هذه الحادثة في: الكندي، محمد بن ابراهيم بن سليمان، بيان الشرع، ج29 (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1984م)، ص109. وسيشار إليه، الكندي، محمد: بيان الشرع.

النوازل والمسائل، التي كانت تعرض عليهم، كما يمكن أن يقودنا اهتمامه هذا إلى الاعتقاد بأنَّ الإمام الصلت قد قضى سني شبابه طلباً للعلم، ومرتاداً لمجالس الأئمة والولاة والعلماء، وهذا يعني أنَّه لم يبق في مسقط رأسه، بل ارتحل كغيره؛ طلباً للعلم وبالأخص إلى مدينة نزوى عاصمة الإمامة، وقبلة العلماء والمتعلمين، في ذلك الوقت.

أكسبه حضوره لتلك المجالس، خبرةً ودرايةً بالأمور الإدارية والسياسية، إذ عادة ما يتم فيها، المواءمة بين السياسة والدين، الأمر الذي جعله يحظى باحترام أهل الحل والعقد، وزعماء القبائل، وتأييد العامة عند ترشيحه لمنصب الإمامة؛ نظراً لما تتوفر في شخصيته من كفاءة علمية، وخبرة سياسية وعسكرية. ويبدو هذا طبيعيا على اعتبار أن معظم أئمة عمان، كانوا من الفئة العسكرية، أو من فئة العلماء، مع الأولوية للفئة الثانية[1]. ويؤكد ابن رزيق هذا المعنى في بيت من الشعر، مقتبس من قصيدته في ذكر أئمة وعلماء بني خروص فيقول:

"وكان أولهم في العلم وارثهم
والصلت مثل المهنا بالعلوم طما"[2].

1 - لاندن، روبرت جيران، عمان منذ 1856، ط3 (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1983م)، ص58.

2 - ابن رزيق: "الصحيفة القحطانية"، ص812.

ثانياً: مبايعته بالإمامة

لم تكن مبايعة الإمام الصلت بن مالك لتختلف عن التقاليد المتبعة في البيعة لمن سبقه من الأئمة، فما أن يتم الإعلان عن وفاة الإمام أو عزله حتى يجتمع العلماء، للتشاور، والتباحث لاختيار الإمام الجديد[1]، بدعوة من قاضي الإمام (شيخ العلماء)، "وكما جاء في الآثار، أنَّ الإمام لا يكون، إلا حيث يحدث الحدث بالإمام الأول من موت أو عزل، فثمَّ يكون الاجتماع والعقد"[2]. ولا شك، أنَّ التعجيل بتنصيب الإمام في نفس اليوم له ما يبرره، من ذلك ما أورده الشقصي عن العالم موسى بن علي[3] قوله: "لا يجهز جيش، ولا تعقد راية، ولا يؤمن خائف، ولا يقام حد، ولا يحكم بحكم غير مجتمع عليه إلا بإمام..."[4]

وبعد مشاورات مكثفة، وما أن يستقر رأي الأغلبية على الإمام الجديد، حتى تتم مبايعته من طرف الخاصة (وهم أهل المشورة من العلماء)، ثم من بقية من حضر البيعة من الوجهاء، والقادة، وكبار رجال الدولة، والعامة، ثم يتلى عقد البيعة، فإذا قبل الإمام بكل الشروط الواردة فيه، عندها يمد

1 - فوزي: دراسات، ص125.

2 - أطفيش، محمد بن يوسف، شرح كتاب النيل وشفاء العليل، ج1/14 (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1989)، ص333، وسيشار إليه، أطفيش: شرح كتاب النيل.

3 - موسى بن علي: هو أبو علي موسى بن علي بن عزرة الإزكوي، عاصر عدداً من الأئمة، وكان شيخ العلماء في زمانه. للمزيد انظر: البطاشي، سيف بن حمود بن حامد، إتحاف الأعيان في تاريخ بعض علماء عمان،ج1، ط2 (مكتب المستشار الخاص لجلالة السلطان للشؤون الدينية والتاريخية، مسقط، 2004م)، ص238 وما بعدها.

4 - الشقصي، مصدر سابق، ص42.

يده للمبايعة، وهي تعتبر بمثابة، رمز الوفاق المتبادل بينه وبين رعيته[1]. وقد تطرقت بعض المصادر الفقهية إلى الصيغ المختلفة لعقد البيعة[2].

وبالنسبة لمبايعة الإمام الصلت، فقد اجتمع كبار العلماء آنذاك، وكان غالبيتهم من النزارية، وكان المقدم فيهم وإمامهم في العلم والدين محمد بن محبوب بن الرحيل[3]، وممن حضر البيعة من كبار العلماء بشير بن المنذر، والمعلى بن منير، وعبيد الله بن الحكم، ومحمد بن علي القاضي، وسليمان بن الحكم، والوضاح بن عقبة، وزياد بن الوضاح[4]، وأبو المؤثر الصلت بن خميس، غير أنّه خرج أثناء التشاور حول المرشحين؛ بحجة وجود دم في ثوبه كما صرح أبو المؤثر عن ذلك بنفسه[5].

ويمكن أن نتساءل، كيف يخرج عالم كبير، كأبي المؤثر من اجتماع مهم لاختيار إمام، بدعوى وقوع دم في ثوبه؟ هل كان ذلك حرصاً منه على الطهارة، أم أنه في ظل ذلك الحشد من العلماء الذين حضروا البيعة قد ضمن اختيار المرشح الأنسب، وبالتالي فإن وجوده أو عدمه لا يؤثر في إتمام البيعة؟ أم

---

1 - جهلان، عدون، الفكر السياسي عند الإباضية من خلال آراء الشيخ محمد أطفيش، ط2 (مكتبة الضامري، السيب، 1991م)، ص190 - 191.

2 - لمزيد من التفصيل انظر، الكندي، محمد: بيان الشرع، ج8، ص 244، 242، 223.

3 - الإزكوي، سرحان بن سعيد، كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة، تحقيق أحمد عبيدلي(دلمون للنشر، نيقوسيا، 1985)، ص264، وسيشار إليه، الإزكوي، سرحان: كشف الغمة.

4 - أبو المؤثر :الأحداث، ص3-4.

5 - حول ذلك يذكر السالمي نقلاً عن أبي المؤثر: "أنهم بينما كانوا في المشورة لما مات المهنا فوقع في ثوبي دم فذهبت لأغسله فرجعت وقد بايعوا للصلت، أو قال قد انقطعت الأمور، فسأل أو قال لي -يعني أبا عبد الله محمد بن محبوب-، أين كنت وما أخرجك من الناس؟ فقلت: وقع في ثوبي دم فذهبت لأغسله فاستتابني" انظر: السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص162.

أنه كان يدرك وهو من علماء اليمانية بعدم تمتعه بذلك الثقل السياسي الذي كان يحظى به كبار علماء النزارية، من بني سامة بن لؤي، وهم المقدمون في مجلس الشورى لانتخاب الإمام؟.

يميل الباحث إلى ترجيح الرأي الذي أبداه محقق كتاب الأحداث والصفات، حين أشار في مقدمة التحقيق إلى أنَّ وجود أبي المؤثر كان وجوداً رمزياً القصد منه تهدئة خواطر اليمانية؛ بسبب استئثار النزارية بأغلبية الممثلين في مجلس الشورى[1]. ومن الأولى أن تجد بيعة الإمام الصلت بن مالك، قبولاً من أبي المؤثر، باعتباره من المقربين إليه بغض النظر عن حضوره أو عدم حضوره، خصوصاً وأنَّ الإمام الصلت شخصية لطالما حظيت بتأييد العلماء في تلك الفترة.

تمت بيعة الإمام الصلت بالإمامة، مساء يوم الجمعة السادس عشر من ربيع الآخر سنة 237هـ/851م، وذلك في نفس اليوم الذي توفي فيه الإمام المهنا بن جيفر[2].

وقال ابن رزيق في بيعة الإمام الصلت بن مالك:

"فبويع بعده الصلت انتصاراً
لدين الله طوعاً لا اغتصاباً"[3].

---

1 - الدرويش، جاسم ياسين، مقدمة تحقيق كتاب الأحداث والصفات، ص ذ

2 - السالمي، المصدر السابق، ص162.

3 - ابن رزيق، حميد بن محمد، الشعاع الشائع باللمعان في ذكر أئمة عمان، تحقيق عبد المنعم عامر (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1984م)، ص48، وسيشار إليه، ابن رزيق: الشعاع.

وفي قصيدة للشيخ السيابي، يتطرق فيها إلى مبايعة الإمام الصلت ومما جاء فيها:

"في عام سبع وثلاثين مضت
لست عشر ليلة قد انقضت
وكان فيهم علما كثير
وفيهم ابن منذر بشير
فعقدوا للصلت بن مالك
في عصر ذاك اليوم للتدارك"[1]

درجت المصادر العمانية على عدم ذكر جميع العلماء الذين يحضرون البيعة، مكتفية بذكر عدد محدود منهم، أمَّا بالنسبة لبيعة الإمام الصلت، فقد حدث عكس ذلك، ولعل ذلك مردُّه إلى الأهمية الكبيرة، التي أولاها العلماء لعصر الإمام الصلت، وأيضاً لتأكيد ذلك الإجماع الكبير على اختياره إماما، إذ أنَّ الإمامة في ذلك الوقت كانت في أوج قوتها وازدهارها في عمان وبالتالي فإنَّ مهمة اختيار من سيقود المرحلة القادمة، ليست بالأمر الهين، بل يتطلب الأمر اختياراً موفقاً لشخص يملك من المؤهلات ما يجعله قادراً على الحفاظ على المكتسبات التي تحققت في عهد أسلافه. فكان عصر الصلت بن مالك

1 - السيابي، خلفان بن جميل، سلك الدرر الحاوي غرر الأثر، ج12 (مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، 1981م)، ص572، وسيشار إليه، السيابي: خلفان، سلك الدرر.

عصر عدل ورخاء"، فسار بالحق في عمان ما شاء الله حتى فني أشياخ المسلمين جملة الذين بايعوه"[1]. ومدح ابن رزيق سيرته قائلاً:

"وفاض العدل منه في عمان
وما ألفت بسيرته الخرابا
فعمر في الإمامة وهو عدل
ولم يحدث إليه الفعل عابا"[2].

ثالثاً: أهم الأحداث الداخلية والخارجية في عصر الإمام الصلت

أ) على المستوى الداخلي

ظلت الأجواء السياسية في عمان خلال عصر الإمام الصلت هادئة، لم تتأثر بأي تياراتٍ سياسية من الداخل أو الخارج، الأمر الذي ميّز صدر إمامته بالاستقرار السياسي، الخالي من الاضطرابات[3].

لم يكن ذلك الاستقرار بمعزل عن جهود أسلاف من الأئمة الذين أسهموا بشكل كبير في توطيد أركان الدولة والقضاء على كل ما من شأنه زعزعة الاستقرار، سواء من الداخل أو من الخارج، مع الحفاظ على التوازن القبلي.

لقد كان ما تحقق من استقرار سياسي، وأمن داخلي ساد البلاد في عهد

1 - أبو قحطان: "سيرة" ص117.

2 - ابن رزيق: الشعاع، ص48.

3 - البادي، حميد بن سعيد، "دور العمانيين في الملاحة والتجارة في منطقة الشرق والمحيط الهندي" (رسالة ماجستير-غير منشورة-، جامعة تونس الأولى، تونس، 2002م)، ص53 - 54.

أسلافه من الأئمة، حافزاً للإمام الصلت على مواصلة الخطى نحو تحقيق مزيدٍ من الاستقرار والرخاء وتجلّى ذلك في التغيرات التي أجراها على هيكلية سلطة الإمامة، من ذلك عزله لأبي مروان الذي كان واليا على صحار، إبّان إمامة المهنا حيث عين مكانه محمد بن الأزهر العبدي، كما ولّى محمد بن محبوب شؤون القضاء بصحار سنة 249هـ/863م[1]، وأصبح ابن أبي المقارش محتسباً "يسعر السوق برأيه"[2].

كان الإمام الصلت، شديد الحرص على متابعة مدى التزام الولاة والقضاة بواجباتهم ومسؤولياتهم تجاه الرعية، وتنفيذهم للأحكام الشرعية، بما يحقق العدالة والإنصاف بين الناس، وفي هذا السياق، ينفرد السالمي، بذكر عهد الإمام الصلت لغسان بن خليد عندما بعثه والياً على رستاق هجار[3]. وقد اشتمل هذا العهد، على الكثير من الوصايا والأحكام الشرعية، ومراعاة حسن العلاقة بين الراعي والرعية، مع إفراد جزء كبير من هذا العهد للإشارة إلى كيفيّة أخذ الصدقات وتوزيعها، كما تطرق فيه لأهل الذّمة، وما عليهم من حقوق وواجبات[4].

ومما يلاحظ على هذا العهد أنَّ بعضاً منه مقتبس مما أُثر عن الخلفاء الراشدين، في نصائحهم وعهودهم للقضاة والولاة والقوّاد، وبالأخص الخليفة

1 - السالمي، عبد الله: التحفة،ج1، ص163.

2 - أبو المؤثر: الأحداث، ص57.

3 - هجار: إحدى القرى التابعة لولاية العوابي. وزارة الداخلية، المرشد العام للولايات والقبائل في سلطنة عمان(وزارة الداخلية، مسقط،1982)، ص81، وسيشار إليه، وزارة الداخلية: المرشد.

4 - حول هذا العهد وما جاء فيه من أحكام. انظر: السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص184 - 193.

عمر بن الخطاب(رضي الله عنه)، في كتابه الذي بعث به إلى أبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري، والمشهور بكتاب سياسة القضاء وتدبير الحكم[1]، وكذلك كتابه في معاملة أهل الذّمة، وما عليهم من حقوق وواجبات[2].

كما أنَّ هذا العهد أيضا، قد أرسل إلى والٍ تم تعيينه في منطقة صغيرة نائية، مع عدم التسليم، بإمكانية أن يتواجد فيها أهل ذمة كما جاء في العهد، ومن ناحية أخرى لم تذكر المصادر عهداً مماثلاً، أُرسل إلى ولاة آخرين، إلى والي صحار مثلاً، وهي مدينة تجارية، حظيت باهتمام كبير، وكان يتواجد بها أهل الذّمة من اليهود والنصارى؛ نظراً لموقعها الجغرافي المتميز وانفتاحها البحري فكانت مقصداً للتجار من شتى البقاع، على اختلاف توجهاتهم ودياناتهم.

وإن كنا لا نشكك في مصداقية هذا العهد، لكن نطرح تساؤلاً عن أهمية الجهة التي أرسل إليها، ومدى التسليم بوجود أهل الذّمة في تلك المنطقة؟ وهل يمكن أنه أرسل إلى جهة أخرى غير الجهة المذكورة، وحصل نوع من الخلط في الاسم؟، مع التنويه هنا بأن للإمام الصلت عهداً مماثلا، سوف نشير إليه لاحقا في موضعه، وهو العهد الذي أرسله لقادة حملته إلى سقطرى، ويحمل نفس الأسلوب، وإن اختلف الهدف منه.

من الأحداث الداخلية الأخرى والتي ورد ذكرها في المصادر إبّان فترة

1 - انظر: حميد الله، محمد، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة (دار النفائس، بيروت،1987م)، ص427 - 428.

2 - المرجع نفسه، ص508.

عهد الإمام الصلت، تلك السيول الجارفة التي وقعت ليلة الأحد، في الثالث من شهر جمادى الأولى سنة 251هـ/865م، وكان من بين المناطق الأكثر تضررا المناطق الداخلية، ومنها سمائل وبدبد، ومناطق الباطنة ومنها دما* وصحار[1].

أورد التنوخي خبر هذه السيول، نقلاً عن ابن دريد الذي كان بعمان في ذلك الوقت، في مجرى حديثه عن كرامات الإمام، عندما دعا الله عز وجل ليخفف من شدة وطأة الأمطار الغزيرة، فيذكر:" أنه اجتمع الناس، بعد أن اشتدت الأمطار، وساروا إليه، وسألوه أن يدعو لهم، وما أن أصبح الصبح، حتى خرج مبكراً مصطحباً معه ابن دريد، وجمعاً من الناس، فصلى بهم وخطب ودعا، فقال: "اللهم إنك أنعمت فأوفيت، وسقيت فأرويت، فعلى القيعان ومنابت الشجر، حيث النفع لا الضرر"[2].

نتج عن تلك الأمطار خسائر بشرية، راح ضحيتها الكثير من الأرواح، ناهيك عما سببته من ضياع للأملاك الخاصة بعد أن طمست معالمها وحدودها خصوصاً في منطقة بدبد، التي لم يكن أحد يعلم فيها ماله(مزرعته).. وقد تركت كثير من الأراضي، قبيضة في أيدي المسلمين حتى يرجع إليها أهلها، فإن لم يرجعوا إليها ضُمَّت إلى بيت المال[3].

---

* - دما: السيب حاليا

1 - السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص163 - 164.

2 - التنوخي، أبي علي المحسن بن علي، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، ج4، تحقيق عبود الشالجي(الفجر العربي، بيروت، 1971م)، ص108، وسيشار إليه، التنوخي: نشوار المحاضرة.

3 - السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص164 - 165. الحجري، محمد بن ناصر، نظام الأفلاج في عمان ودوره في التنمية (مطابع النهضة، روي، 1998م)، ص73.

كما نتج عنها هجرة قسرية داخلية، وأخرى خارجية بحثاً عن الرزق[1]، ولم تُشر المصادر إلى أي اتجاه كانت تلك الهجرة، ومن المرجح أن تكون إلى الساحل الشرقي من الخليج العربي، أو إلى البصرة، أو حتى إلى شرق إفريقيا وغيرها من المناطق الساحلية التي اعتاد العمانيون الترحال إليها، وسجلوا فيها وجوداً ملحوظاً على مرِّ التاريخ.

أضرت تلك الأمطار بالناحية الاقتصادية؛ نظراً لحجم الأضرار المادية الكبيرة التي خلفتها تلك الكارثة الطبيعية، حيث كانت المناطق المتضررة السالفة الذكر، تتمتع بأهمية كبيرة، على صعيد الموارد الزراعية والتجارية، وتُعدُّ شرياناً حيوياً، وبالتالي فإن ما أصابها، لا شك أنه سوف يلقي بظلاله على الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، لفترة من الزمن.

وعلى صعيد الأحداث الداخلية أيضاً يذكر السالمي، حدوث هزة أرضية بصحار، وذلك في الثاني عشر من شهر جمادى الآخرة سنة 265هـ/9 فبراير 879م[2]، وكان الوالي على صحار من قبل الإمام الصلت يومئذ غدانة بن محمد[3].

ب) على المستوى الخارجي

سبقت الإشارة، إلى أن عمان لم تتعرض لأي تدخل خارجي خلال فترة عهد الإمام الصلت، وفيما يخص العلاقات الخارجية فلم ترصد لنا المصادر

1 - السالمي، المصدر السابق،ج1، ص164.

2 - المصدر نفسه، ص166.

3 - غدانة بن محمد: من علماء القرن الثالث الهجري. انظر: البطاشي، مرجع سابق، ص531.

منها إلا ما يتعلق بالصلات المعتادة، بين الإباضية في عمان والإباضية في اليمن، والمغرب آنذاك.

فعلى المستوى الرسمي مثلاً، هناك إشارة إلى مراسلات متبادلة بين الإمام الصلت وأحمد بن سليمان إمام أهل حضرموت حول بعض المسائل الفقهية[1]، وعلى الصعيد ذاته نجد أن هناك من السير العمانية من تحتفظ لنا ببعض من تلك المراسلات، منها الرسالة[2] التي بعث بها بعض الفقهاء إلى الإمام الصلت، والتي يرجّح فرحات الجعبيري أنها من أهل المغرب، وهي تحمل في طياتها موضع الخلاف والشقاق والتنازع إثر عزل الإمام الصلت، وفيها كذلك توجيه الدعوة إلى الوحدة والائتلاف، كما تتطرق إلى موضوع الإمامة وشروطها وما يتعلق بها، وكذلك ما يخص أحكام الولاية والبراءة والوقوف، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة[3].

كما أن محمد بن محبوب بن الرحيل كتب إلى أهل المغرب على لسان الإمام الصلت بن مالك، يرد فيها على بعض التساؤلات التي كان قد بعث بها أهل المغرب يستفسرون فيها عن العالم، أو الإمام، أو القاضي، أو العامل، الذي يتلقى الهدية من الناس[4].

وهنا يمكن أن نستنتج تلك الأهمية التي كانت تتمتع بها عمان آنذاك،

1 - الكندي، محمد: بيان الشرع، ج27، ص188.

2 - راجع نص الرسالة في: السير والجوابات، ج1، ص181 - 228.

3 - بو حجام، محمد بن قاسم ناصر، التواصل الثقافي بين عمان والجزائر (مكتبة الضامري، السيب، 2003م)، ص67.

4 - الكندي، محمد: بيان الشرع، ج28، ص195 - 197.

كمركز مهم تحتل مكانة سياسية وفكرية مرموقة لمعتنقي المذهب الإباضي، وإن علماءها كانوا مرجعاً للفتوى في الشؤون الدينية والدنيوية، ويحظون بتقدير واحترام من قبل إخوانهم العلماء من أهل المذهب سواء في المشرق أو المغرب.

أمّا على المستوى الشخصي فتبدو الصورة أكثر وضوحاً وأعمق أثراً؛ فالمراسلات والمكاتبات واللقاءات تظل قاسماً مشتركاً بين العلماء الإباضية في المشرق والمغرب، يتناولون فيها أوضاع مجتمعاتهم، ويصورون فيها الحالة السياسية السائدة في بلدانهم، ويتبادلون على إثرها المشورة والفتوى في مختلف القضايا وما يطرأ من أحداث.

من بين تلك المراسلات على سبيل المثال: سيرة أبي الحواري محمد بن الحواري[1] إلى أهل حضرموت، والتي يردّ فيها على بعض التساؤلات التي طرحوها فيما يتعلق ببعض الأحداث، التي وقعت في عمان[2]، وهي تشتمل على توثيق لعدد من الأحداث التي وقعت خلال فترة الإمامة الإباضية الثانية مما يعني أنَّ أهل حضرموت كانوا معنيين بالشأن العماني، وأنَّ هناك تنسيقاً ما كان قائماً بين البلدين، وخصوصاً بين العلماء في حدود التشاور حول بعض القضايا والأحداث.

كما يمكن الإشارة هنا إلى ذلك اللقاء الذي تم بين العالم محمد بن

1 - أبو الحواري: هو الشيخ العالم محمد بن الحواري بن عثمان القري من علماء النصف الثاني من القرن الثالث الهجري. انظر: البطاشي، مرجع سابق، ص275-276.

2 - انظر نص السيرة في: السير والجوابات، ج1، ص337-365.

محبوب، وعمروس بن فتح النفوسي[1] في مكة المكرمة، حيث أخذ عمروس يلقي بعض الأسئلة والاستفسارات، حول بعض القضايا الفقهية، وعندما عاد إلى بلاده أخذ يعلم الناس مما قد استفاد منه هو وأصحابه، من علم محمد بن محبوب[2].

ولا شك أن مثل ذلك التواصل الثقافي الذي كان قائما بين عمان وغيرها من الأقطار الإسلامية يشكل ركيزة من ركائز عمق تلك العلاقات خصوصاً على المستوى الفكري والثقافي، غير أن الباحث قد اكتفى بذكر مقتضب لنماذج من ذلك التواصل، خلال فترة عهد الإمام الصلت موضوع الدراسة، أما العلاقات الثقافية بشكلها الواسع فهناك دراسات أخرى حولها.

حملة الإمام الصلت بن مالك إلى سقطرى[3]

تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ تفاصيل هذه الحملة لم يرد ذكرها إلا في كتاب تحفة الأعيان للسالمي، ومن هنا قد يشكك البعض في صحة ما ورد عن

1 - هو عمروس بن فتح المساكني النفوسي، يكنى بأبي حفص. للمزيد انظر ترجمته في: مجموعة مؤلفين، معجم أعلام الإباضية من القرن الأول الهجري إلى العصر الحديث، قسم المغرب الإسلامي، ج2، ط2(دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1999م)، ص321 - 322.

2 - الشنفري، بخيت بن علي، "الإباضية في عمان وعلاقتهم بأباضية المغرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري" (رسالة دكتوراه -غير منشورة-، جامعة الزيتونة، تونس، 1993)، ص185.

3 - سقطرى: "اسم لجزيرة تشتمل على عدة قرى ومدن تضاهي عدن، وهي تقع إلى الجنوب منها، وأنها أقرب إلى بر العرب منها إلى بر الهند، وأن القاصد إلى بلاد الزنج يمر عليها". انظر: الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، ج3 (دار إحياء التراث، بيروت، 1979م)، ص27. وللمزيد انظر أيضا: الهمداني، الحسن بن أحمد، صفة جزيرة العرب، تحقيق محمد علي الأكوع (دار اليمامة، الرياض، 1997م)، ص69 - 70.

هذه الحملة وبالأخص في قصيدة الزهراء التي تستنجد فيها بالإمام الصلت بن مالك لتحرير جزيرة سقطرى من قبضة النصارى، وتحرير النساء اللاتي وقعن في الأسر.

وقبل الحديث عن تفاصيل هذه الحملة، نشير إلى أن الوجود العماني كان حاضراً في سقطرى بشكل أو بآخر، حتى قبل فترة الإمام الصلت، من ذلك ما ذكرته المصادر: "أن الإمام الجلندى بن مسعود (132هـ/749م - 134هـ/751م) صالح أهل سقطرى على رؤوس وأخذ منهم أول سنة"[1]، وفي عهد الإمام غسان بن عبد الله (192 - 207هـ/807 - 822م) تورد بعض كتب الفقه مسألة فقهية، لأبي عبد الله محمد بن محبوب، يوضح فيها الحكم في أمر نساء أهل سقطرى الذين نقضوا العهد[2].

أيضاً أورد البسيوي[3]، مسألة جواز سبي نساء نصارى سقطرى، وكذلك فيما يتعلق بالصلح بينهم وبين المسلمين[4].

أسباب الحملة

إن السبب الوحيد والقوي الذي أورده السالمي عن دوافع هذه الحملة، هو نقض نصارى سقطرى لعهدهم وتجرؤهم على قتل والي الإمام ومن معه،

---

1 - الكندي، أحمد بن عبد الله، المصنف، ج12 (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1984م)، ص145، وسيشار إليه، الكندي، أحمد: المصنف.

2 - المصدر نفسه،ج12، ص153.

3 - هو العالم الفقيه أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد بن الحسن البسيوي، من علماء القرن الرابع الهجري. انظر ترجمته في: البطاشي، مرجع سابق، ص300.

4 - البسيوي، علي بن محمد، جامع أبي الحسن البسيوي، ج4 (وزارة التراث القومي والثقافة مسقط، 1984م)، ص147-148.

وما أقدموا عليه من خيانة وسلب ونهب واعتداء على حرمات المسلمين، وانتزاعهم السيادة قهراً على هذه الجزيرة[1]، وهو سبب قوي بِقيم ذلك العصر، وقد جاءت الاستغاثة من امرأة تدعى الزهراء[2].

ومن الجدير بالذكر، أن السالمي في التحفة لم يشر إلى هوية الزهراء، ولا إلى اسم والي الجزيرة وهو القاسم، إلا من خلال ما ورد في القصيدة ذاتها حيث جاء فيها:

إذ غـادروا قاسـما فـي فتيـة نجـب

عقوى مسـامعهم في سبسـب خرب[3]

غير أنه ذكر: بأن الزهراء هي من أصل سقطري، وأورد القصيدة التي بعثت بها إلى الإمام والتي مطلعها:

"قـل للإمـام الـذي ترجـى فضائلـه

ابن الكرام وابن السادة النجـب"[4]

ومن الملاحظ، أن هذه القصيدة، نسجت على منوال قصيدة أبي تمام

1 - السالمي، عبد الله: التحفة،ج1، ص167.

2 - الزهراء: لقب لفاطمة بنت حمد بن خلفان الجهضمية. نظر: الحارثي، أحمد بن عبد الله، اليسرى في إنقاذ جزيرة سقطرى (مكتبة الضامري، السيب، 1992م) ص5، وسيشار إليه، الحارثي، أحمد: اليسرى. الشيباني، سلطان بن مبارك، معجم أعلام النساء الإباضيات (قسم المشرق)، (مكتبة السيد محمد بن أحمد، السيب، 2001م)، ص17.

3 - حول القصيدة أنظر: السالمي، عبد الله: التحفة،ج1، ص167.

4 - السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص167.

التي مدح فيها الخليفة العباسي المعتصم (218 - 227هـ/833م - 841م)، في فتح عمورية[1]، والتي مطلعها:

"السيفُ أصدق أنباءً من الكتب
في حده الحدُّ بين الجِدِّ واللَّعِبِ"[2].

ورغم الاختلاف الزماني والمكاني بين الحادثتين، إلا أنَّ وجه الشبه بين إقدام الصلت على تحرير جزيرة سقطرى، وبين فتح عمورية جاء استجابة لصرخة امرأة، تدعو إلى استرجاع الكرامة، التي أهدرت على حين غفلة، فكان الردُّ سريعاً وشجاعاً من كلا الطرفين.

ومهما يكن من صحة نسب القصيدة إلى الزهراء، أو لوالدها، فمن الثابت -كما ورد في تحفة الأعيان- تعرض نساء الجزيرة وأهلها من المسلمين لهجوم من قبل النصارى، ويبقى السؤال هنا والذي ظل مثار اختلاف وهو المتعلق بماهية هذا الهجوم، هل هو غزو خارجي من قبل نصارى الحبشة، أم أنَّ ما تعرضت له سقطرى يدخل في نطاق تمرد داخلي من قبل النصارى الموجودين بها وعددهم غير قليل، فنقضوا ما كان بينهم وبين المسلمين من عهد؟ كما يتزامن مع هذا التساؤل سؤال آخر عن الفترة الزمنية التي حدثت فيها هذه الحادثة؟ والكيفية التي عرف بها الإمام ما تعرضت له الجزيرة من

1 - عمورية: من بلاد الروم، (انظر: الحموي، معجم البلدان، ج4، ص158. وفتح عمورية من الأحداث التي امتاز بها عصر المعتصم وقد كان ذلك سنة223هـ/ 838م، (انظر: ابن الأثير، علي بن محمد، الكامل في التاريخ، ج5 (دار الكتاب العربي، بيروت، 1986م)، ص247 - 250، وسيشار إليه، ابن الأثير: الكامل.

2 - حول القصيدة انظر: أبو حمده، محمد علي، في التذوق الجمالي لقصيدة أبي تمام الطائي في فتح عمورية، (دار الجيل، بيروت، مكتبة المحتسب، عمّان، 1984م)، ص13.

حدث جلل، في ضوء قلة وسائل الاتصال في ذلك العصر، وهذا ما سوف نحاول توضيحه من خلال استعراض مختلف الآراء ووجهات النظر حول هذه الحادثة.

بالنسبة للتساؤل الأول والمعنى بماهية الهجوم الذي تعرضت له الجزيرة، أو بعبارة أخرى، ما تعرض له المسلمون فيها من قتل وسبي وسلب ونهب من قبل النصارى فإنَّ السالمي في التحفة -وهو المصدر الوحيد- فيما يتعلق بهذه الحملة لم يشر صراحةً إلى نصارى الحبشة، بل اكتفى بالقول: "وفي أيامه - يعني الإمام الصلت - خانت النصارى، ونقضوا ما بينهم وبين المسلمين، فهجموا على سقطرى..."[1]. وبما أن النقض لا يكون إلا بعد الاتفاق، فإنَّ ما حدث أقرب ما يكون إلى التمرد، وهو ما نميل إليه، أما الذي أشار إلى نصارى الحبشة فهو مرتّب الكتاب وقد أوضح ذلك في الهامش، وذكر أن عدم ذكر السالمي لنصارى الحبشة في هذه الحادثة هو إغفال منه لذلك[2]، ويرى عبيدلي أنَّ ما حدث لا يعدو كونه تحركا معادياً من قبل النصارى المحليين في سقطرى مدللاً على ذلك بما اقتبسه من عهد الإمام الصلت مثل "القرية الناكثة" و"... لأهل النكث من النصارى..." و"أهل العهد الذين لم ينقضوا عهدهم"[3].

1 - السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص166.

2 - المصدر نفسه، هامش ص 166.

3 - عبيدلي، "حملة الإمام الصلت على جزيرة سقطرى والعلاقات العمانية المهرية"، مجلة نزوى، ع13، يناير1998م (مؤسسة عمان للصحافة والأنباء والنشر والإعلان، مسقط، 1998م)، ص97، وسيشار إليه، عبيدلي: "حملة الإمام الصلت".

أما هاشم مهدي فقد فسّر ما جاء به السالمي في إشارته إلى نقض النصارى العهد، أنَّ هناك معاهدة بين النصارى من أهل الجزيرة والمسلمين، نقضوها بمساعدة الحبشة النصرانية[1]، ومعنى ذلك أن نوعاً من التعاون أو التواطؤ قد حصل بين نصارى الحبشة ونصارى سقطرى، وإن لم يجد هذا الرأي ما يؤكده إلا أنه من وجهة نظر الباحث يبقى هو الآخر مقبولاً إلى حد ما، غير أنَّ في مقولة: "... فهجموا على سقطرى" يعني ضمنياً، إما أنه هجوم خارجي، أو أنه كان للنصارى في هذه الجزيرة مدنٌ وقرى يشكلون فيها غالبية السكان[2]، وأنهم هجموا على القرى الأخرى المجاورة ذات الأغلبية من المسلمين. أما إذا سلمنا بأنَّ هناك نوعاً من التعاون بين نصارى الحبشة ونصارى سقطرى، فمن وجهة نظرنا إنه لا يكتسب صفة الدعم المباشر من السلطة السياسية في الحبشة آنذاك وإلا لحدثت مواجهة أكثر شراسة، ومعارك كان يصعب معها التكهن بنتائجها، مقارنة بما حققته حملة الإمام الصلت من نصر سريع على ما يبدو، حتى أنَّ الإمام طلب من جيشه العودة بعد تأدية المهام التي كلف بها. وعلى كل حال تظلّ هذه الآراء مجرد استنتاجات في غياب الأدلة القطعية الكاشفة.

وفيما يتعلق بالتساؤل الثاني، حول الفترة الزمنية لحادثة سقطرى أو حملة الإمام الصلت، فقد اختلف الباحثون في تحديد تاريخ معيّن، وإن كان هناك

1 - هاشم، مهدي طالب، الحركة الإباضية في المشرق العربي، ط2، (دار الحكمة، لندن، 2003م)، ص25.

2 - يمكن الإشارة هنا إلى ما ذكره الهمداني من "أن بها عشرة آلاف مقاتل وهم نصارى" وإن كان لم يحدد في أي فترة زمنية كان ذلك. (انظر: الهمداني، مصدر سابق، ص70).

شبه إجماع على العِقدين الأخيرين من عهد الإمام الصلت بن مالك، أي بين حوالي 253 - 272هـ/ 867 - 885م، الأمر الذي يصعب معه الجزم، بدقة ما ذهبوا إليه، فمنهم من قال إنها كانت في عام 253هـ/867م[1]، وبالنسبة لهذا التاريخ نجد أن الظروف لم تكن مهيأة لتجهيز حملة بهذا المستوى، ذلك أنه كما ذكر السالمي في التحفة، تعرضت عمان في سنة 251هـ/ 865م، إلى كارثة طبيعية، تمثلت في الأمطار الغزيرة، أودت بحياة الكثيرين، وخرّبت الكثير من المنازل والمزارع، الأمر الذي اضطر سكان المناطق إلى الهجرة[2]، ولاشك، أنَّ تلك الكارثة قد كلّفت خزانة الدولة الشيء الكثير.

أما القائلون بأنها كانت قبل 260هـ/873م، فهم ينطلقون من التسليم بأن كاتب عهد الإمام إلى جنوده وقواده هو محمد بن محبوب بن الرحيل[3]، وكما نعلم بأن محمد بن محبوب قد توفي في تلك السنة، كما أن تجهيز الحملة، يتماشى مع قوة وازدهار الدولة مادياً وعسكرياً، الأمر الذي قد يكفل لها النجاح[4].

وفي حال أننا سلمنا بدقة تسلسل الأحداث التاريخية، -كما أوردها السالمي في التحفة- فإن ذكر هذه الحادثة يأتي بعد وفاة العالم عزان بن

1 - الحارثي، أحمد: اليسرى، ص2.

2 - السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص164.

3 - محمد بن محبوب بن الرحيل: من علماء القرن الثالث الهجري. انظر: البطاشي، مرجع سابق، ص250 - 252.

4 - عبيدلي: "حملة الإمام الصلت"، ص256 - 257.

الصقر[1]، أي بعد عام 268هـ/881م[2].

وفيما يتعلق بالطريقة التي وصلت بها أنباء ما حدث في الجزيرة إلى الإمام الصلت فغير معروفة على وجه التحديد، وما قيل من أنَّ الزهراء طوت الأبيات أو القصيدة في أنبوب من القصب وألقت به في البحر لتتقاذفه الأمواج حتى يصل إلى صحار، ومن ثمَّ يلتقطه أحد الصيادين فيحمله إلى الإمام، وعلى إثره يبادر بتجهيز هذه الحملة[3]، فإن ذلك يحتاج إلى وقفة تمحيص.

ومن وجهة نظر الباحث، إن تلك الرواية هي أقرب إلى الأسطورة منها إلى الواقع، حتى وإنْ سلمنا بكرامات الأولياء الصالحين، من العلماء والأئمة، كما أنها مدعاة إلى الاعتقاد، بأنَّ الإمام قد أوكل متابعة ما يجري في المناطق التابعة له، أو التي له بها علاقة مباشرة إلى الركون لمثل هذه الحوادث العارضة، ثم أن هناك وسائل أخرى أقرب إلى المنطق والعقل، من ذلك حركة التجارة المستمرة، والتي كانت عاملا مهمّا من عوامل نقل الأخبار، كما لا ننسى حركة البحرية العمانية في ذلك الوقت على تلك السواحل وما كانت تقوم به من دور ريادي في تأمين السلم البحري في المحيط الهندي، وعليه لم يكن الإمام لينتظر وصول أنبوب من القصب تحمله الأمواج وفيه أخبار خطيرة تمس سيادة المناطق التابعة له.

---

1 - عزان بن الصقر: من علماء القرن الثالث الهجري. انظر: البطاشي، مرجع سابق، ص195 - 196.

2 - السالمي، المصدر السابق،ج1، ص166.

3 - الحارثي، أحمد: اليسرى، ص4. مجموعة مؤلفين، جوهرة الزمان في تاريخ سمد الشان(المطبعة الذهبية، مسقط، 1992م) ص31.

تجهيز الحملة

شرع الإمام الصلت بتجهيز حملة عسكرية بحرية، بشكل يتلاءم مع مقتضيات الحدث، آخذاً بأسباب النصر من حيث إعداد العُدَّة، ولاشك أنَّ تجهيز حملة بالشكل الذي تحدث عنها السالمي بالقوله: "إن جملة المراكب التي اجتمعت في هذه الغزوة مائة مركب ومركب"[1]، وهو عدد ليس بالقليل وفق معطيات ذلك العصر، غير أن هذا العدد وكما علق عليه عبيدلي يتناغم مع الرقم الذي تذكره المصادر من أنَّ الإمام المهنا بن جيفر (226 - 237هـ/840 - 851م)، قد تمكن من بناء قوة بحرية، وبرية كبيرة[2]، وأنَّ هذه القوة البحرية كانت تتألف من حوالي "ثلاثمائة مركب مهيأة لحرب العدو للدفاع عن عمان[3].

ولعل الإمام الصلت بهذا الحشد الكبير، أراد جذب الانتباه إلى خطورة الأمر من ناحية، وإظهار عزم وإصرار السلطة السياسية العمانية على التعامل بحزم مع مثل تلك المواقف، وكذلك قطع الطريق أمام أي محاولة ربما يستفيد منها المعتدون قد تجعلهم يفكرون بطلب الدعم والمدد العسكري،من جارتهم مملكة الحبشة النصرانية.

أوكل الإمام مهمة القيادة لشخصيتين يبدو أن لهما الخبرة الكافية في إدارة الحملات العسكرية البحرية، وهما: محمد بن عشيرة، وسعيد بن شملال،

1 - السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص168.

2 - عبيدلي: "حملة الإمام الصلت"، ص97.

3 - السالمي، عبد الله: التحفة، ج1 ص168.

وأعطى لهما صلاحيات متشابهة، بحيث لا ينفرد أحدهما بقرار دون الآخر، إلا إذا حدث بأحدهما حدث، كما حدد قواد آخرين، يقومون بالمهمة إذا حدث لهما مكروه، وهم على الترتيب من حيث التسلسل القيادي: حازم بن همام، وعبد الوهاب بن يزيد، وعمر بن تميم[1].

ومما يؤسف له أننا لا نجد أي ترجمة في مصادرنا لهؤلاء القادة، الذين ورد ذكرهم، ولا لمؤهلاتهم القيادية أو خبراتهم البحرية، ولا من أي البلاد هم. وإن كان العوتبي، قد تحدث عن شخصية تسمى عشيرة بن عبد الله، وأنه كان والياً على سمائل في عهد الإمام غسان بن عبد الله، وقد ورد ذكره عَرَضًا في مسألة فقهية تتعلق بحد القذف، كان عزان بن الصقر قد حفظها عن الإمام الصلت[2]، فهل لهذا الاسم علاقة بمحمد بن عشيرة أحد قواد الحملة، وما مدى إمكانية الرابط بين الشخصيتين؟ هذا ما لم نتمكن من الإجابة عليه، أو حتى استنتاج رابطة قرابة، والتشابه في الأسماء أمر وارد كما هو متعارف عليه.

ثم إن هناك أمراً آخر جديراً بالملاحظة، وهو المتعلق بالقاعدة التي انطلقت منها هذه الحملة، وهو أمر لم تذكره المصادر، ولم يتطرق إليه الباحثون، الذين تسنَّى لنا الرجوع إلى ما كتبوه حول هذه الحملة، وإنْ كنا نظن بأنها مدينة صحار، نظراً لما كانت تمثله في تلك الفترة من أهمية تجارية، ومرفأ ذاع صيته، ومدينة كان لها النصيب الأوفر من اهتمام السلطة السياسية آنذاك.

1 - السالمي، عبد الله: التحفة، ج1 ص168.

2 - العوتبي: الضياء، ج4، ص118-119.

ومن ناحية أخرى من المرجَّح أن يتزامن خروج هذه الحملة، مع موسم هبوب الرياح الموسمية الشمالية الشرقية، التي تبدأ بين أكتوبر وديسمبر، وتستمر حتى شهر مارس، أما خط العودة، فيكون مع بدء هبوب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية، في أواخر إبريل، أو أوائل مايو في اتجاه الشمال الشرقي، على امتداد ساحل عمان، وحول رأس الحد، إلى قلهات، أو مسقط، أو صحار[1].

نتائج الحملة

نلخّص ما تمخضت عنه هذه الحملة من نتائج ومكاسب على النحو التالي:

1 - استعادة السيطرة على الجزيرة.

2 - تخليص النساء المسلمات اللاتي وقعن في الأسر[2].

3 - تأمين سلامة الطرق البحرية؛ نظراً لما تمثله التجارة والملاحة من مصلحة حيوية واستراتيجية للدولة، فكانت الحملة انعكاساً لقوة عُمان البحرية[3].

4 - تقوية الجبهة الداخلية من خلال التأكيد على ما تتمتع به القوة العسكرية التابعة للإمام من قدرة، في التعامل مع الخارجين عليها، في وقت

1 - حول المواسم الرئيسية للإبحار، (انظر: وزارة الإعلام والثقافة، عمان وتاريخها البحري، (وزارة الإعلام والثقافة، مسقط، 1979م)، ص90 وما بعدها.

2 - عبيدلي: "حملة الإمام الصلت"، ص100.

3 - عبيدلي: حملة الإمام الصلت، ص101.

كان فيه شبح الحرب الأهلية يلوح في الأفق، وربما أجّلت هذه الحملة بما حققته من نتائج تدهور الأوضاع السياسية، من خلال تأكيدها على مقدرة الإمام على تحمل مسؤولياته، على عكس ما سوف يدعيه خصومه لاحقاً من أنه أصابه الكبر، وعجز عن تسيير شؤون الإمامة.

تقييم عهد الإمام الصلت بن مالك إلى جنوده في حملة سقطرى

يمكن القول أن حملة الإمام الصلت على سقطرى وما ترتب عليها من نتائج، لم تحظ بتلك الأهمية التي حظي بها عهد الإمام الصلت إلى قواده وجنوده، والذي أوضح فيه رؤيته وتوقعاته والظروف التي يمكن أن يواجهوها، وكيفية التعامل مع مختلف الاحتمالات، والسلوك الذي ينبغي أن يتحلوا به.

وليس من المبالغة القول كما علق محمد علي البار على هذا العهد وما احتوى عليه إذ يقول: "وكتابه الذي يعتبر من أرقى ما كتب في الشؤون الدولية الإسلامية، وبخاصة في محاربة الأعداء، وكيفية معاملتهم، وهي تمثل قيمة عالية، لم تصل إلى جزء يسير منها، مواثيق الأمم المتحدة... في القرن العشرين"[1].

ويرى العبري "أن هذا العهد لم يكن عهداً عسكرياً محضاً، بل يمكن اعتباره أيضاً وثيقةً تاريخيةً ومنبعاً فكرياً، وأنه ذخيرة فقهية دقيقة الأحكام واسعة الآفاق.. وأنه انطلق من مبدأ الإسلام، واحتوى على تعاليم الإسلام، في

---

1 - البار، محمد علي، "يوم الصلت في سقطرى"، المجتمع، ع1311 (الكويت: أغسطس1998م). وفي هذا الإطار يمكن الرجوع إلى اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب والمؤرخة في 12 أغسطس 1949 من خلال الموقع الإلكتروني: www.avokato.com

مبناه وفي معناه.. وأنَّ الإمام الصلت لم يكتبه إلى قواده، كخطاب تكليف بالقيادة، بقدر ما هو خطابٌ عامٌ لجيش المسلمين.. وأنَّ العهد كان موجهاً للجند، بينما كان القادة متضمنين في ثناياه، وهذا بعكس غالبية العهود، التي لا يُلتفت فيها للجند، وإنما يكون الخطاب للقادة.. هذا غير أن، معظم أحكام العهد، لم تكن موجهة إلى ما فيه استخدام الشدة، بقدر ما فيه توجيه ودعوة، إلى مراعاة ضبط النفس، والالتزام بتقوى الله.. وإن جُلّ أحكامه وأكثرها، تركز على وجوب احترام العهد، الذي كان بين أولئك الناكثين وبين المسلمين"[1].

ويمكن من خلال هذا العهد، استنتاج الكثير من التشريعات المختلفة، وأدقُّ التفاصيل التي كان لها الأثر الواضح فيما حققته الحملة من نجاح، وما أفرزته من نتائج على الصعيد العسكري والسياسي، بل وحتى على الصعيد الاقتصادي، ومن هذا المنطلق خصص الباحث له عنصراً مستقلاً، وتم تقسيمه -بالنظر إلى ما جاء فيه- إلى أربعة جوانب رئيسية قد تتداخل فيما بينها أحياناً، ومن أهمها:

أ) الجوانب التشريعية

منها ما هو متعلق بالتوحيد، وما هو متعلق بفقه العبادات، وفقه المعاملات؛ فالخطاب يبدأ بذكر الله وتوحيده، والنطق بالشهادتين، وإعلاء شأنه سبحانه وتعالى، حيث جاء فيه "بسم الله الرحمن الرحيم. إني أشهد أن

1 - العبري، زاهر بن عبد الله، "عهد الإمام الصلت بن مالك" محاضرة مسجلة، (تسجيلات مشارق الأنوار، روي، 1998)، وسيشار إليه، العبري: محاضرة مسجلة.

لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، ومقاليد كل شيء عنده، الواحد الأحد، العلي الجد، الذي ليس لعظمته حد، ولا لملكه عد،..."[1]، وهو بذلك أراد إعطاء عهده هذا صبغةً دينيةً شرعيةً، بدليل استشهاده بالكثير من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية في أغلب النصائح والإرشادات، من ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- الالتزام بتقوى الله "فالتزموا بتقوى الله في الغيوب، وداووا بها العيوب..."، والتوبة "فتوبوا إلى الله من سيء ما مضى..."[2].

- الالتزام بالأخلاق التي نص عليها الدين الإسلامي الحنيف؛ كاجتناب الشبهات، والبعد عن الشهوات، وغض البصر، وحفظ الفروج عن الحرام، وعدم التعرُّض لدماء الناس وأموالهم، وأعراضهم بغير وجه حق، واجتناب قول الزور وأكل الحرام.. وغيرها من الأخلاق الإسلامية التي دعا الإسلام إلى التمسك بها، وعدم التفريط فيها في أوقات السلم والحرب.

- يطالبهم بإقامة الصلاة " وأقيموا الصلاة بقيامها وقراءتها وركوعها وسجودها وتحياتها وتكبيرها، وتسبيحها والخشوع فيها..."[3]، وفي موضع آخر، يبين لهم أداء الصلاة حضراً وقصراً وجمعاً بحيث يتمُّون الصلاة في معسكرهم، ويقصرونها إذا خرجوا إلى أكثر من "فرسخين"[4]، أي بعد حوالي 12 كم،

1 - السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص168.

2 - السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص170.

3 - المصدر نفسه.

4 - الفرسخ: إحدى وحدات الطول التي كان العرب والمسلمون يتعاملون بها في قياس المسافات الطويلة منذ القديم ويساوي 5,9193 كم. (انظر: فاخوري، محمود وخوام، صلاح الدين، موسوعة وحدات القياس العربية والإسلامية (مكتبة لبنان، بيروت، 2002م)، ص144 - 146.

كما بين لهم كيفية أداء صلاة الحرب، في موضع التمام وموضع القصر، وكذلك صلاة المضاربين بالسيوف، وصلاة الهارب. وهو هنا يؤكد على أهمية الحفاظ، على ركن مهم من أركان الإسلام، لا يجوز تركه، حتى في أحلك الظروف وأصعبها.

- الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وإعطاء الحق ومنع الباطل، وإنصاف المظلوم، والعدل بين الناس القريب منهم والبعيد.

- تقسيم الصدقات على المستحِقّين لها.

- مجاهدة الأعداء.

- أخذ الجزية من أهل الذّمة.

- السَّبي وأحكامه المختلفة.

- الغنائم وكيفية تقسيمها، والتصرف فيها.

- الأسرى وحسن معاملتهم.

- النهي عن ارتكاب الرذائل، كشرب الخمر، والزنا، وكل أنواع اللهو، واللَّعب المحرم.

- أحكام الزواج من نساء النصارى من أهل العهد وأهل الحرب.

وبالنظر في أحكام الزواج التي تطرق إليها الإمام، لا بد من الانتباه إلى إشارته إلى عدم السماح بالزواج من أهل العهد، إلا الذين يقرؤون الإنجيل،

مع أنَّ الإسلام أباح الزواج من أهل الكتاب دون تحديد، وربما يكون في هذا شيء من التشدد من جانب الإمام، وربما ظروف معينة لا نعلمها دعته إلى إصدار هذا الحكم خصوصاً في ظل ظروف الحرب التي كانوا يمرُّون بها.

ب) الجوانب الإنسانية والاجتماعية

تتجلى الكثير من الجوانب ذات الطبيعة الإنسانية والاجتماعية في ثنايا العهد، سواء قبل خوض الحرب، أو أثناء المعركة وبعدها، حيث إنَّ أسس العلاقات الإسلامية، تقوم على السلم، وتبقى الحروب آخر الحلول، وقد شُرِعت إما لدفع الاعتداء، أو تأمين الدعوة الإسلامية، أو نصرة أناس فتنوا في دينهم، وهنا يمكن الإشارة إلى عدد قليل من هذه الجوانب، والتي حرص الإمام الصلت على تضمينها في عهده؛ إدراكاً منه لأهميتها وتأكيداً لتلك التعاليم السامية في آداب الحرب، والتي تعكس التزام الأئمة بنصوص الشريعة الإسلامية، وخصوصاً فيما يتعلق بمعاملة الأسرى[1]، كما أنَّ هناك جوانب أخرى لصور من التكافل الاجتماعي لبعض الفئات الإنسانية التي هي بحاجة إلى من يأخذ بيدها، ومن ذلك إشارته إلى تزويج النساء اللواتي ليس لهن أولياء بمن يَرضين به؛ على أن تتوفر فيه شروط الكفاءة، وحدد صداقهن، بحيث لا يقل عن أربعة دراهم، ويبدو هنا أن الإمام من واقع مسؤوليته قد اهتم بأمر هذه الفئة من النساء؛ نظراً لما تعرضن له من اعتداء، وما قد سببته الحرب من فقدان العائل والولي، وبالتالي كان سترهن وإعالتهن عن طريق الزواج حلاً أمثل في مثل تلك الحالات.

1 - هاشم، مرجع سابق، ص26.

كما تطرق العهد إلى فئة النساء المسلمات اللاتي وقعن في السبي وتعرضن للاعتداء، وقد ولدن من أحد منهم، فقد طلب بأن يبقى أولادهن في حضن أمهاتهم المسلمات، ولا يكونوا لحقاً بآبائهم حتى ولو دخلوا في العهد. وفي ذلك كما علق العبري: إعزازاً للمرأة المسلمة من أن تهان، كما أنَّ في إبقاء المولود في حضن أمه ضماناً لشخصية هذا المولود البريء، حتى يكون في حِمى المسلمين، وينشأ النشأة القويمة، وأيضاً رحمةً بأولئك النسوة حتى لا ينزع فلذات أكبادهن من أيديهن[1]، كذلك اهتم الإمام بأمر فئة الأيتام، والأغياب، الذين لا أوصياء لهم، فأمر بإقامة الوكلاء عنهم؛ ليقوموا على الاعتناء بهم، وبشؤونهم المعيشية، وإدارة أموالهم.

أما الجوانب الإنسانية الأخرى، ذات العلاقة بالطرف الآخر، وأعني بهم الأعداء، فيمكن الإشارة، إلى ما جاء في العهد، في كيفية التعامل، مع من جاء مستسلماً تائباً من النصارى، بعد أن يأتوا بالنساء المسلمات، بأن يقبل منهم ذلك، ولا يتم التعرض لهم، بسفك دماء، أو انتهاك حرمة، أو سبي ذرية، أو غنيمة مال، وأن يكونوا آمنين.

وفي حالة الاشتباك مع العدو أوصاهم بالقول: "فلا تقتلوا صبيّاً صغيراً، ولا شيخاً كبيراً، ولا امرأة، إلا شيخاً أو امرأة أعانوا على القتال، ومن قتلتموه عند المحاربة، فلا تمثلوا به فإنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، نهى عن المثلة..."[2]، وهنا يبرز فكر مدرسة النبوة، والقدوة الحسنة للصحابة من

1 - العبري: محاضرة مسجلة.

2 - السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص179 - 180.

الخلفاء الراشدين. حيث تتكرر مثل هذه الوصية النبوية في عدة مناسبات، وكذلك وصية الصديق - رضي الله عنه - إلى يزيد بن أبي سفيان، في فتوح الشام، حيث روي عنه قوله: "إني موصيك بعشر: لا تقتلن امرأة، ولا صبياً، ولا كبيراً هرماً، ولا تقطعن شجراً مثمراً، ولا نخلاً، ولا تحرقنها، ولا تخربن عامراً، ولا تعقرن شاة أو بقرة، إلا لمأكلة، ولا تجبن ولا تغلل..."[1].

كذلك أوصاهم بحسن معاملة الأسرى والاعتناء بهم في مطعمهم ومشربهم ومنع الظلم عنهم، وفوضهم بالإنفاق عليهم من مال الله من الغنائم[2]، وهنا يتجلى البعد الأخلاقي في أسمى صوره في التعامل مع الأسرى، تنفيذاً لأوامر الله عز وجل، حيث يقول في محكم كتابه المنزَّل: "ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً"[3]

ج) الجوانب السياسية والدبلوماسية

كانت السياسة والدبلوماسية حاضرةً في عهد الإمام الصلت، من منطلق أن الإسلام لا يقر بدء الحرب إلا بعد استنفاد كافة الوسائل الممكنة؛ لتجنب وقوعها، غير أنَّ الدعوة إلى السلام لا تعني الاستسلام بأي حال من الأحوال، وقد تجلت هذه السياسة والدبلوماسية في الآتي:

- إرسال الرسل في محاولة لحل القضية بالطرق السلمية، حيث جاء في نص العهد: "فإذا أرسلتم إلى أهل السلم والعهد، فأعلموهم مع رسلكم، أنهم

1 - أبو زهرة، محمد، العلاقات الدولية في الإسلام، (دار الفكر العربي، بيروت، د. ت)، ص96.
2 - السالمي، المصدر السابق، ج1، ص176.
3 - القرآن الكريم، سورة الإنسان، الآية9.

آمنون على أنفسهم، ودمائهم، وحريمهم، وذراريهم، وأموالهم، وأنكم وافون لهم بالعهد، والذّمة، والجزية، على الصلح الذي يقوم بينهم، وبين المسلمين فيما مضى..."[1]. ويمكن أن نستنتج من ذلك، رغبة الإمام في تحييد أولئك الذين بقوا على عهدهم الأول، ومن هنا حرص على طمأنتهم، وإعطائهم الأمان، وعدم التعرض لهم.

- الاستفادة من أولئك النصارى الذين بقوا على عهدهم، بحيث يتم اختيار علية القوم منهم للقيام بمهمة السفارة يرافقهم رجلان صالحان من الموثوق بهم من أهل الصلاة في مهمةٍ الغرض منها دعوة أولئك الناكثين إلى الدخول في الإسلام، أو الالتزام بالعهد الأول بشرط أن يرضوا بحكم القرآن، وترك النساء المسلمات، اللاتي سبوهن، وإلا فهي الحرب[2].

- طلب من قواده تحديد فترة زمنية مناسبة لهؤلاء الرسل السالف ذكرهم وإتاحة الفرصة لهم، بالقيام بهذه المهمة، وأنّه يجب الالتزام بالمدة المحددة لرجوع الرسل قبل المبادرة بشن الحرب[3].

- وللتأكيد على الحل السلمي فإنه في حال عدم توفّر رجلين، أو رجل من أهل الصلاة يمكن الوثوق بهم في إبلاغ الحجة على الناكثين، فلا يجب مهاجمتهم بغتة، ولا يتم التعرض لهم، بسبي نسائهم أو ذراريهم أو غنيمة أموالهم، حتى يسيروا إليهم بأنفسهم جميعاً، أو إرسال سرية تقوم بالمهمة[4]،

1 - السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص174.
2 - السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص174.
3 - المصدر نفسه.
4 - المصدر نفسه.، ج1، ص176.

وعندها يتمُّ عرض الخيارات السالفة الذكر وهي: الإسلام أو العهد أو الحرب.

وهنا لابد لنا من وقفة للتأكيد على سمو التعاليم الإسلامية في أوقات الحروب، فالقتال ليس غاية في حد ذاته كما يتوهم البعض، فالإسلام في تعاليمه يضع ثلاثة خيارات "إما الإسلام، وإما العهد، وإما القتال"[1]، ولنا بما أُثر عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - أسوة حسنة، فهو يوجّه معاذ بن جبل، عندما بعثه قائداً مع طائفة من المؤمنين؛ لفتح اليمن: "لا تقاتلوهم حتى تدعوهم، فإن أبَوا فلا تقاتلوهم حتى يبدؤوكم، فإن بدؤوكم فلا تقاتلوهم حتى يقتلوا منكم قتيلاً..."[2].

د) الجوانب العسكرية

كان الإمام الصلت بخبرته القياديّة يدرك صعوبة مهمة الحملة التي أنفذها إلى سقطرى؛ لذا حرص كل الحرص على تزويد قادتها، ومن فيها من الجنود بعدد من التعليمات والإرشادات؛ حتى يكتب لها النجاح، كما حرص على وضع عدد من الاستراتيجيات والخطط العسكرية، وتوقّع مختلف الظروف التي قد تواجه الحملة، وبالتالي رسم البدائل التي تكفل أقل الخسائر مستنيراً بهدي النصوص القرآنية، ومستعيناً بفكر المدرسة النبوية، ومستلهماً تعليمات الخلفاء الراشدين لقوّادهم العسكريين، ويمكن الرجوع هنا إلى كتاب الفاروق عمر - رضي الله عنه - لسعد بن أبي وقاص، في معركة القادسية(15هـ/636م)[3].

1 - عبيدلي: "حملة الإمام الصلت"، ص98.

2 - أبو زهرة، مرجع سابق، ص95.

3 - حميد الله، مرجع سابق، ص421 - 424.

وفي نطاق الحديث عن هذه الجوانب ذات الصبغة العسكرية، والتي وردت في عهد الإمام الصلت، يمكن الإشارة إلى عدد من النصائح، والخطط العسكرية وذلك على النحو التالي[1]:

1 - تم تجهيز الحملة بما يقرب من مائة مركب أعدت لهذا الغرض، وفي هذا دليل على أهمية الحدث، والمهمة الموكلة لهذه الحملة.

2 - تعيين قائدين هما: محمد بن عشيرة، وسعيد بن شملال، وإعطاؤهما نفس الصلاحيات، بحيث لا يستأثر أحدهما برأي دون الآخر، كما بيَّن لهما هذه الصلاحيات، وما لهما وما هو مطلوب منهما إنجازه في هذه المهمة، بالإضافة إلى تحديد قواد آخرين، في حال حدث للقائدين المذكورَيْن مكروه، وهم على التوالي: حازم بن همام، وعبد الوهاب بن يزيد، وعمر ابن تميم، وكتب لهم كتاباً، يبين فيه ما يأتون، وما يذرون، وهنا يبرز فكر المدرسة النبوية مرةً أخرى، فيما يتعلق بوضع البدائل المختلفة، لأسوء الاحتمالات، وبحسب توقعات الوضع الميداني، ويمكن أن نستشهد هنا، بما حدث في غزوة مؤته(8هـ/629م) عندما عيَّن الرسول - صلى الله عليه وسلم - ثلاثة قوّاد هم: زيد بن حارثة، وعبد الله بن رواحة، وجعفر بن أبي طالب.

3 - أوصى الجنود بالسمع والطاعة لقادتهم، بما فيه طاعة الله، ومجاهدة الأعداء، وأوصاهم بحسن النية، بحيث لا يفكّرون في مردود مادي، أيّاً ما كان نوعه، كما أوصاهم بالوحدة والاتحاد، في السلم، والحرب، وحذّرهم من الاختلاف.

1 - راجع نص العهد كاملا في: السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص168 - 183.

4 - حثّ الجنود على إسداء النصح لقادتهم، ومؤازرتهم وعدم خذلانهم أو التباطؤ عن تلبية النداء ونصرتهم، كما حثهم على نصح بعضهم البعض.

5 - وجّه القادة على ضرورة، أن تبقى سفنهم على مقربة من بعضها البعض، ومن يسبق منها تنتظر البقية، بحيث يسمع بعضهم دعاء بعض.

6 - عند الوصول إلى الجزيرة، يطلب منهم التشاور مع أهل الخبرة والدراية في اتخاذ المقر الملائم للمعسكر، ويخيرهم بين مكانين: إما بالقرب من القرية الناكثة، أو في القرية التي تعود للولاة السابقين والشراة للنزول بها، وإن كان هو ينصحهم، باتخاذ القرية التي كان ينزل فيها ولاة المسلمين قبلهم، كما كان يوصيهم بالحراسة الليلية للمعسكر على شكل نوبات فيما بينهم في كل ليلة.

7 - في حال أنَّ الأعداء كانوا متفرقين؛ فلتخرج في إثرهم طائفة بعد أخرى، وتقيم طائفة في المعسكر للمرابطة، أما الذين يخرجون في إثرهم فيجب أن يكونوا "من أهل النجدة والرحلة والخفة"، لأنهم أقدر على المناورة والكرّ والفرّ.

8 - في حال الخشية من الوقوع في الكمائن والمكائد يوجههم إلى الاستعانة بالأدلة من أهل العهد، وفي حال خروجهم جميعاً من معسكرهم وخافوا على متاعهم فعليهم أن يجهّزوا السفن، ويضعوا فيها الأطعمة، والمتاع، على أن يتمّ تكليف من يقوم بحراستها.

9 - يذكرهم بإمكانية اتخاذ الكمائن للأعداء إذا أمكن ذلك، وعرّف

الكمين بقوله: "وهي طائفة تكون لا يراها العدو، حتى تأتي من ورائهم".

10 - يوصيهم بتقوى الله وعدم بيع الأسلحة في سقطرى، والالتزام بتعاليم الإسلام في عدم شرب النبيذ، ومخالطة النساء واللهو واللعب، ويطلب من القادة معاقبة من يتجاوز تلك التعاليم، مبيناً حدود تلك العقوبة، وهي كما أشار قطع صحبة المخالفين، وإخراجهم من المعسكر، وقطع النفقات والأرزاق عنهم وتجريدهم من أسلحتهم حتى يتوبوا.

11 - يوصيهم بحمل أولاد الشراة وأعوان المسلمين وبمن يرغب من أهل سقطرى من أهل الصلاة إلى بلاد المسلمين، وأن ينفقوا عليهم من مال الله، على اعتبار أن الجزيرة لم تعد آمنة بالنسبة لهم بعد الحرب مع النصارى فيها.

12 - بعد انقضاء المهمّة يطلب منهم الخروج حتى رأس الزنج، وهو رأس جارد فوي (guard faui) وفي حالة تعقبهم للعدو أو تعقب العدو لهم؛ فليتأخروا إلى موضع يسمى تبرمة[1]، راجياً أن يكون معهم من المئونة ما يكفيهم حتى عودتهم.

وفي ختام العهد يدعو لهم بالهداية والائتلاف والأمن والأمان، وأن يجعل الله كلمتهم هي العليا وكلمة الذين كفروا هي السفلى.

---

1 - تبرمة: لم نجد في المصادر الجغرافية أي ذكر لهذا الموقع، ومن المحتمل أن يكون اسم لمدينة تسمى برمة على الجزء الشرقي من ساحل بحر الزنج. انظر: شهاب، حسن صالح، البعد الجغرافي للملاحة العربية في المحيط الهندي قبل القرن السادس عشر الميلادي (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1994م)، ص208.

الفصل الثاني: حركة المعارضة وعزل الإمام الصلت بن مالك

أسباب المعارضة وتطورها

تعد قضية عزل الإمام الصلت (272هـ/885م)، من أكثر القضايا في التاريخ العماني إثارة للجدل، سواء من الناحية السياسية، وما قيل فيها من أسباب، أدّت إلى عزل الإمام الصلت، أو من الناحية الفكرية، وما أثارته من ردود أفعال مختلفة، بين العلماء ممن عاصر الحدث، أو ممن تتلمذ على أيديهم، أو حتى من جاء بعدهم لاحقا، في محاولة منهم لوضع أسس ومبادئ واضحة، تكون مرجعاً في تلك الظروف التي عُزِل فيها الإمام الصلت.

ولعل من النقاط الجديرة بالاهتمام، والمتعلقة بهذه القضية، وذات الصلة المباشرة بمبادئ الإمامة الإباضية، في فكرها السياسي، هو أنه قبل الإقدام على خلع الإمام الصلت، لم يكن مفهوم العزل ومبادئه واضحة التعريف؛ لذا كان خروج الإمام الصلت من الحكم بتلك الصورة الدراماتيكية، أول أزمة تحدث بهذا الحدث الكبير، منذ تأسيس الإمامة، ومن هنا تركزت كتابات العلماء الإباضية، بعد ذلك على موضوع الإمامة بصورة عامة، وبالتدريج برز

مفهوم، أكثر وضوحاً عن نظام الإمامة إلى حيز الواقع[1].

عبر الرقيشي، عن حالة عدم الوضوح، التي مرت بها الإمامة في ذلك الوقت، فيما يتعلق بعزل الأئمة بالقول: "إن عزل الأئمة من الأحداث التي يجوز فيها الحق والباطل، والهدي والضلال، والطاعة والمعصية، وذلك خاص"[2]. بمعنى أن لذلك خصوصية؛ ليصبح من الصعب إعطاء حكم قاطع فيها، وقد لا يعلم ذلك إلا الخصوص.

ومن منطلق تلك الرؤية، كان عزل الإمام الصلت منعطفاً مهماً في التاريخ العماني، إذ إنه أفرز أزمة سياسية وفكرية، حادة بين الفقهاء والعلماء الإباضية[3]، كما أدت تلك الخطوة -بطبيعة الحال- إلى حدوث انقسامات خطيرة بين الإباضية، تمخَّض عنها ظهور مدارس وتيارات فكرية وسياسية، بعضها اتسم بالاعتدال، وبعضها اتخذ من التشدد طريقاً؛ لفرض وجهة نظره[4].

ومن خلال ما دار من نقاش، حول مدى شرعية عزل الإمام، نجد أنَّ الفكر الإباضي، قد "اصطدم بالتفكير الإيديولوجي للإمامة، من حيث طبيعتها

---

1 - Al-Rawas, Isam, Oman in early Islamic History (Ithaca press, UK, 2000), p176.
وسيشار إليه، Al-Raws : Oman in early Islamic

2 - الرقيشي، أحمد بن عبد الله، "مصباح الظلام في شرح دعائم العالم"، مخطوط مصور (الرقم العام 1735- الرقم الخاص219، (وزارة التراث والثقافة، مسقط)، ورقة65.

3 - فوزي: دراسات، ص123 - 124.

4 - الصمادي، عبد الحميد حسن" السيرة القحطانيه" أعمال الملتقى العلمي الثاني حول حصاد التاريخ العماني (جامعة آل البيت عمّان: 2003م)، ص165.

وكيفية عزل الإمام، أو خلعه لكبر السن، وللعجز عن الإدارة" [1]، وهذا ما سوف نتطرق إليه عند الحديث عن الأسباب التي أدت إلى عزل الإمام، والعوامل التي مهّدت إلى الإقدام على تلك الخطوة التي يمكن اعتبارها خطوة جريئة، بغض النظر عن مشروعيتها؛ لتغيير واقع وفرض فكر يتسم بالتحدي لنظام لم يسبق وأن مر بمثل تلك التجربة.

ومما ينبغي التنويه إليه، أنَّ خطوةً كتلك تُعدُّ خروجا عن المألوف، وما كان متعارفًا عليه، لذا كان ينبغي أن تدار المعارضة بطريقة ذكية، واستعداد مسبق، وأن تكون الظروف مهيأة لتنفيذها، وأن يكون قادة الحركة على إدراك ووعي بواقع تركيبة المجتمع العماني، والنظام السياسي السائد فيه، كما كان من الضروري وضع ضوابط متينة لها؛ حتى لا يفتح الباب على مصراعيه لتكرارها من حين لآخر، بدعوى التغيير لأجل التغيير فقط، ولخدمة أغراض شخصية.

وفيما يتعلق بالقضية التي ندرسها، نلاحظ أن قادة حركة المعارضة، وإن لاقوا بعض النجاح في البداية، إلا أنه كان نجاحاً مؤقّتاً ولعلَّ السبب في ذلكَ يرجع إلى عدم وجود قاعدة ثابتة تؤمن النجاح لحركتهم، إذ تم تجاهل استمالة المرجعية التشريعية في نظام الإمامة، وهم كبار الفقهاء والعلماء من أولئك الذين يمكن أن نطلق عليهم اصطلاحا (جيل المحافظين) "باعتبار أنّهم

---

1 - السالمي، عبد الرحمن، "من مصادر التاريخ والثقافة: السير العمانية"، مجلة نزوى، العدد 24 (مؤسسة عمان للصحافة والأنباء والنشر والإعلان، مسقط)، ص87، وسيشار إليه، السالمي، عبد الرحمن: من مصادر التاريخ والثقافة.

يشكلون سلطة تشريعية عليا، تراقب سلوك الزعماء السياسيين، والجمهور على حد سواء"[1]. لذا لا غرابة، أن نرى كثيراً من الثورات، التي قامت في تاريخ عمان وأدّت إلى الإطاحة بالأئمة، وما تلاها من حروب أهلية، كانت بتحريض من بعض الفئات المتنفذة من العلماء والفقهاء[2].

ويرى محمود الهنائي، أن الخلاف في هذه القضية هو خلاف تشريعي، وقد كان في البداية خلافاً فكرياً بين موسى بن موسى بن علي الإزكوي[3]، والإمام الصلت[4]. وإذا كان الأمر كذلك، فإنّه كان يستوجب اتفاقاً من قبل العلماء، من "أهل الحل والعقد"، على حسم هذا الخلاف قبل احتدامه، وقبل الإقدام على خطوة المطالبة بعزل الإمام؛ حتى لا تأتي بنتائج عكسية، لما كان مخططًا له.

ولكن متى بدأت حركة المعارضة لعزل الإمام الصلت؟، وما هي الأسباب والمبررات التي اتخذت ذريعة، وأدت في نهاية المطاف إلى عزله وإقصائه

1 - لاندن، مرجع سابق، ص60.

2 - المرجع نفسه، ص59.

3 - موسى بن موسى: من بني سامة بن لؤي بن غالب، نشأ في بيت علم وورع، وورث الزعامة من والده موسى بن علي بن عزرة. انظر: مجموعة مؤلفين، معجم أعلام الإباضية- قسم المشرق- (مكتبة السيد محمد بن أحمد، السيب، د.ت)، غير منشور، ص401، وسيشار إليه، مجموعة مؤلفين: معجم. هذا ولم تشر المصادر إلى أي إنتاج علمي للعالم موسى بن موسى لا في الفقه ولا في غيره، ولا حتى فيما يتعلق بقضية عزل الإمام الصلت سوى رسالة قصيرة كتبها إلى أهل سلوت في آخر أيامه، أوضح فيها شيئا من وجهة نظره حول الأسباب التي دعته لعزل الإمام الصلت. انظر نص الرسالة في: الكندي، محمد: بيان الشرع، ج4، ص145.

4 - مقابلة مع الشيخ محمود بن زاهر الهنائي بوزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، مسقط، بتاريخ 2004/10/10م.

عن منصب الإمامة؟ وللإجابة على هذا التساؤل، نلاحظ المصادر العمانية التي عالجت هذه الفترة، لم تُشِر إلى تاريخ معين لبداية حركة المعارضة، وتحركها لخلع الإمام الصلت، وإن كانت القرائن تشير إلى أنها حدثت في الفترة، ما بين 268هـ/883م، وحتى اعتزال الإمام سنة 272هـ/885م، أي في الفترة التي أعقبت حملة الإمام على جزيرة سقطرى، ومن تلك القرائن، ما قيل حول الحجج الموجبة لعزله، ومنها أنَّ الإمام الصلت لم ينصف أهل سقطرى، ويأخذ لهم الحقوق من الذين اعتدوا عليهم[1]، وفي ذلك إشارة منهم إلى ضعف الإمام وعجزه عن القيام بواجباته، كالمحافظة على حقوق رعيته، وإنصاف المظلوم من الظالم.

بنهاية الفترة الطويلة لحكم الإمام الصلت، والتي دامت 35 عاماً تقريبا، بدأت المعارضة تظهر على الساحة السياسية، من قبل بعض العلماء والفقهاء، وزعماء القبائل، وكان زعيم المعارضة موسى بن موسى بن علي الازكوي الذي نجح في إقناع عدد من الزعماء والعلماء، على مساندته لخلع الإمام الصلت والخروج عليه[2]، ومنذ تلك اللحظة ظهر موسى بن موسى بن علي الإزكوي، على مسرح الأحداث، باعتباره المحرك الأول لعملية خلع الإمام الصلت، والمُحرِّض الرئيس في المطالبة بعزله.

1 - أبو المنذر، بشير بن محمد، "كتاب المحاربة" مخطوط مصور رقم 77 (مكتبة السيد محمد بن أحمد، السيب)، ورقه389، وسيشار إليه، أبو المنذر: "المحاربة" الكندي، أحمد: المصنف، ج5، ص404، 423.

2 - Al-Rawas, Isam Ali, Early Islamic Oman (11280- A. H/622893- A. D): aPolitical history, Ph. D (university of Durham, 1990), P275

أسباب عزل الإمام الصلت بن مالك

وحول الأسباب التي اتخذتها المعارضة ذريعة، ودعتهم إلى الإقدام على المطالبة بعزل الإمام الصلت، سنستشهد كثيراً، بكتابات أحد أبرز المعاصرين لهذه القضية، والذي يعد شاهد عيان على ما جرى من أحداث، وما أعقبها من تداعيات وردود أفعال، وهو العالم الضرير أبو المؤثر الصلت بن خميس الخروصي[1]. بالإضافة إلى العالم أبي قحطان خالد بن أبي قحطان[2]، الذي يُعدّ هو الآخر من المعاصرين البارزين للقضية.

تنقسم تلك الأسباب إلى أسباب معلنة، وأخرى غير معلنة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الأسباب المعلنة

1 - من بين أبرز تلك الأسباب التي تداولتها المصادر بناءً على آراء المؤيدين للعزل وحتى باعتراف الرافضين له، هو أن الإمام الصلت قد تقدم به العمر وكبر وشاخ "وعمّر الصلت بن مالك في إمامته، ما لم يعمر إمام من أئمة المسلمين... حتى كبر"[3].

1 - أبو المؤثر :هو العلامة أبو المؤثر الصلت بن خميس الخروصي البهلوي من علماء القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي. للمزيد انظر : البطاشي، مرجع سابق، ص263-266.

2 - أبو قحطان: هو العلامة الفقيه أبو قحطان خالد بن قحطان الهجاري الخروصي، من علماء النصف الأول من القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي. انظر : البطاشي، المرجع السابق، ص269.

3 - أبو قحطان: "سيرة"، ص117. الأزهر بن محمد بن جعفر، "سيرة" ضمن مجموعة سير علماء الإباضيه، ج2، مخطوطة مصورة عن سير موجودة في دار العلوم المصرية، بدون رقم، ج2، ورقة444. وسيشار إليه، الأزهر: "سيرة"

وفي موضع آخر: "لما طال عمر الصلت بن مالك ملّوه لما كبر وضعف، وإنما كانت ضعفته من قبل الرجلين، فأما السمع والبصر والعقل واللسان فلم يعلم أنه ضاع منه شيء، ولا نقص منه شيء"[1]، وقيل: إنه كان يمشي على قناة معروضة[2]، وإنه كلما أراد أن يستقيم واقفاً، وضع له عمود، وقد قبضه رجلان، فيقبضنه فيستقيم عليه[3].

على ما سبق نتساءل فيما إذا كان هذا السبب وحده كافياً لعزل الأئمة؟، ومن خلال استقرائنا لمجموعة من آراء العلماء فيما يتعلق بالحالة الصحية للإمام، نجد أن هناك شبه إجماع على تحديد ماهية العاهات الجسدية التي يمكن أن تزول بها الإمامة والتي من أهمها: ذهاب العقل كلّياً، والصمم الكُلّي، وكذلك العمى، وخرس اللسان، بحيث لا يستطيع الكلام وتوجيه الأوامر، أمّا في حالة الضعف البدني العام بسبب الشيخوخة بشرط أن يعرف منه العدل والقدرة على تنفيذ الأحكام فإن الأمر في تلك الحالة متروك للإمام، أما إذا لم يَقْوَ على إقامة العدل، فله أن يجمع العلماء ويستعفي، أي يعتزل من تلقاء نفسه دون إكراه أو إرغام له على ذلك[4].

1 - أبو قحطان: "سيرة"، ص118.

2 - الكندي، محمد: بيان الشرع، ج3، ص220.

3 - السيفي، محمد بن خميس، "النصوص في ذكر دولة بني خروص وأئمتهم"، مخطوط، الرقم العام: 1950، الرقم الخاص:104، ميكروفيلم رقم: 96، (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، د.ت)، ورقة 23.

4 - للمزيد حول العاهات التي تزول بها الإمامة انظر: أبو المنذر: المحاربة، ص336 - 337. الكندي، أحمد: المصنف، ج10، ص220 - 224. الكندي، محمد: بيان الشرع، ج68، ص 320 - 333. الماوردي، علي بن محمد، الأحكام السلطانية (دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت)، ص20 - 22.

ونظرا لكون ما حدث للإمام الصلت، يُعدُّ أول حادثة عزل في تاريخ الإمامة، يثار فيها طول المدة الزمنية، التي يحكم فيها الإمام حتى يتم على إثرها عزله، وعلى ذلك يرى عبد الرحمن السالمي، أن الفكر الإباضي، ونتيجةً لمواجهة هذه الحالة "اصطدم بالتنظيم الأيديولوجي للإمامة، من حيث طبيعتها، وكيفية عزل الإمام، أو خلعه لكبر السن، وللعجز عن الإدارة..."[1]، لذلك فإن عدم توضيح ذلك المفهوم قبل حادثة العزل -كما أشرنا إلى ذلك سابقاً-[2] قد أسهم في خلق حالة من اللبس والتردد، -إن صح التعبير- لدى كثير من العلماء بشكل خاص، والعامة بشكل عام.

ومن وجهة نظر الباحث قد يبدو كبر السن إلى حد الضعف مبرراً مقبولاً ومنطقياً إلى حد ما، غير أن الوسيلة التي اتبعها المعارضون، -كما سيلتم توضيحها لاحقاً- هي التي أثارت ردود أفعال سلبية ضد فكرة عزل الإمام، قياساً على تجارب سابقةٍ مرت بها الإمامة الإباضية، ويمكن الإشارة هنا إلى حادثتين هما:

الأولى في عهد الإمام عبد الملك بن حميد (208هـ/823م – 226هـ/840م)، عندما تقدمت به السن وقعت بعض التجاوزات من قبل العسكر، فاجتمع العلماء وعلى رأسهم موسى بن علي، وبعد مناقشات خلصوا إلى أن يتم الإبقاء على الإمام في منصبه، في الوقت الذي يقوم فيه موسى بن علي الإزكوي بتسيير شؤون الإمامة، ومساعدة الإمام في القيام بواجباته، وبقي الحال على

1 - السالمي، عبد الرحمن: "من مصادر التاريخ والثقافة"، ص87.

2 - انظر الفصل الثاني، ص48.

ذلك حتى وفاة الإمام عبد الملك بن حميد وهو في منصبه دون أن يُعْزل[1].

والثانية في عهد الإمام المهنا بن جيفر (226هـ/840م - 237هـ/851م)، الذي جاء مباشرة بعد الإمام عبد الملك بن حميد، وذلك عندما طلب العلماء من العالم موسى بن علي الإزكوي البحث في موضوع عزل الإمام المهنا وقد حرضوه على ذلك بحجة أن الإمام قد تقدم به العمر، وضعف عن القيام بأمر الإمامة، فتوجه موسى بن علي إلى الإمام، متظاهراً بالسؤال عن أحواله وصحته، غير أن الإمام المهنا فهم مغزى تلك الزيارة، ونظراً لما عرف عنه من صلابة وحزم، فقد طلب من قاضيه عدم الخوض في مثل تلك المساءلة المكشوفة، محذراً إياه من عواقب السير خلف مطالب البعض؛ كي لا يكون ذلك ذريعة في المستقبل للمطالبة بعزل الإمام دون سبب مقنع[2]، خصوصاً وأن مثل تلك المحاولة حدثت في العهد الذي سبق عهد الإمام المهنا.

ومن خلال ما سبق، يمكننا القول أن عامل السن، وما قد يعاني منه الإمام من ضعف بدني عام ليس مُبرراً كافياً ومقنعا لعزله، على اعتبار أن مؤسسات الدولة لا تقوم فقط على شخص الحاكم وحده؛ ولهذا كان من الصعب بالنسبة لحالة الإمام الصلت إقناع مؤيديه من الخاصة والعامة بهذه الحجة، حتى إن أحد العلماء في عصرنا الحاضر وهو سالم بن حمد الحارثي

1 - للمزيد من التفاصيل انظر: أبو قحطان: "سيرة" ص116. الكندي، محمد: بيان الشرع، ج68، ص329.

2 - للمزيد حول هذه الحادثة انظر:الكندي، محمد، المصدر سابق، ص329. السالمي، عبد الله: التحفة،ج1 ص151. عبيدلي، أحمد، الدولة العمانية الأولى أيام وأحوال (دار جريدة عمان، مسقط، 1996م)، ص141 - 142، وسيشار إليه، عبيدلي: الدولة العمانية الأولى.

يرى أنه لم يكن هناك ما يستوجب عزل الإمام، وإنه كان من الممكن حل القضية، بمثل ما حدث في أواخر عهد الإمام عبد الملك بن حميد، لمّا قام العالم موسى بن علي بشؤون الدولة، عندما عجز الإمام عن القيام بواجباته لكبر سنه[1] منوهاً بشعر الإمام السالمي إذ يقول:

"وليت نجل موسى تبعا

والده في ذلك حين طلعا"[2].

2 - ومن الأسباب الأخرى ذات العلاقة بالسبب الأول ما قيل عن ضعف الإمام عن القيام باستحقاقات مسؤوليات منصبه، ومنها مجاهدة الأعداء، وقيادة الجيوش، والإشراف على سير العمليات العسكرية، ومتابعتها، حيث ذكر خصومه ومعارضيه أنه كان يبعث لمقاتلة الخصوم في الأقطار، ولم يكن يخرج معهم[3]، في إشارة منهم إلى حادثة سقطرى، عندما قالوا: "إنه كان قد ضعف وعجز عن القيام بالدولة، ونكاية العدو، حتى أخذت منه سقطرى"[4]، غير أن صاحب كتاب الاهتداء يرى، إن القول بأخذ سقطرى منه لا معنى لذكره، وأنه لا يزيل الإمامة بالإجماع، معللا رأيه ذلك بالقول: "إن الإمام ثابت

1 - مقابلة مع الشيخ سالم بن حمد الحارثي بمنزله الكائن في بلدة المضيرب التابعة لولاية القابل بتاريخ 2004/9/9م.

2 - السالمي، عبد الله بن حميد، جوهر النظام في علمي الأديان والأحكام، ج3 - 4 (القاهرة، 1971م)، ص119، وسيشار إليه، السالمي، عبد الله: جوهر النظام.

3 - السيفي، مصدر سابق، ص15.

4 - الكندي، أحمد بن عبد الله بن موسى، كتاب الاهتداء والمنتخب من سيرة الرسول عليه الصلاة والسلام وأئمة وعلماء عمان، تحقيق سيدة إسماعيل كاشف (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1985م)، ص51، وسيشار إليه، الكندي، أحمد: الاهتداء.

الإمامة، ما قدر على إقامة العدل، ولو في حارة واحدة"[1].

3 - ثالث الأسباب -كما أشار إليها أبو المؤثر، والتي اتخذها أولئك الذين أيدوا عزل الإمام- هو استعانته بعدد من الولاة والمسؤولين غير الموثوق بهم على حد قولهم، لذا كان من ضمن مطالبهم عزل بعض الولاة، وعزل بعض الوزراء، وعزل بعض المعدِلين[2] في مقابل أن يولّي بعض الناس[3]، بناء على توصية منهم كما يبدو، وهو ما لم يقبل به الإمام طالما لم تقم عليهم حجة على فسادهم، أو إخلال منهم بالمهام الموكولة لهم.

كان من بين الذين طالبوا الإمام الصلت بعزلهم -كما يذكر أبو المؤثر- محمد بن فيض[4]، وقد عزله الإمام عن سوق صحار، غير أنه عاد وولاه جلفار[5]،

1 - الكندي، أحمد، المصدر السابق، ص128.

2 - لم أجد في المصادر ذكر لأسماء هؤلاء المعدلين الذين كانت المعارضة تطالب بعزلهم. والمعدل: "هو رجل عدل منصوب من قبل إمام عدل، أو قاض، فهو الذي يسأل عن تعديل شهود بلده". البطاشي، مرجع سابق، ص298. ويعرف ابن خلدون العدالة بأنها "وظيفة دينية تابعة للقضاء، ومن مواد تصريفه. وحقيقة هذه الوظيفة القيام عن إذن القاضي بالشهادة بين الناس فيما لهم وعليهم تحملا عند الإشهاد، وأداءً عند التنازع... ومن شروط هذه الوظيفة الاتصاف بالعدالة الشرعية والبراءة من الجرح. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، تحقيق درويش الجويدي، ط2 (المكتبة العصرية، بيروت، 1996م)، ص207، وسيشار إليه، ابن خلدون: المقدمة.

3 - أبو المؤثر: الأحداث، ص7.

4 - لم أجد له ترجمة ومن الواضح أنه كان مسؤولا عن سوق صحار أي كان محتسبا بمفهوم ذلك العصر.

5 - جُلْفار: بضم الميم وسكون اللام، من أهم المدن العمانية قديماً وحديثاً، وتعرف اليوم برأس الخيمة، وتتبع دولة الإمارات العربية المتحدة. السيابي، سالم بن حمود، العنوان عن تاريخ عمان(طبع على نفقة الشيخ أحمد بن محمد بن عيسى الحارثي، د. م، 1995)، ص84 - 86. وسيشار إليه، السيابي، سالم: العنوان. وقال عنها الحموي" بلد بعمان، عامر كثير الغنم، والجبن، والسمن، يجلب منها إلى ما يجاورها من البلدان. انظر: الحموي، مصدر سابق، ج2، ص154.

وكان موسى بن موسى بن علي الإزكوي على علم بذلك، ولم يُبْدِ اعتراضا على تعيينه. ولما سئل عن ذلك كان جوابه: "أني لم آمر بولايته، ولا أنكرت، فمن لم ينكر فقد رضي"[1].

ورغم أن المعارضة لم تقدم دليلاً قاطعاً على أن هناك أحداثاً بعينها قد ارتكبت من قبل هؤلاء الولاة، إلا أن الإمام الصلت كان يتابع ما كان يقال عنهم، وما يوجّه إليهم من انتقادات؛ لذا كان "يولّي ويعزل وينصح له ويقبل، وربما دافع، إن لم تقم بينة على ما يستحقون به العزل، فتلحقه بذلك اللائمة"[2].

من جانب آخر رأت المعارضة في شاذان بن الإمام الصلت وتدخله في شؤون الإمامة دليلاً على ضعف قبضة الإمام، حيث يفهم من استنكارهم على شاذان، أنه كان متنفِّذاً في عهد والده، وهذا ما جعل منه بعد ذلك يقود حركة مسلَّحة ضد الإمام راشد بن النظر اليحمدي انتقاماً لعزل والده، ومن جهة أخرى كانت المعارضة تتهم أصحاب الإمام والمقربين إليه بالرشوة، وقبولُ الهدايا، وبأنَّهم يتصرّفون دون الرجوع إلى الإمام، وقد ضربوا مثلا على مثل تلك التصرفات، بتصرفات سليمان بن محمد بن أبي حذيفة، عندما أقدم على حبس رجل ضعيف بغير وجه حق، وكذلك بالنسبة لشخص يدعى ابن أبي المقارش[3]، الذي كان يسعر السوق بحسب هواه، دون الرجوع إلى الإمام، ولم ينكر عليه الإمام فعلته[4]، كما كانوا يعيبون على الصلت ذكر أحداث

1 - أبو المؤثر، المصدر السابق، ص6.

2 - أبو المؤثر: الأحداث، ص6.

3 - أبو المقارش: هو يحيى بن سليمان اليحمدي. انظر: السيفي، مصدر سابق، ورقه18.

4 - أبو المؤثر: المصدر السابق، ص44 - 46، ص55 - 57.

من سرايا يغصبونها في أطراف عمان[1]، وذكروا أيضاً أن الإمام الصلت قد ولّى محمد بن جعفر واليا على صحار غير أنَّه سرعان ما بادر بعزله قبل أن يتم شهرين[2]، كذلك تَرَكَهُ النكير على من شهر السلاح من العسكر في وجه موسى بن موسى بن علي الإزكوي عندما خرج بمن معه من الناس، وكان عسكر الإمام قد ظنوا أنّه يريد بهم شرا، خصوصاً وقد خرج وهو يشتم ويتوعد أصحاب الإمام على مسمع من العسكر الذين كانوا موجودين حينها[3].

ثانيا: الأسباب غير المعلنة

نقصد بها الأسباب التي لم يتم التصريح بها من جانب المعارضة، كما لم تصرّح بها المصادر، غير أنه يمكن استنتاجها من خلال آراء أولئك الذين عاصروا الأحداث. ومن بين تلك الأسباب أن المعارضة اكتفت بالإشارة إلى أن حركتهم تأتي في إطار الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وقد أشار أبو المؤثر إلى ذلك المنهج غير الواضح الذي تبنته المعارضة، في مَعْرض تفنيده لآراء موسى بن موسى بن علي الإزكوي حين قال: "... أنه -أي موسى- كان يدَّعي أنه يأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر، ولا يسمي بحدث منه، ولا ذنب مكفر، ولا حجة يقيمها على الإمام"[4].

ويقصد بالذنب المكفر، أو الحدث المكفر هنا، ذلك الفعل الذي يستوجب معه إقامة الحد عليه، ومن الواضح أنه لا اختلاف بين العلماء،

1 - الكندي، محمد: بيان الشرع، ج68، ص380.

2 - المصدر نفسه، ص389.

3 - أبو المؤثر، المصدر السابق، ص10.

4 - أبو المؤثر: الأحداث، ص6.

سواء من أولئك الذين عاصروا قضية عزل الإمام الصلت أو حتى ممن جاءوا بعدهم على مبدأ عزل الأئمة، في حال ارتكابهم معصية مكفرة، وقد عبر أبو قحطان عن ذلك بالقول: "إن الإمام إذا بايعه المسلمون فأعطوه صفقة أيديهم، وثمرة قلوبهم على طاعة الله، وطاعة رسوله، وعلى العمل بكتاب الله، وسنة نبيه، لم يحل لهم أن يزيلوه، إلا بحدث يكفره، ويظهر به كفره في داره، ودعوته، ثم يستتيبوه، فيصر على ذنبه، ولا يتوب، أو يركب حدثاً يجب عليه فيه الحد، فيقيمون إماماً يقيم عليه الحد الذي أتاه، مثل الزنا وما أشبهه.."[1]، وفي هذا المعنى أيضاً شدد أبو المؤثر على ضرورة إقامة الحجة على الرّعية بكفر إمامها[2]، أما السالمي فقد عبر نظما عن ذات المعنى قائلاً:

"وموجب العزل على الإمام
ظهور ذنبه لدى الأنام
أو أن أهل الفضل والمشورة
قد أنكروا عليه ضعف السيره"[3].

وبطبيعة الحال فقد كانت أغلب التهم التي توجه عادةً إلى أئمة عمان هي الضلال، أو البدع، وعليه يكون من حق العلماء والفقهاء، من "أهل الحل والعقد" خلع الإمام[4].

1 - أبو قحطان: "السيرة"، ص124.
2 - أبو المؤثر، "البيان والبرهان رد على من قال بالشاهدين"، السير والجوابات، ج1، مصدر سابق، ص152 - 153، وسيشار إليه، أبو المؤثر: البيان والبرهان.
3 - السالمي، عبد الله: جوهر النظام، ج3 - 4، ص124.
4 - لاندن، مرجع سابق، ص60.

أسهب العلماء كثيراً في ذكر تفاصيل الأحداث المكفرة التي يمكن على إثرها عزل الأئمة[1]، غير أنه وفي الحالة التي تم فيها عزل الإمام الصلت، لم تقدم المعارضة دليلاً وحجة، غير ما تم ذكره في الأسباب المعلنة -التي أشرنا إليها سابقاً- وحول عدم إثبات أن الإمام لم يأت بحدث مكفر يوجب معه العزل، وأشار البسيوي إلى ذلك بالقول:" ولم يوضحوا عليه مكفرة، ولم يسموا له بخطيئة، ولا أقاموا لأنفسهم مع المسلمين ممن يتولى الإمام حجة، فأكفرهم ذلك في الحكم الظاهر"[2].

كما أن من الأسباب المهمة التي لم يتم التصريح بها، والتي أدت إلى تنامي موقف المعارضة بين مختلف القبائل، هو احتكار كرسي الإمامة داخل عائلة اليحامدة، بحجة معرفتهم بتعاليم الإباضية[3].

ومن الأسباب الأخرى غير المعلنة، والتي يصعب الأخذ بها نظراً لعدم وجود دليل قاطع تذكره المصادر هو تلك المتعلقة بالأطماع الشخصية لقادة المعارضة في السلطة، سواء من قبل موسى بن موسى بن علي الإزكوي، أو من قبل زعماء القبائل، من أمثال الفهم بن الوارث الكلبي، وخالد بن سعوة الخروصي، والحواري بن عبد الله السلوتي، وقد انضموا إليه وأيّدوه، غير أنه

1 - للمزيد من التفاصيل انظر: الكندي، محمد: بيان الشرع، ج68 ص 316 وما بعدها. الكندي، أحمد: المصنف، ج10، ص215 - 219. الشقصي، مصدر سابق، ج8، ص78 - 79.

2 - البسيوي، أبو الحسن علي بن محمد "سيرة السؤال" السير والجوابات، ج1، مصدر سابق، ص88، وسيشار إليه. البسيوي: "سيرة السؤال".

3 - Al-Alawi, Bader Hilal, Oman and the Islamic Caliphate (11055-632/447-) The Military struggle, (Manchester University, unpublished Ph. D, University of Manchester,2003) P191.

يمكن أن نستشف ذلك السبب من خلال آراء أبي المؤثر فمثلاً حين يذكر من خرج على الإمام بالقول: "... ومنهم أهل طمع بدولة ينالون فيها أكلة..."[1].

وفي موضع آخر ذكر، وهو يصور العلاقة بين موسى بن موسى بن علي الإزكوي، والمعارضة فقال: "جعل أهل الدنيا والأطماع يستولون عليه ويتقربون منه..."[2]، وكيف أن موسى بن موسى بن علي الإزكوي، كان يكتب إلى تجار صحار يسألهم أن يقرضوه، وأن يتاجروا له[3]، وفي ذلك إشارة إلى استغلال مكانته التي أصبح عليها في عهد الإمام راشد بن النظر، وهذا ما لم يكن ليتسنى له من قبل.

ظهرت الأطماع الشخصية لبعض رموز المعارضة بصورة واضحة في إمامة راشد بن النظر، واستشهد أبو المؤثر على ذلك، عندما ولّى الإمام راشد محمد بن جعفر الإزكوي[4] على صحار، غير أنّه وقبل أن يخرج لتسلم مهام منصبه، أتى إلى راشد من أربحه فولاه تاركاً محمد بن جعفر الإزكوي[5]، وفي الراية السابقة ما يدل على وجود نوع من الفساد الإداري - إن صح التعبير-، يقوم على المحسوبية والرشوة.

كان لموقف رؤوس المعارضة، وانقلابهم على الإمام راشد وموسى بن

1 - أبو المؤثر: الأحداث، ص8.

2 - المصدر نفسه، ص9.

3 - المصدر نفسه.

4 - محمد بن جعفر: هو الشيخ العلامة محمد بن جعفر الإزكوي من علماء النصف الأخير من القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي. للمزيد انظر: البطاشي، مرجع سابق، ص271 - 273.

5 - أبو المؤثر، المصدر السابق، ص55.

موسى بعد ذلك ما يضعهم في دائرة الشك حول الأسباب الحقيقية التي دفعتهم لعزل الإمام الصلت، وهذا ما سوف نتطرّق إليه في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

إلى جانب الأطماع الشخصية، هناك أسباب أخرى لا تقل أهمية عندما تحيّن أصحابها الفرصة فانضموا إلى معسكر المعارضة، مدفوعين بأهوائهم الشخصية، وقد عبر أبو قحطان عن ذلك بالقول:" فتبعهم الناس على منازل مختلفة من بين رجل [أغضبته] أحكام المسلمين وأوعرته، فهو يطلب عثرتهم، وآخر قد حسد من له في الدولة درجة رفيعة يطمع أن ينال بمثلها، وآخر يتعبد بلا بصر فيظن أنه محق وأنه يطلب حقاً، ولا يدري أنه قد افتتن"[1].

قسّم عبيدلي الفئات التي أيدت عزل الإمام الصلت إلى ست فئات وهي على النحو التالي[2]:

الأولى: يشار إلى أفرادها بأنهم، أهل فتنة استغلّوا الأجواء المضطربة.

الثانية: وهم أصحاب المطامع الدنيوية.

الثالثة: من لهم عداوات أو ثارات قديمة، ثم وجدوا الفرصة سانحة للانتقام.

الرابعة: من محدودي العلم.

1 - أبو قحطان: "السيرة" ص120. أبو قحطان، خالد بن قحطان "جامع أبي قحطان"، ج1، مخطوط رقم 36 (مكتبة السيد محمد بن أحمد، السيب)، ورقه75، وسيشار إليه، أبو قحطان: "الجامع".

2 - عبيدلي: الدولة العمانية الأولى، ص144-145.

الخامسة: من تعرّض لعقابٍ أو تعزير من قِبَل الإمام، أو من قبل ولاته في الأقاليم.

السادسة: من أولئك الذين غرر بهم، فظنوا أنهم بذلك، يحسنون صنعا في سبيل الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

حاول عبيدلي إعطاء تصنيف مبدئي، للأشخاص المشاركين حسب الفئات السالف ذكرها، وهو استنتاج يصعب التكهن أو التسليم بصحته، وذلك عندما أشار إلى أنَّ الفئة الأولى هم من غير الإباضية، وعلى ذلك فإن الباحث لا يتفق مع ما ذهب إليه عبيدلي فيما يخص تلك الفئة فأهل الفتن ليسوا بالضرورة من غير الإباضية سواء كانوا من المذاهب الأخرى أو حتى من أهل الذّمة من أهل الكتاب وغيرهم، خصوصاً وأنهم عوملوا معاملة حسنة، تنمُّ على تسامح فكري، في إطار من الحقوق والواجبات، التي نصت عليها الشريعة الإسلامية السَّمحة.

أما الفئات الثانية والثالثة والخامسة فربما كانوا من بقايا الجلندانيين، (وهي القبيلة التي كانت تحكم عمان قبل تأسيس الإمامة الإباضية)[1]، أو من أولئك الذين تمت معاقبتهم لسبب من الأسباب في عهد الإمام الصلت، أو حتى في عهد من سبقه من الأئمة وحُرموا من المشاركة في الحياة السياسية،

1 - في هذا الإطار وبالنسبة لموقف هذه القبيلة أشار الرواس إلى أن الإمام الصلت قدم نظرة أقل بكثير تجاه العشائر لوقف العداء القديم مع قبائل الجلندى، بمعنى أنه لم يقدر حجم الخلاف العشائري الذي قد يحدث بين القبائل خصوصاً مع بني الجلندى بعد إزاحتهم عن السلطة. انظر:

Al-Rawas:, Oman in early Islamic History, p176.

وبالتالي طمعوا بأن يكون لهم دور، كما يمكن أن يمثل الفئة الخامسة والسادسة أناس من العامة[1] من غير المتعلمين الذين كان من السهل التأثير عليهم، وإشراكهم في حركة المعارضة لخلع الإمام الصلت.

ونرى أن التحليل الذي أشار إليه عبيدلي للفئات السالفة الذكر عقلانياً إلى حد ما، خصوصاً وأنّه مستقىً من نص[2] لعالم هو أبو المؤثر الذي كان شاهد عيان لتلك الأحداث، وبطبيعة الحال ليس بمستغرب أن تشارك مثل تلك الفئات في التمرد ضد الأئمة تحت شعارات مختلفة، وهي تكِنُّ في ذاتها مآرب شخصية غير معلنة، وقد شهد العصر الإسلامي،على اختلاف فتراته ثورات عدة ضد الخلفاء، بدءاً بالثورة ضد الخليفة عثمان بن عفان، مروراً بالثورات المتكررة ضد الأمويين والعباسيين، وهي الفترة التي تزامنت مع موضوع هذه الدراسة.

ثالثاً: خروج المعارضة لعزل الإمام الصلت

نتيجة للأسباب التي ذكرناها سالفا، بدأت المعارضة بالتحرك الفعلي لعزل الإمام، ويبدو أن الشرارة الأولى لهذا التحرك قد أُذْكيت من إزكي[3]، مسقط رأس زعيم المعارضة موسى بن موسى بن علي الإزكوي، حيث بدأت منها دعواته التحريضيّة لعزل الإمام، واستجاب له من استجاب من الخاصة

1 - عبيدلي: الدولة العمانية الأولى، ص145.

2 - أبوالمؤثر: الأحداث، ص8 - 9.

3 - إزكي: بكسر الهمزة هي إحدى ولايات محافظة الداخلية حسب التقسيم الإداري لسلطنة عمان. انظر: السيابي، سالم: العنوان، ص87 - 89.

والعامة، وكان من أبرز المُؤيّدين له من زعماء القبائل: فهم بن وارث الكلبي[1]، الذي خرج ليلتقي بموسى بن موسى في إزكي، كما خرج معه عبد الله بن سعيد[2]، يقودان مجموعة من الناس، ومعظمهم من اليحمد، من أولئك الذين لا يفقهون الحق من الباطل، على حدِّ وصف أبي المؤثر لهم، وما أن وصلوا إلى إزكي، حتى اعتدوا على ما كان قد جمعه واليها ووالي إمطي[3] من الصدقات[4]، متجاوزين بذلك مبادىء الشريعة الإسلامية في عدم الاعتداء على أموال الناس بغير وجه حق.

ثم ما لبث أن تحرك موسى بن موسى بن علي الإزكوي، ومن اجتمع معه، عاقدين العزم للمسير إلى نزوى مقر الإمامة، يريدون عزل الإمام، وقد اتخذوا من فرق[5] معسكراً لهم، لمراجعة آخر الاستعدادات، قبل تحركهم إلى نزوى، وكان من أبرز الشخصيات التي اجتمعت بفرق، إلى جانب موسى بن موسى، فهم بن وارث، وعبد الله بن سعيد بن مالك الفجحي، والحواري بن

---

1 - فهم بن وارث: لم تشر المصادر إلى ترجمته، سوى ما ذكره البطاشي أنه من الرستاق. البطاشي، مرجع سابق، ص533. كما اعتبره أبو المؤثر رأس الفتنة ومرد البغي فيها. أبو المؤثر: المصدر السابق، ص11.

2 - عبد الله بن سعيد: هو عبد الله بن سعيد بن مالك الفجحي أحد الذين اشتركوا مع موسى بن موسى بن علي الإزكوي في الخروج على الإمام الصلت. السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص195.

3 - إمطي: من قرى ولاية إزكي. وزارة الداخلية: المرشد، ص121.

4 - أبو المؤثر: الأحداث، ص12.

5 - فرق: إحدى القرى التابعة لولاية نزوى من محافظة الداخلية. انظر: وزارة الداخلية: المرشد، ص128.

عبد الله[1]، والوليد بن مخلد الكندي[2]. وقد خرجوا معه إلى نزوى يريدون عزل الإمام الصلت، وكان ذلك يوم الخميس الثالث من ذي الحجة سنة 272هـ/ الموافق 12 مايو 885م[3].

من اللافت للانتباه ونحن نتكلّم عن الشخصيات التي أسهمت بدور كبير في قيادة المعارضة، أن راشد بن النظر اليحمدي وهو الشخصية التي سيتم مبايعتها بالإمامة بعد ذلك، لم تأتِ على ذكره المصادر المعاصرة للأحداث في اجتماع المعارضة بفرق، الأمر الذي يطرح تساؤلاً عن مدى إسهامه في البدايات الأولى لحركة المعارضة؟ وهل كان مع من خطط لها؟ أم أنه لم يكن معهم في بادئ الأمر وإنما استدعاه موسى بن موسى بعد ذلك؟

ومن جانبنا نرى أن عدم بروز شخصية راشد بن النظر أثناء خروج المعارضة، ربما كان بتخطيط من موسى بن موسى ليقنع العلماء عند مبايعته بعد ذلك،أنه أتى بشخصية محايدة، لم يكن لها طموح مسبق بالإمامة، كما أن اختيار موسى بن موسى لراشد بن النظر لمنصب الإمامة له دلالته، فربما أراد موسى من راشد ليكون مؤتمراً بأمره، سهل الانقياد لتعليماته؛ باعتباره صاحب الفضل في وصوله إلى منصب الإمامة، ومن ثَّم فرض نفسه كشخصية

1 - الحواري بن عبد الله: خرج مع موسى بن موسى بن علي الإزكوي إلى نزوى لعزل الإمام الصلت بن مالك. السالمي، المصدر السابق، ج1، ص195.

2 - الوليد بن مخلد: هو الوليد بن مخلد الكندي السمدي، من فقهاء القرن الرابع الهجري. البطاشي، مرجع سابق، ص543.

3 - أبو المؤثر، المصدر السابق، ص11 - 13. أبو قحطان: "السيرة"، ص120. السالمي، عبد الله: المصدر السابق، ج1 ص195 - 196.

سياسية مهمة، وهو الأمر الذي لم يكن ليتأتى لموسى في ظل وجود الإمام الصلت لكون موسى بن موسى، من جيل العلماء الذين لم يكن لهم الفضل في تنصيب الصلت إماماً.

قبل خروج رموز المعارضة إلى مقر الإمامة بنزوى، جرت عدَّة محاولات من قبل بعض العلماء لرأب الصدع، ومحاولة التوفيق بين الإمام والمعارضة، من ذلك ما ذكره أبو المؤثر: "أنَّ نفراً من المسلمين دخلوا على موسى بن موسى فقالوا: لا نجيبك إلى ما تريد، حتى تحتج على الإمام، ثم انطلقوا فدخلوا على الإمام فكلموه فقال لهم: أنا تبع للمسلمين، بما احتج به المسلمون أجبتهم إليه فقبلوا منه، ثم انصرفوا من عنده إلى موسى فأخبروه فقال لهم: ما أنتم فاعلون؟ قالوا: قد قبلنا منه، قال لهم موسى: وأنا قبلت أيضا، وكل هذا ولا أعلمهم يسمون للصلت ذنبا بعينه يقفون عليه، ويستتيبونه منه"[4].

كما كان هناك تبادل للرسل بين الإمام والمعارضة، حيث أبدى المعارضون وجهة نظرهم في أسباب خروجهم على الإمام، مُصرِّحين بأن الإمام قد صار إلى حد الضعف، وأنهم يخافون ذهاب هيبة الدولة، أمَّا الإمام الصلت فقد طلب أن يمهلوه لينظر في الأمر، وكان مبعوثه إليهم شخص يدعى الحسن بن سعيد[5]، وفي الطرف الآخر كان عبد الله بن حازم رسول موسى بن موسى إلى الإمام الصلت[6]، غير أن تلك المفاوضات لم تُفض إلى نتيجة حاسمة، أو إلى

4 - أبو المؤثر: الأحداث، ص10 - 11.

5 - الأزهر: "سيرة"، ورقه444. السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص198.

6 - الكندي، محمد: بيان الشرع، ج 68، ص367.

صيغة توافقية تنهي حالة الاحتقان التي تعيشها الإمامة.

في تلك الأجواء المتوترة رأى الإمام أنَّ الأمور تسير في غير صالحه، وأن المهلة التي طلبها لينظر في مطالب المعارضة آخذة في النفاذ، خصوصاً في ظل إصرار المعارضة على عزله. ومما زاد الأمر سوءاً بالنسبة للإمام هو تخلي الكثير من أنصاره ومؤيديه، ومن كان يعتمد عليهم من ولاته عن نصرته، وهذا ما سيعبر عنه الإمام في بيان موقفه، كما سنرى لاحقاً.

في ضوء ذلك آثر الإمام الاعتزال والخروج من دار الإمامة إلى منزل ولده شاذان[1]، وقيل إلى دار ولده محمد بموضع يقال له سندان[2]، وأنه استخلف من يقوم مقامه لحفظ العسكر وبيت المال، حتى ينظر المسلمون في أمر اعتزاله[3]، وقد كلف عزان بن تميم بتلك المهمة[4].

ولا شك أن تخلّيه عن دار الإمامة وبيت المال قد أضعف من موقفه، مما اعتبره بعض العلماء تصرفاً غير مقبول من إمام بويع على الشراء، وكان موقفه ذلك إحدى نقاط الجدل والخلاف، التي أثيرت بين العلماء، فمنهم من رفض موقفه ذلك، ومنهم من حاول إيجاد العذر له.

حدد السالمي خروج الإمام الصلت من دار الإمامة، يوم الخميس 3 من

1 - أبو قحطان: " سيرة "، ص121.

2 - انظر: أبو المنذر بشير بن محمد " سيرة "ورقة440. السيفي، مصدر سابق، ص16.

3 - أبو قحطان، المصدر سابق، ص122.

4 - لمزيد من التفاصيل حول الطريقة التي اعتزل بها الإمام الصلت انظر: أبو قحطان، المصدر السابق، ص121. أبو المؤثر: الأحداث، ص13-14. السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص201.

ذي الحجة سنة 272هـ/ الموافق 12 مايو سنة 885م[1]. وقد أثارت الطريقة التي اعتزل بها الإمام جدلاً واسعا بين العلماء، من المؤيدين له أو من المؤيدين لعزله.

رابعاً: موقف الإمام الصلت من قضية اعتزاله:

لم تتطرق المصادر إلى وجهة نظر الإمام الصلت وموقفه من الأسباب التي دعته إلى الاعتزال، إلا من خلال ما كتبه الإمام نفسه إلى أحد معاونيه المقربين، وهو الجهور بن شيخة[2] يخبره فيه كيف كان اعتزاله، ويشرح فيه الملابسات والظروف التي دعته إلى الاعتزال، ويمكن أن نلخص ذلك على النحو التالي[3]:

- يعتبر أن ما حدث له كان قضاءً وقدراً.

- يعترف باعتزاله ولكن ليس عن الإمامة، وإنما اعتزل عن المكان الذي كان يقيم فيه بدليل قوله: "... حتى اعتزلت عن الموضع.." وكذلك قوله: "فرأيت أن تحولت إلى منزل ولدي، بلا ترك للإمامة، ولا بخلع لما طوقني الله من هذه الأمانة".

- تطرق إلى ما قام به المعارضون من نهب لبيت مال المسلمين.

1 - السالمي، المصدر السابق، ج1، ص196.

2 - الجهور بن شيخة: لم نجد ترجمة له في كتب التراجم والسير. وقد ورد في التحفة باسم الجمهور بن سنجة. انظر: المصدر نفسه، ج1، ص204.

3 - انظر نص الرسالة في: أبي قحطان: "سيرة"، ص121 - 123. السالمي، المصدر السابق، ج1، ص204 - 206.

- ينعى الحالة التي وصلت إليها الأمور، ويرثي لرحيل جيل الرواد من العلماء حيث قال: "اعلم يا أخي أن هذه الدولة، قد كان لها رجال، كانت لهم حلوم راجحة عالمة، وصدور وقلوب سالمة... فلم يزالوا على ذلك حتى مضوا وانقرضوا رحمهم الله".

- ظهور جيل من الشباب، أظهروا رغبتهم في الدنيا، وحب الرئاسة.

- أن موسى بن موسى كان يتظاهر بالنوايا الحسنة، وأنه كان ناصحاً له بحضرته، في حين أنه يؤلب عليه في غيبته، حيث قال: "فلم تزل الأيام ترقى به وهو يدعو الناس إلى أنه يطلب الصلاح وإظهار الحق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر".

- تخاذل أتباع الصلت، عن نصرته حيث قال: "فأمرت الشراة[1] ومن كان عليه هذا الفيء بالشخوص، ومنع العسكر، وأن يجاهدوا عن الدولة فكرهوا، وأمرتهم بالتقديم فتأخروا..".

- يقرر حقيقة مفادها، أن السبب الرئيسي، لتخليه عن دار الإمامة، هو رغبته في حقن الدماء، فذكر قائلاً: "وصرت أنا في حد من صار من الضعف، وخفت أن يصل القوم، ويدخلوا المعسكر، وتلقاهم رجال فتقع حرب، وسفك دم، وأنا في البيت بلا حجة ولا أمر".

1 - الشراة: جمع شار، وهم الذين باعوا أنفسهم في سبيل الله، وابتغاء مرضاته، إمتثالا لقوله تعالى: "ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله". سورة البقرة، آية رقم 207. وكتنظيم بدأ بظهور المحكمة الأولى، وقد رفعوا شعار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وحول نظام الشراة عند الإباضية انظر: الجعلاني، منير بن النير، "سيرة منير بن النير الجعلاني إلى الإمام غسان بن عبد الله، السير والجوابات، مصدر سابق، ص238 - 242.

- يستقرئ الأحداث المستقبلية وما قد تؤول إليه نتائج ما أقدمت عليه المعارضة فقال: "... وأطمعوا في هذه الدولة عدوها...".

على تلك الصورة كانت قد جرت أحداث عزل الإمام الصلت أو اعتزاله، وقد أبدى كل من السالمي وعساف إعجابهما الكبير بموقف الإمام الصلت، عندما تنازل عن السلطة حقنا للدماء حيث ذكرا: "يدهش المرء، حينما يقف أمام هذه المبادئ الديمقراطية، ولا يسعه، إلا أن يعجب بأخلاق الأئمة، الذين كانوا لا يرون غضاضة أبدا، في التنازل عن أكبر مركز في الدولة، إذا كان هذا الأمر فيه مصلحة الشعب نفسه"[1].

مبايعة راشد بن النظر اليحمدي (272هـ/885م):

ما أن علم موسى بن موسى بخروج الإمام الصلت، من دار الإمامة، حتى سارع ومن حضر معه إلى فرق بمبايعة راشد بن النظر، مخالفا بذلك ما جرت عليه العادة، من العقد للإمام الجديد في عاصمة الإمامة، وبحضور وتأييد كبار العلماء، من أهل الحل والعقد[2].

عبر أبو المؤثر عن ذلك الوضع بالقول:" فبايعوا راشد، في غير موضع البيعة، وعقدوا له، في غير موضع عقد الإمامة،... والله أعلم كيف كانت بيعتهم، أأحسنوا عقدها أم لا..."[3]، وعلى ذلك يشكك أبو المؤثر في صحة

1 - السالمي، محمد بن عبد الله، وعساف، ناجي، عمان تاريخ يتكلم (المطبعة العمومية، دمشق، 1963م)، ص137.

2 - أبو قحطان: "سيرة"، ص123. السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص196.

3 - أبو المؤثر: الأحداث، ص15.

بيعة راشد؛ لكونها مخالفة للمبادئ التي تنادي بعدم عقد الإمامة إلا بإجماع العلماء الموجودين؛ درءا للفتنة والاختلاف. وتذكر المصادر أن الإمام الصلت بعث بخاتم الإمامة[1] والكمة[2] ومفاتيح الخزانة إلى راشد بن النظر، ولم يعارضه في شيء، وهو في جواره إلى ما يقرب من سنة: إلى أن توفي[3] وهو ما اعتبرته المعارضة اعترافاً ضمنياً منه بالإمام الجديد، وبشرعية إمامته.

يبدو أنَّ إسراع موسى بن موسى لعقد الإمامة لراشد بن النظر وهو في فرق، نابع من إدراكه لصعوبة اتفاق العلماء على تنصيب راشد، وكان من بين العلماء الذين كرهوا إمامة راشد -كما يذكر السالمي-: عمر بن محمد الضبي، وموسى بن محمد بن علي، وعزان بن الهزبر، وزاهر بن محمد بن سليمان، وعزان بن تميم، وشاذان بن الصلت، ومحمد بن عمر الأخنس، وغدانة بن محمد، وأبو المؤثر الصلت بن خميس، وغيرهم، وأنهم ظلوا متمسكين بإمامة الصلت، إلى أن توفي سنة 275هـ/888م[4].

وفي هذا الإطار يمكن أن نطرح تساؤلاً، حول أسباب اختيار موسى بن

1 - خاتم الإمامة: آلة الطبع على الكتب (المراسلات) التي تصدر فيها الأوامر والنواهي من الإمام؛ فإن رسول الله (ص) قد أمر به حين أراد مكاتبة الملوك، فعمل له، فتي اتخاذها اقتداء برسول الله (ص). انظر: الريامي، أبي زيد عبد الله بن محمد، كتاب حل المشكلات (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، د.ت)، ص310.

2 - الكُمّة: بضم الكاف وتشديد الميم: القلنسوة المدورة تغطي الرأس. انظر: إبراهيم، رجب عبد الجواد، المعجم العربي لأسماء الملابس (دار الآفاق العربية، القاهرة، 2002م)، ص439.

3 - أبو المنذر، بشير بن محمد، سيرة أبو المنذر، ضمن مخطوط "سير علماء الإباضية"، ج2، مصدر سابق، ورقة 382، وسيشار إليه، أبو المنذر: "سيرة"

4 - السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص196.

موسى لشخصية راشد بن النظر، في ظل وجود شخصيات أخرى أجدر منه، كعزان بن تميم -على سبيل المثال- الذي وصفه الأزهر بن محمد بالقول: "إن عزان بن تميم أفقه من اتكأ بلوح الإمامة في نزوى من أئمة عمان، وكان له حيل دقيقة وعلم وفقه"[1]. وفي ذلك، إشارة إلى ما كان يتمتع به عزان بن تميم من شخصية قيادية، جمعت بين الكفاءة العلمية، والمقدرة السياسية والعسكرية، غير أن موسى بن موسى اختار شخصية لم تكن تلقى قبولاً واسعاً، كما أثارت شخصيته جدلاً واسعاً في أوساط العلماء، ولعلَّ السبب في ذلك -من وجهة نظرنا- هو رغبة موسى بن موسى الإبقاء على سلطته كزعيم روحي وسياسي في آن واحد. وهذا ما لا يستطيع أن يحققه إليه إلا بوجود شخصية كراشد بن النظر في منصب الإمامة، خصوصاً وأنَّ راشد على حدِّ تعبير أحد معاصريه: "أنه لم يكن له نظر نافذ في الفراسة، ولا تجربة في السياسة"[2]، وذهب أبو المؤثر إلى أبعد من ذلك، عندما وصف راشد بالقول: "لا يعقل ولا يبصر حكما، ويحسب الخطأ صوابا"[3]، وفي موضع آخر يصفه قائلاً: "أضعف الضعفاء، وأجهل الجهال"[4].

فتحت مبايعة راشد بن النظر دائرة الشك حول نوايا موسى بن موسى، ورغبته في لعب دور شبيه بذلك الدور الذي سبق وأن لعبه العالم موسى

1 - أبو المنذر: "المحاربة"، ص382.
2 - الأزهر: "سيرة" ورقة 445.
3 - أبو المؤثر: الأحداث، ص67.
4 - أبو المؤثر: "البيان والبرهان"، ص157.

بن أبي جابر[1]، عندما قام بعزل الإمام محمد بن عبد الله بن أبي عفان[2]سنة 179هـ/795م، وتولية الوارث بن كعب الخروصي إماماً[3]، وقد اعتبر العلماء ما قام به موسى بن أبي جابر آنذاك أمراً مشروعاً على اعتبار أن الإمام محمد بن عبد الله كان قد بويع على الدفاع[4].

كما أنَّ اختيار الوارث آنذاك جاء نتيجة لظروف صعبة وفترة حرجة، وكان حينها الشخص المناسب لتلك المرحلة نظرا لما عُرف عنه من شدة وحزم، وقياساً على ذلكَ ربّما يكون اختيار موسى بن موسى لراشد بن النظر اختياراً مؤقتاً لحين أن تتضح ما سوف تسفر عنه حالة التغيير في هيكلية السلطة السياسية، وما سوف تتكشف عنه الأيام من ردود فعل، واختبارٌ حقيقي لمدى إمكانية التفاف القيادة الدينية، والرعية حول القيادة السياسية الجديدة بعد عزل الإمام الصلت.

غير أن ما خطط له موسى بن موسى لم يكن لينجح، بل شكّل اختياره لراشد بن النظر عبئًا ثقيلا عليه، فكلاهما فشلا فيما نجح فيه موسى بن أبي

1 - موسى بن أبي جابر: هو الشيخ العلامة موسى بن أبي جابر الإزكوي من بني ضبة، وقيل من بني سامة بن لؤي بن غالب، أحد العلماء الأربعة الذين حملوا العلم عن الربيع بن حبيب الفراهيدي من البصرة إلى عمان. للمزيد انظر: البطاشي، مرجع سابق، ص222 - 223.

2 - محمد بن عبد الله: هو محمد بن عبد الله بن أبي عفان، كان رجلا من اليحمد، إلا أنه نشأ في العراق، ثم قدم إلى عمان وبويع كإمام دفاع سنة 177هـ/793م، ثم سرعان ما تم عزله بعد أن أساء السيرة. انظر: السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص111.

3 - الوارث بن كعب: هو أول إمام من بني خروص، بويع بالإمامة بعد عزل محمد بن أبي عفان سنة 179هـ/795م. انظر: المصدر السابق، ج1، ص114.

4 - البسيوي: "سيرة السؤال"، ص100. فوزي: دراسات، ص163 - 164.

جابر، والإمام الوارث بن كعب، من حيث كسب تأييد العلماء، وإشاعة العدل بين الناس على اختلاف فئاتهم.

أمَّا ما حدث إبّان إمامة راشد بن النظر فكان على النقيض، حيث قوبل هو وموسى ابن موسى بسيل من الاتهامات والتشكيك في قدراتهم العلمية والقيادية، من ذلك مثلاً أنهم ثبّتوا ولاة الصلت، وكان منهم من يطعنون عليه وينكرون ولايته، كما استعانوا بأعوان الصلت واستخدموا قواده مثل الحواري بن بركة، والحسين بن سعيد[1]. كذلك استخدامهم القوة والعنف لأسباب غير منطقية، من ذلك إحراق دار شاذان بن الصلت، بسبب رمية حجر وقعت على دار الإمام راشد بن النظر، واتهام ابني محمد بن الصلت بتلك الرمية[2]. ويبدو أن شاذان ابن الصلت كان قد اتخذ موقف المواجهة مع راشد بن النظر بتأييد من أنصار والده، وقد وجد راشد بن النظر وأعوانه في تلك الحادثة فرصةً للتخلص من شاذان بن الصلت وملاحقته، حتى إنَّهم عمدوا إلى إحراق داره بحجة أن ولدي محمد بن الصلت كانا معه[3].

ومن المآخذ الأخرى على راشد بن النظر، وموسى بن موسى، عدم استنكارهم لأعمال السلب والنهب بعد موقعة الرَّوضة، وتطاول الجنود على قتل نصر بن منهال[4] وهو شيخ كبير ضعف عن القتال، كما عمّر في السجون

1 - أبو المؤثر: الأحداث، ص16 - 17.

2 - للتفاصيل انظر: المصدر السابق، ص29 - 30. السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص217 - 218.

3 - الكندي، محمد، بيان الشرع، ج68، ص378.

4 - نصر بن منهال: من زعماء العتيك، وهو أحد القادة الذين خرجوا لعزل الإمام راشد بن النظر بالتحالف مع اليحمد وبني مالك بن فهم وقد قتل في موقعة الروضة. انظر: مجموعة مؤلفين: معجم، ص393.

إبّان إمامة راشد أناس من بني غافر، وممن شهد وقعة الروضة، هذا عدا سكوتهم عن بعض الأحداث من قبل قبائل المهرة في أطراف عمان[1].

أيضاً عدم إنكارهم لبعض المخالفات المرتكبة من قبل بعض ولاتهم وقوادهم، وربما كانت بتوجيه منهم، من ذلك أنهم بعثوا قائداً يقال له زائدة بن الخطاب معروف باللّصوصيّة والسرقة إلى منازل بني غافر بالرستاق من دون حدث يستحقّونه، كما أفسحوا المجال لعبيد الله بن سعيد ليعيث فسادا في صحار، "فعمل فيها أعمالاً قبيحة.. من استرهاب الناس وأخذ أموالهم.."[2]، إلى غير ذلك من الأحداث التي تدل دلالة واضحة على تخبطهم السياسي، وكيف أن تقاليد الأمور بدأت تفلت من أيديهم.

وعلى ذلك يمكن القول إنَّ محاولة موسى بن موسى، لم يقدّر لها النجاح في نقل السلطة سلمياً من الإمام الصلت إلى الإمام راشد، دون أن يعتري ذلك التحول مشكلات كبيرة، أدّت إلى عواقب وخيمة، ويبدو أنَّ هذا المشهد غالبا ما يتكرر في أي انقلاب أو ثورة على امتداد تاريخ البشرية، فالانقلابات والثورات عادةً ما تكون محفوفةً بالمخاطر والأخطاء، كما يستغل فيها الشعارات البراقة التي سرعان ما يظهر نقيضها على أرض الواقع، حتى بعد فترة وجيزة من الزمن.

وبالنسبة لقضيتنا التي نحن بصدد تحليلها، نلاحظ أنَّ هناك جملة من العوامل التي أغرت موسى بن موسى المضي قُدُماً في مخططه الرامي لعزل

1 - أبو المؤثر: الأحداث، ص36. فوزي: دراسات، ص179.

2 - انظر: أبو المؤثر، المصدر السابق، ص 33 - 44. السالمي: التحفة، ج1، ص220.

الإمام الصلت، فما هي تلك العوامل التي عوّلت عليها المعارضة؟، وكيف كان لهذه العوامل الأثر على إنجاح مخطط عزل الإمام الصلت أو دفعته إلى الاعتزال؟

العوامل التي ساعدت على نجاح المعارضة:

من خلال استقرائنا لنصوص المصادر التي أرّخت للقضية، نستطيع أن نستخلص جملة من العوامل، سواء تلك التي كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على نجاح المعارضة في عزل الإمام الصلت، مع التأكيد على تداخل تلك العوامل، والتي تتمثل في الآتي:

1) رحيل جيل الرواد من العلماء

مما لا شك فيه أن غياب جيل الرواد الذين وقفوا إلى جانب الإمام الصلت، وكانوا سنداً له حتى أواخر عهد إمامته، قد ترك فراغاً كبيراً في الساحة العمانية آنذاك، سواء على الصعيد السياسي، أو على الصعيد الفكري، فقد كان أولئك العلماء، يمثّلون ركيزةً أساسيةً في مساندتهم للأئمة، وقد امتازوا بالفقه والورع، والزهد، والابتعاد عن المظاهر الدنيوية، وهم بذلك يعبّرون عن وحدة الصف في القيادة السياسية لعمان، ومن هنا كانوا عوناً للإمام الصلت، ومن كان قبله من الأئمة[1].

لقد شعر الإمام الصلت نفسه بما تركه أولئك العلماء بوفاتهم من فراغ كبير في السلطة، معبّراً عن ذلك بالقول: "... إنَّ هذه الدولة قد كان لها رجال،

1 - أمبوسعيدي، عبد الله بن سعود، الإباضية في عمان (دار الأمل، الأردن، 2003م)، ص264.

كانت لهم حلوم راجحة عالمة، وصدور وقلوب سالمة، كانوا على أمر واحد، يطأ الآخر أثر الأول"[1]. وعبَّر السيابي عن ذلك في سلك الدُّرر نظماً:

"إذ جـل أهـل الفضل فـي زمانه

ماتوا وعاش في سـوى أقرانـه"[2].

كان من بين أبرز العلماء من الجيل الذين كان يعتمد عليهم الإمام الصلت اعتماداً كبيراً ووثق بقدراتهم العلمية والسياسية، العالم محمد بن محبوب بن الرحيل، غير أن وفاته سنة 260هـ/873م[3] ترك فراغاً سياسياً كبيرا، حتى على المدى البعيد، إذ يكفي أن عائلة بن الرحيل، والتي تنحدر من أصول قُرشية ظلَّت لفترة طويلة الأسرة القادرة على الحفاظ، على عِقْد الوحدة السياسية في عمان من الانفراط؛ نظراً لما كانت تتمتع به من مكانة رفيعة وتحظى بقبول واسع بين أوساط القبائل والعلماء، وعامة الناس.

2) ظهور جيل من الشباب من ذوي الأطماع الشخصية

في مقابل رحيل بعض من جيل الرواد الأوائل، بدأ يظهر في المجتمع فئة من الشباب الطموح، أرادت أن تخلق لنفسها مكانة، بين أوساط جيل المحافظين من العلماء الأوائل، وبالتالي سلكوا طريقاً مغايراً عمن سبقهم من أسلافهم[4].

1 - أبو قحطان: "سيرة"، ص121.

2 - السيابي، خلفان: سلك الدرر، ص573.

3 - السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص166.

4 - أمبو سعيدي، مرجع سابق، ص265.

روى أبو عبد الله محمد بن محبوب: "أنه بلغه -والله أعلم بذلك- قول بعض أهل زمانه، أنه لا يحل لهم أن يفتوا الناس بآرائهم، ولا يسع الناس أن يحلّوا ويحرّموا بقولهم، أنهم نسبوا فعلك إلى مفارقة الحلال وفعل الحرام - يعني الصلت بن مالك"[1].

ومن خلال النص السابق، يتبيّن لنا كيف أن تلك الفئة بدأت تنتقد أفعال الإمام الصلت بشكل علني؟! وبدأ أمرها يعظم في المجتمع، "وصاروا يحمدون آراءهم، ويذمون ما هو أفضل منها علما وأسبق منها قدما، وأوثق منها عروة، وأشرف منها ذروة"[2].

تنبه أبو عبد الله محمد بن محبوب إلى خطورة النتائج المترتبة على ظهور مثل تلك الفئة في المجتمع، وطالب الإمام الصلت بالتصدي لهذه الفئة بالقول: "وينبغي أن يأمر هؤلاء الشباب الأحداث أن يتقوا الله، ولا يحملوا على أنفسهم ولا على المسلمين، أن يفتنوا الناس بآرائهم، فإن حفظهم ضعيف، وأخاف أن يكون رأيهم عنيفاً، وليس هم من الربانيين والأحبار"[3].

وبدوره كان ينصحهم بعدم التصدي للفتيا، إلى أنْ يطلب منهم ذلك، وألا يكون طلبهم للعلم بدافع الوصول إلى الشهرة، وألا يصدّروا آراءً قد يجنون من ورائها أوزاراً "فالواجب عليهم أن يتورعوا عن الفتيا، إلى أن يحتاج المسلمون

1 - الإزكوي، محمد بن جعفر، الجامع لابن جعفر، ج1 (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1981م)، ص211. وسيشار إليه، الإزكوي، محمد: الجامع.

2 - المصدر نفسه، ج1، ص211.

3 - المصدر نفسه، ج1، ص211-212.

إليهم، وليكونوا على الصمت والاستماع لنور العلم، أحرص منهم على الكلام، ولعمري لو قرأوا العلم، وأوقروا به، لما رغبوا في الشهرة، ولا عرّفوا الناس أنّ معهم فضل رأي وعلم... وألجموا ألسنتهم عما لا يطأون فيه أثراً ويخافون أن يحملوا فيه وزرا..."[1].

ومن خلال ما سبق طرحه فيما يخص فئة الشباب، نستنتج أن الوضع العام في الفترة الأخيرة لعهد الإمام الصلت بن مالك الخروصي، كان ينذر ببوادر فتنة، وكان وجود عدد من جيل الرواد على قيد الحياة -قبل ذلك- قد أجّل انفجار الوضع، وبعد رحيلهم وجد الجيل الجديد من الشباب الفرصة سانحة لنشر أفكارهم حول ما كانوا يدّعون فيه إصلاحاً للمجتمع، والتخلُّص من أولئك المحافظين من أنصار الإمام الصلت بن مالك؛ بدعوى التجديد والإصلاح.

3) شخصية موسى بن موسى بن علي الإزكوي

تبدو شخصية موسى بن موسى غامضة في موقفه من الإمام الصلت، كما كان من أكثر الشخصيات إثارة للجدل في عصره، بالنظر إلى انتمائه إلى أسرة عرفت بمكانتها العلمية ومشاركتها السياسية فهو "من أهل بيت علم وورع، ووالده موسى بن علي كان في أهل عصره مقدّماً على أهل عمان"[2].

وما يهمنا هنا هو ذلك الدور الذي قام به موسى بن موسى في تأليب الخاصة والعامة للمطالبة بعزل الإمام الصلت، وهو دور كان له أكبر الأثر في

1 - الإزكوي، محمد: الجامع، ج1، ص212.

2 - أبو قحطان: "سيرة"، ص119.

نجاح المعارضة؛ نظراً لما كان يتمتع به من صفات ومزايا قيادية، استطاع أن يوظفها توظيفاً ناجحاً نذكر من ذلك:

أ- مكانته الدينية والاجتماعية: فهو من أسرة عرف عنها الفضل والتقوى والورع، ويعود بنسبه إلى أسرة بني سامة بن لؤي بن غالب، التي ظلّت- على حد تعبير ولكنسون- تشكل العمود الفقري لعملية انتخاب الأئمة، لفترة تقرب من مائة عام[1].

ب- استخدام الأساليب الدعائية: حيث تميّز موسى بن موسى بقدرته على استخدام، وتوظيف الأساليب الدعائية للتّأثير على العامة، وإثبات صحة وجهة نظره. ليس هذا فحسب، بل أوهم العامة أنَّ له من الكرامات، ما تدلل على فضله وتقواه من ذلك ما ذكره أبو قحطان في سيرته "وكان موسى على أهل عمان، أشد فتنة ممن افتتن بعلي أو مثله، ومما فُتن به من فُتن أن قالوا أن وشل[2] فرق لما وصل موسى بن موسى ودعا الله أن يتحول عذبا فتحول عذبا، حتى قيل لو استنبئ أحد بعد محمد (صلى الله عليه وسلم)، لاستنبئ موسى"[3].

ج- الخطابة والفصاحة: عرف عن موسى بن موسى بفصاحة اللسان[4]،

---

1 - ولكنسون، عمان تاريخا وعلماء، ترجمة محمد أمين عبد الله، سلسلة تراثنا، ع10، ط3 (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1994م)، ص27 - 28، وسيشار إليه، ولكنسون: عمان تاريخا وعلماء.

2 - الوشل: "الماء القليل يتحلب من جبل أو صخرة يقطر منه قليلا قليلا، والجمع أوشال، والأوشال: مياه تسيل من أعراض الجبال فتجتمع ثم تساق إلى المزارع" انظر: ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم، لسان العرب، ط6، مجلد11 (دار صادر، بيروت، 1997م)، ص725.

3 - أبو قحطان: "سيرة"، ص120.

4 - المصدر نفسه، ص119.

وقدرته على الخطابة، فقد عبأ أذهان الناس بخطبه التي كان يلقيها في يوم الجمعة[1]، فأثّر بأسلوبه البليغ على شريحة رأت فيه ذلك المصلح الذي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، والحريص على مصالح الدولة "... فلم تزل الأيام ترقى به، وهو يدعو الناس، إلى أنه يطلب الصلاح وإظهار الحق، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر"[2]. كما أنه بتلك الخُطب، كان يظهر مشاركة واسعة في شؤون الدولة، وكان يمهد من خلالها لعزل الإمام الصلت، وإقصاء التيار المحافظ من السلطة، وعليه فقد كان على جانب كبير من المكر والدهاء[3].

د- الجرأة والثقة بالنفس: امتازت شخصية موسى بن موسى بالجرأة والثقة بالنفس، فلم يتورع عن التصريح علانية بموقفه تجاه من يمثل سلطة الإمامة آنذاك، بل كان يوجه انتقاداته اللاذعة، لمن هم في مواقع المسؤولية، فكان يقول: "أن الدولة في أيدي الفسقة"[4].

وعندما كان الإمام الصلت يدعوه ليحاجّه على دعواه عليه، كان يرسل إلى الإمام ليقول له بكل جرأة: "أنا لا أنظر إلى قول فلان، ولا أرضى إلا أن تنزل إلى قولي ورأيي"[5]، ولم تكن جرأته تلك لتنال من القائمين على مؤسسات

---

1 - هاشم، مرجع سابق، ص262. فوزي: دراسات، ص178.

2 - أبو قحطان: "سيرة"، ص122.

3 - هاشم، مرجع سابق، ص262.

4 - أبو المؤثر: الأحداث، ص7. السالمي، عبد الله: التحفه، ج1، ص208.

5 - أبو قحطان، المصدر السابق، ص122.

الإمامة وحدهم، بل امتدت لتطال أقرانه من العلماء، فكان ينتقدهم بشدة، ولا يثق بهم، حتى إنه كان يعبر عن موقفه المستهجن منهم بالقول: "ما هم والقرآن وأي علم ها هنا، وان شربة النبيذ والأعراب لآمن عندي من علماء هذا الزمان"[1]. ولا شك أنَّ هذا يُعدُّ خروجا عن المألوف في انتقاداته العلنية والعنيفة من جهة، واعتداده بنفسه من جهة أخرى.

إذا كان سكوت الإمام الصلت، على تصرفات موسى بن موسى، كما أشار أبو قحطان من منطلق تقديره لمكانة والده، فقد ذكر أن الإمام الصلت "كان رفيقاً حليماً وكان يجله لموضع والده"[2]، فإنَّ واقع الحال كان يشير أيضاً إلى ضعف قبضة الإمام بعد أن بدت الأمور تسير في غير صالحه، ولو لم يكن موسى بن موسى واثقاً من نفسه لما تجرَّأ وأقدم على ما أقدم عليه، وإن كان هناك من وصفه بالشخصية القلقة، عندما قادت تصرفاته غير المحسوبة إلى عواقب وخيمة، من حيث إشعال فتيل الحرب الأهلية وما ترتب عليها من نتائج سلبية[3].

ووصفه السيابي بالقول: "وأما موسى الثاني، فكان زعيماً غشوماً أقرب إلى الرئاسة منه إلى العدالة"[4]، أما مايلز فقد ذكر" بأن المعلومات عن أخلاق موسى بن موسى هي في واقع الحال قليلة جداً، ومن الصعب إصدار حكم

1 - أبو المؤثر، المصدر السابق، ص50.

2 - أبو قحطان: "سيرة"، ص119.

3 - فوزي: دراسات، ص178.

4 - السيابي، سالم بن حمود، عمان عبر التاريخ، ج2 (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1986م)، ص76. وسيشار إليه، السيابي، سالم: عمان عبر التاريخ.

إزاءها إلا أن سياسته كانت على ما يبدو سياسة رعناء، يتحكم فيها الطموح والتعجرف"[1].

4) تصدُّع القيادة الإباضية:

لا يمكن إغفال دور القيادات الإباضية سواء كانوا من زعماء القبائل، أو من العلماء في صنع الأحداث السياسية، بل وتوجيهها في مجتمع قبلي كالمجتمع العماني، يحظى فيه الزعماء القبليون بمكانة رفيعة، وتأثيرهم على أتباعهم كبيراً، وكذلك بالنسبة للعلماء الذين غالباً ما ينتسبون إلى أسر لها مكانتها القبلية، بل إن بعضهم يجمعون بين الزعامة القبلية والزعامة العلمية، وعلى ذلك، كان نجاح السلطة السياسية مرهوناً بمدى تحقيق التوازن بين هاتين الفئتين: فئة الزعامات القبلية وفئة العلماء، لضمان مساندتهم للسلطة، أو على الأقل تحييد موقفهم.

وهناك من يرى أنَّ القوة الطبيعية للدولة، ليست بمعزل عن شيوخ القبائل، وما أن يشعروا أنَّ موقفهم مهدد حتى يسحبوا تأييدهم عن الإمام بحجَّة أن أعماله خارجة عن نطاق الشريعة، وعندها يتم العمل على تجريد الإمام من أي استقلال حقيقي في إدارة الدولة[2] بغرض تهميش دوره.

وفي هذا الإطار أيضاً لا ننسى كون المجتمع العماني، يتألف من مجموعة

1 - س. ب. مايلز، الخليج بلدانه وقبائله، ترجمة محمد أمين عبد الله، ط4 (مسقط: وزارة التراث والثقافة، 1994م)، ص88.

2 - ولكنسون، الأفلاج ووسائل الري في عمان، ترجمة محمد أمين عبد الله، ط3 (وزارة التراث والثقافة، 2003م)، ص77. وسيشار إليه، ولكنسون: الأفلاج.

قبائل معظمهم يمنية من جنوب الجزيرة العربية، ونزارية من شمال الجزيرة، وبالتالي لهم ثقل سياسي كبير، ولهذا عندما ضعفت الإمامة، وفقدت السيطرة، أخذت هذه القبائل مكان الإمامة في حكم المجتمع، وأدى حكم زعماء القبائل إلى تعميق الهوة بين القبائل من نزارية ويمانية، وأخذت كل منها تنصب إماما لها، فعزان بن تميم كان إماما لليمانية، والحواري بن عبد الله إماما للنزارية، فكانت النتيجة اشتعال حرب أهلية بين الطرفين[1].

يعزى ذلك التصدع أيضاً إلى تأرجح موقف العلماء بين القوة والضعف، فعندما يكون من هؤلاء من هو على درجة من العلم والفقه، ويستطيع الاستفادة من الواقع القبلي العماني وفهمه تكون الإمامة في قوة وازدهار، ويعمل مع نظرائه على تولية أئمة الظهور، أما في حال أنّه كان ضعيفاً أو على غير علم بفقه السياسة ومتطلباتها، فإن عدم فهمه ذلك سيؤدي إلى أخطاء جسيمة، كما حدث من موسى بن موسى، وما جرّه عمله من فتن واضطرابات داخلية[2].

وهناك جانب آخر مهم يتّصل بهذا العامل وهو المتعلق بإيجابية أو سلبية العلاقة بين الإمام والمرجع الديني، وفي هذا الإطار يؤكّد بعض الباحثين على حقيقة مهمة مفادها وجود عنصرين يتداخلان في رسم السياسة الداخلية للدولة هما: شخصية الإمام ومدى إخلاصه وكفاءته الإدارية، وشخصية المرجع الديني، ودوره في بلورة الوحدة الوطنية بين مختلف فئات المجتمع[3].

---

1 - Al- Alawi, op. cit, P191.

2 - نصار، محمود شيبه، "الفكر السياسي عند الإباضية" (رسالة ماجستير، كلية الدراسات العربية، قسم الفلسفة الإسلامية، جامعة المنيا، جمهورية مصر العربية، 1996م) غير منشورة، ص 255.

3 - فوزي: دراسات، ص177 - 178. هاشم، مرجع سابق، ص260.

وعليه ما أن يسير أحدهما في اتجاه معاكس، حتى يؤثّر ذلك على الأوضاع، وتنشأ الخلافات من جراء اتساع الهوة بين الإمام والفقهاء، وتبرز أطماع الزعامات القبلية، وعندها يغدو التمحور حول القبائل، وليس حول أئمة الدعوة وعلمائها، وبذلك يبدأ الثقل السياسي بالانتقال من الأئمة إلى زعماء القبائل[1].

وعلى ذلك يمكن أن نشبّه وضع الإمامة من الناحية السياسية بمثلث يمثل فيه الإمام والعلماء والزعامات القبلية أضلاعه الثلاثة، وما أن يصيب أحد أضلاعه خلل ما حتى يؤثر ذلك الخلل على توازنه واستقامته.

موقف العلماء المعاصرين من قضية عزل الإمام الصلت

يمثل موقف العلماء المعاصرين من عزل الإمام الصلت نقطة مفصلية في هذه القضية، حيث نتجت عن مواقفهم تلك أحداث متسارعة، تضاربت فيها المصالح السياسية، وتدافعت بسببها الأطماع الداخلية والخارجية، فكانت بذلك بداية النهاية لتدهور الإمامة وسقوطها سنة 280هـ/893م.

وحول هذا الموضوع سوف نقتصر الحديث على مواقف أهم العلماء ممن عاصر أحداث تلك الفترة، ممن كان لهم بها علاقة مباشرة وكانت لهم آراء ووجهات نظر دوّنوها في سِيَرهم ومؤلفاتهم، ومن خلالها أمكن التعرف على تباين مواقفهم آنذاك بين فريق مؤيد للعزل، وآخر رافض له (الرستاقية)، وثالث آثر الوقوف (النزوانية).

1 - العقيلي، محمد رشيد، الإباضية في عمان وعلاقاتها مع الدولة العباسية في عصرها الأول، سلسلة تراثنا، ع60 (مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، 1984م)، ص37 - 43.

أولاً: أبرز العلماء المؤيدين لعزل الإمام الصلت:

لم يكن من السهل على موسى بن موسى أن يُقدم على قيادة حركة المعارضة ضد الإمام الصلت لو لم يجد دعماً من بعض العلماء الذين يعتدّ بآرائهم؛ ليكونوا له سندا خصوصاً وأنه كان يدرك مدى تأثّر العامة بآراء ومواقف علمائهم، ولعلّ أبرز العلماء الذين أيدوا عزل الإمام الصلت:

1 - الفضل بن الحواري[1]

تبنى الفضل بن الحواري وجهة النظر التي احتج بها المعارضون، من أن الإمام الصلت قد اعتزل من تلقاء نفسه، وكان اعتزاله ذلك شاهراً ظاهراً -على حد تعبيرهم- بعدما ترك عسكر المسلمين، وبيت المال، وانتقل من دار الإمامة إلى دار أحد أبنائه "من غير أن يلقى من القوم حجة ما يريدون، أو نصيحة، أو عزل، أو ادعاء إلى توبة"[2].

كان الفضل يخالف الرأي القائل بأن اعتزال الإمام كان تقية، بعد أن خاف على نفسه، محتجّاً على ذلك من منطلق أن أئمة العدل القاطعة للشرى لا تسعها التقية، وأنه كان على الإمام الصلت الجهاد حتى يقتُل أو

---

1 - الفضل بن الحواري: هو الشيخ العلامة أبو محمد الفضل بن الحواري الإزكوي السامي من بني سامة بن لؤي بن غالب، وهو يعد من أشهر علماء عمان في القرن الثالث الهجري. للمزيد انظر ترجمته في: البطاشي، مرجع سابق، ص258-261.

الجدير بالذكر هنا أن المصادر سكتت عن السبب الذي دفع بالعالم الفضل بن الحواري إلى اتخاذ موقف معادٍ من موسى بن موسى الإزكوي وراشد بن النظر اليحمدي، بعد أن كان مؤيداً لهما في عزل الإمام الصلت، ونعتقد أن ذلك، راجع إلى شعوره بتهميش دوره، واستئثار موسى بن موسى بالأهمية السياسية، إلى جانب راشد بن النظر.

2 - السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص201.

يُقتل، مؤكّداً في هذا الصدد أن اعتزال الإمام الصلت كان من تلقاء نفسه، وإن الإمام لو لم يشأ ذلك لكان بإمكانه الهروب إلى الرستاق أو الجبل[1] أو إلى جلفار أو إلى أي موضع يرجو فيه الأصلح للمحاربة[2].

وفي المقابل نجد أن الفضل يصوّب ما أقدم عليه موسى بن موسى، في خروجه على الصلت ومبايعته لراشد بن النظر، بل إنه انتصر لراشد في سيرة كتبها إليه، ومما جاء فيها: "بلغنا أنهم يحتجون عليك أن الإمامة مشتركة لجميع المسلمين، إنما هي لمن حضر منهم العقد، ولم يخرج عنها إلا غائب عنها من المسلمين، أو مضاد لها ولأهلها، معاند مخطّئ لأهلها، يدين بإمامة الأول[يعني الصلت]، وأما الغائب فلم يكن للمسلمين أن ينتظروه، ولو كانت لا تعقد حتى يتوافى إليها جميع المسلمين، لكان جميع الأمة ومن مضى قد أخطأ، وهذه دعوى باطلة؛ لأن التقديم والعقد إنما لمن حضر من أهل العلم، والقِدم في الإسلام وأعلام المسلمين.."[3].

من خلال النص السابق يمكن الاستنتاج بأنّه لم يكن هناك إجماع من قبل العلماء على عقد الإمامة لراشد بن النظر من قبل موسى بن موسى، كون هذه البيعة اقتصرت على من حضر من العلماء إلى فرق، التي عقدت فيها الإمامة على غير العادة، ومن جانب آخر يبدو أنّ هناك عزوفاً من قبل بعض العلماء عن المشاركة في بيعة راشد، كونها لا تستند على شرعيّة من ناحية،

1 - ربما يقصد بالجبل هنا الجبل الأخضر بالمنطقة الداخلية.

2 - الكندي، محمد: بيان الشرع، ج4، ص138. السالمي، المصدر السابق، ج1، ص201-202.

3 - البطاشي، مرجع سابق، ص258-259.

وغير مدعومة بتأييد أغلب العلماء من أهل الحل والعقد من ناحية أخرى.

وإذا كانت وجهة نظر الفضل بن الحواري حول صحة عقد الإمامة بمن حضر البيعة من العلماء تبدو عقلانية إلى حد ما، إلا أنه لم يعط تفسيراً عن الأسباب التي دعت الآخرين إلى عدم المشاركة، فهل كان تغييبهم نتيجة وجودهم خارج البلاد؟، أم لظروف صحية ألمّت ببعضهم؟، أم كان ذلك مقاطعة منهم للبيعة؟ أما أن ينفرد بعض العلماء بأمر عقد البيعة، فإنّ ذلك لاشك سيكون مدعاة للتحزب، وإثارة للفتنة والفرقة.

2 - أبو جابر محمد بن جعفر الإزكوي[1]:

كان موقف محمد بن جعفر أقل وطأة من موقف الفضل بن الحواري، فالمصادر لا تشير إلى موقف صريح كان قد تبناه، كالمشاركة في الخروج على الإمام الصلت، أو مبايعة راشد بن النظر، ومما أثر عنه في كتابه الجامع قوله:" إنا نتولى من يتولى المهنا بن جيفر، والصلت بن مالك، وراشد بن النظر؛ إذا أظهر إلينا حجة في ولايته، لراشد بن النظر يجب بها له العذر عند المسلمين في دينهم من ولايتهم إياه"[2].

ومعنى ولايته لراشد أي الإقرار بشرعية إمامته، خصوصاً وأنه كان يرى أنَّ اعتزال الصلت كان شاهراً ظاهراً، وقد شهد أن الصلت قد بعث إلى راشد

1 - محمد بن جعفر: هو الشيخ العلامة أبو جابر محمد بن جعفر الإزكوي من مشاهير العلماء في زمانه، وهو من علماء النصف الثاني من القرن الثالث الهجري. للمزيد انظر: البطاشي، مرجع سابق، 271 - 273.

2 - الإزكوي، محمد: الجامع، ج1، ص192.

بخاتم الإمامة ومفاتيح الخزانة "ولم يعارضه في شيء، وهو في جواره قريبا من سنة إلى أن مات، وليس يذهب عليكم ما كان له من الأعوان والإجابة والقدرة من أهل عمان، لو كان مقهوراً أو أراد القتال"[1].

ومن ناحية أخرى كان قد تبنى مواقف معتدلة في مقاتلة الخارجين على الإمام، من ذلك قوله لعزان بن الهزبر[2] عندما أراد حشد الناس لمحاربة الخارجين من الأجناد على الإمام: "إنَّ من المأثور عن العلماء، أن الحرب إذا لم يرج نفعها تركت؛ لئلا يغرى بالأرامل والضعاف، وأن هؤلاء القوم لا يطلبون ثأراً، ولا دماً، ويطلبون المال، فيلي ذلك غيرك، ولا تدخل أنت فيه، واعتزل عنهم، فإذا انصرفوا فارجع إلى مكانك"[3]. وبسبب هذا التثبيط من قبل محمد بن جعفر لعزان بن الهزبر، لم يتوان أبو المؤثر من معاتبته العتاب الشديد، بل وأكثر من ذلك عندما دعاه إلى التوبة مما قد اقترفه من أخطاء جسام، في بعض ما أفتى به، وأمره بالرجوع إلى المسلمين ومشاورتهم، وذلك من خلال سيرته التي كتبها له[4].

ونستدل من تلك السيرة أنَّ المراسلات والمشاورات لم تكن لتنقطع بين العلماء وإنْ اختلفت وُجهات النظر بينهم، كما أنَّ تلك السيرة حافلة

1 - السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص200.

2 - عزان بن الهزبر: من علماء النصف الثاني من القرن الثالث الهجري. انظر: البطاشي، مرجع سابق، ص530.

3 - أبو المؤثر، الصلت بن خميس "سيرة إلى أبي جابر محمد بن جعفر"، السير والجوابات، ج1، مصدر سابق، ص260. وسيشار إليه، أبو المؤثر: "سيرة".

4 - أبو المؤثر: "سيرة"، ص251 - 272.

بالكثير من المواقف المقتبسة من الهدي النبوي، وسيرة الخليفتين: أبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب (رضي الله عنهما)، عدا ما احتوت عليه من آيات قرآنية كريمة، وأحاديث نبوية شريفة في التدليل على ما جاء فيها من نصائح وإرشادات في فقه السياسة، الأمر الذي يمكن أن نستنتج منه أن أبا جابر محمد بن جعفر لم يكن له باع طويل في التعاطي مع الشأن السياسي، وقلة خبرته في هذا المجال: لذلك حرص أبو المؤثر على تنويره بالكثير من المسائل ذات الصلة بالفقه السياسي، حتى يوضّح له الكثير من المغالطات حول وُجهة النظر التي أبداها من قضية عزل الإمام الصلت، ووقوفه -ولو بالرأي- إلى جانب المعارضة.

ثانيا: أبرز العلماء المعارضين لعزل الإمام الصلت

1 - أبو المؤثر الصلت بن خميس الخروصي

كان أبو المؤثر من أوائل الذين أثاروا الحرب الكلامية دفاعاً عن الإمام الصلت، وضد أولئك الذين خرجوا لعزله، مما جعله على رأس المعارضين لعزل الإمام الصلت، حتى أنه ألفَ خصّيصاً لذلك كتاب الأحداث والصفات للدفاع عن موقف الإمام، والرّد على موسى بن موسى[1] وكشف مخططاتهم للاستيلاء على السلطة، مستخدماً في ردّه عليهم شتى الطرق، والوسائل، مصحوبةً بالحجج والبراهين من الكتاب والسنة، وسيرة السلف الصالح، وما أُثِرَ عن العلماء العمانيين المتقدمين، غير أنَّه لم يتّخذ موقفاً عملياً من الثوار،

1 - الدرويش، جاسم ياسين، مقدمة تحقيق كتاب الأحداث والصفات، مصدر سابق، ص: ر.

مكتفياً بالمناظرة الكلاميّة، إذ كان أبو المؤثر ضريراً[1]، ثم إن الإمام الصلت نفسه لم يشأ اتخاذ موقفاً مقاوماً.

كان التيار المطالب بعزل الإمام الصلت في وضع أقوى من أبي المؤثر وغيره من العلماء الذين كانوا يؤيدون استمرار إمامته، ومن جهة أخرى لم يكن أبو المؤثر يملك من الخيارات ما قد يساعده على اتخاذ موقف عملي، فبدا موقفه ضعيفاً مع ضعف الإمام، وقوة المعارضة، وهكذا كان ميزان القوى يميل لصالح المعارضة خصوصاً وأنّها حظيت بدعم كبير من قِبل بعض زعماء العشائر آنذاك.

وإلى جانب كتاب الأحداث والصفات كتب أبو المؤثر سيرة في ذات الحدث أسماها كتاب البيان والبرهان، ردًّ على من قال بالشاهدين[2]، بالإضافة إلى رسالته التي خص بها أبو جابر محمد بن جعفر، -وقد سبق الإشارة إليها-، وقد امتازت كتاباته بأسلوب بلاغي وخطابي رفيع، دليلاً على سعة إطلاعه، وثقافته، وفكره الذي تميز به، بكونه عالماً له مكانته العلمية المرموقة. وإن لم يكن نجح في التأثير على موقف المعارضة حينها، فقد نجح لاحقاً في تأسيس جيل اقتفى أثره، وسار على نهج فكره المؤسس لما سيعرف في فترة لاحقه بالمدرسة الرستاقية.

1 - البطاشي، مرجع سابق، ص263.

2 - انظر: أبو المؤثر: "البيان والبرهان"، ص149 - 179.

2 - أبو قحطان خالد بن قحطان

من يقرأ في سيرة أبي قحطان[1] يدرك تماما مدى تمسكه بالموقف المؤيد لإمامة الصلت بن مالك، لذلك أفرد للحدث سيرةً بيّن فيها موقفه بصراحة، مدللاً على رأيه بالحجج والبراهين المستقاة من الكتاب والسنة، وسيرة السلف الصالح، حيث جاء في سبب تأليفه للسيرة قوله: "وإنما كتبنا لكم يا أهل عمان هذا الكتاب، وشرحنا لكم فيه سيرة المسلمين؛ لكي تفهموا وتفقهوا ضلالة من ثار على الصلت بن مالك وعزله"[2]. كما أشار إلى أنَّ ما حدث يعتبر قضاءً وقدراً، واختباراً وابتلاءً من الله سبحانه وتعالى لأهل عمان، حيث ذكر في سيرته ما نصه: "فابتلى الله أهل عمان برئيس من رؤسائهم وعلمائهم، كما ابتلى غيرهم، فلما اختُبروا قلّ بصرهم، وزالت عقولهم، وحادوا عن الحق، وخالفوا سيرة المسلمين، إلا قليلاً أنقذهم الله"[3].

ومن جانب آخر كان يرى وجوب محاربة الإمام الصلت الخارجين عليه واتخاذ موقف حازم إزاء ما قاموا به، وكان يرفض التسليم بضعف الإمام، وعجزه عن تسيير شؤون الإمامة، معقّباً على كلام موسى بن موسى في استحلال عزل الصلت، كونه صار إلى حد الزمانة وتغير العقل بالشهادة على أن الإمام الصلت كان يحكم بين الناس بالعدل، وإنه كان يبرز إليهم وهو صحيح العقل واللسان، والسمع والبصر[4].

1 - انظر نص السيرة في: أبي قحطان: "سيرة"، ص 81 - 147.

2 - المصدر نفسه، ص118.

3 - المصدر نفسه، ص123.

4 - البطاشي، مرجع سابق، ص269.

وفي مقابل استنكار أبو خالد قحطان لعزل الإمام الصلت، لم يكن ليعترف بشرعية عقد الإمامة لراشد بن النظر، كونها أخذت بالغلبة والجبر على حد قوله، منتقداً موقف موسى بن موسى في عقده البيعة لراشد حتى يستأثر بمنصب قاضي الإمام[1].

3 - **أبو المنذر بشير بن محمد بن محبوب**

أشار السالمي في معرض ذكره للعلماء الذين عاصروا قضية عزل الإمام الصلت، أن أبا المنذر كان من العلماء الذين اتخذوا مبدأ الوقوف في هذه القضية، غير أنّه عاد ليذكر بأنه كان من جملة العلماء الذين برئوا من موسى بن موسى[2]، ومن وجهة نظرنا نرى أنَّ هذا التباين ليس منشأه تذبذب موقف عالم مشهور كأبي المنذر، وإنما مردّهُ قراءتنا للنصوص، التي تذكر بأنّه كان إلى جانب الواقفين؛ نظراً لعدم وجود حجة دامغة تدعم أحد الموقفين.

فمثلاً الأزهر بن محمد بن جعفر، وهو من العلماء الذين عاصروا أبا المؤثر يورد عنه قوله: "هؤلاء الذين يدعون رأيي ليس لهم معرفة بما أنا عليه، وأنا أضعف عن القول فيما دون هذا فكيف أقول هذا، وما أنا إلا واقف ملتمس للحق، وهذا الذي في أيدي هؤلاء الناس إنما أخذوه عن أبي المؤثر"[3]، ثم يعلق الأزهر على ما ذكره أبو المنذر بالقول: " فهذا أمر بشير -رحمه الله- وكان إلى التوقف والورع"[4].

1 - أبو قحطان: "سيرة"، ص123 - 124.

2 - السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص197.

3 - الأزهر: "سيرة"، ص445.

4 - المصدر نفسه.

وإذا كانت تلك شهادة عالم معاصر لأبي المنذر، إلا أن الأزهر لم يذكر فِيْمَ كان وقوفه، ومتى؟ هل بعد إقدام موسى بن موسى على عزل الصلت؟ أم كان وقوفه على أحداث وقعت فيما بعد بفترة من الزمن؟ ولكي نقرب الصورة إلى الذهن نورد النص التالي لأبي المنذر: "وأما ما كان من أحداث المحدثين بعد موسى وراشد، فاختلف علينا بها الأخبار، ولم يجتمع لنا على شهرتها أهل الدار، وقالوا فيها مقالات متناقضة، وحكوا في ذلك حكايات متكافئة، فأمسكنا ورأينا أنّ ذلك مما يسعنا جهله، حتى يصح معنا عدله، أو تقوم علينا الحجة بضلال أهله"[1].

نستنتج مما سبق أنَّ وقوف أبي المنذر كان في الأحداث التي تلت عزل الإمام الصلت، أي إبّان إمامة راشد بن النظر، وعزان بن تميم، والأحداث التي كانت في عهدهما، أمّا موقفه من قضية عزل الإمام الصلت فمن الواضح -حسب تحليلنا للأحداث- أنه كان معارضاً لعزل الإمام، أو للطريقة التي عزل بها، فقد كان يرى أن موسى بن موسى، قد أحدث بتقديمه لراشد بن النظر إماماً، على إمامة الصلت بن مالك، وقد أشار أبو المنذر إلى أن موسى بن موسى قد احتجّ لنفسه في جواب كان منه، ذكر-فيه جملة من الحجج التي دعته لعزل الإمام الصلت بن مالك، وقد فند أبو المنذر ادعاءات موسى بن موسى، وفي ذلك ما يدلّل على تمسكه بإمامة الصلت بن مالك[2].

---

1 - ابن روح، محمد بن عربي الكندي، "الولاية والبراءة" مخطوط مصور، رقم Bp195. I32. k57 (المجموعات الخاصة، مكتبة جامعة السلطان قابوس)، ص 515، وسيشار إليه، ابن روح: "الولاية والبراءة".

2 - حول حجج موسى بن موسى وتفنيد أبي المنذر لها راجع: أبا المنذر: "سيرة"، ص382 - 389.

4 - مالك بن غسان بن خليد الصلاني

قادنا جوابه إلى تلميذه محمد بن روح بن عربي[1] في قضية عزل الإمام الصلت إلى أنَّه كان من المعارضين لعزل الإمام، وإن الأسباب التي ذكرها الخارجون عليه، والحجج التي ساقوها، خصوصاً تلك المتعلقة باعتزال الإمام عن دار الإمامة كانت في رأيه غير منطقيّة ولا مقنعة، وقد جاء في هذا الجواب ما يلي: "فإن قال قائل إن الصلت بن مالك اعتزل من بيت الإمامة، وخلى إمامته، قلنا له: قد خلف على إمامته من يثق به، وهو عزان بن تميم، وليس تحوله من دار إلى دار مما يزيل إمامته... والصلت بن مالك إنما خرج من بيت المسلمين إلى بيت ولده، بموضع يقال سندان، يكون بين منزله ذلك وبين منزل الإمامة ميدان فرس، وليس ذلك مما يزيل إمامته"[2].

5 - موسى بن محمد بن علي الإزكوي

ذكر مالك بن غسان بن خليد في الجواب الذي بعث به إلى تلميذه محمد بن روح، أنَّ العالم موسى بن محمد وصل إلى مدينة نزوى عاصمة الإمامة آنذاك، وذلك بعد يومين أو ثلاثة أيام من عزل الإمام الصلت ويبدو أن زيارته لنزوى كان بهدف استيضاح ما جرى، إذ سرعان ما ذهب لمقابلة الإمام الصلت وهو بدار ولده محمد، وعندما رجع من عنده لقيه مروان

1 - ابن روح: هو الشيخ العالم الفقيه أبو عبد الله محمد بن روح بن عربي الكندي النزوي السمدي، من علماء النصف الأول من القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي. للمزيد انظر البطاشي، مرجع سابق، 277 - 280.

2 - البطاشي، مرجع سابق، ص279.

بن زياد، فقال له مروان: "إنّه قد صح معنا أن الصلت قد تبرأ من الإمامة بشاهدي عدل فقال له موسى: الساعة جئت من عنده"[1]، وكأنه بقوله ذلك أراد أن يوصل رسالة مفادها، أنّ الإمام الصلت بن مالك لم يخبره بأنه قد ترك الإمامة أو تبرأ منها، ثم أشار مالك بن غسان إلى أن موسى بن محمد الإزكوي قد أظهر الإنكار على راشد بن النظر، ولم يجز له أخذ الزكاة، ولا قصر الصلاة (إقامة صلاة الجمعة بدلاً من صلاة الظهر)[2].

وفي ختام استعراضنا لمواقف أولئك الذين اعترضوا على عزل الإمام الصلت، وبقوا متمسكين بإمامته، نؤيّد رأي السيابي حين أشار إلى أنهم لم يبدوا موقفاً حازماً، مكتفين بالتنديد بما فعله موسى بن موسى، وكانوا آنذاك" أجل من موسى شأناً، وأوسع علماً، وأسبق عملاً، وأولى بالأمر، أيكفي يكرهون إمامة راشد، وبيعة موسى بن موسى، وهم قعود في بيوتهم، والحق يرغم ويداس"[3].

ثالثا: أبرز العلماء الواقفين من قضية عزل الإمام الصلت

1 - أبو الحواري محمد بن الحواري[4]

أشارت بعض المصادر والمراجع إلى أن أبا الحواري كان ممن يقف عن موسى بن موسى والإمام راشد بن النظر[5]، والواقع أننا لم نجد نصّاً يبين لنا

1 - أبو المنذر: "سيرة"، ص440.

2 - المصدر نفسه. البطاشي، مرجع سابق، ص241.

3 - السيابي، سالم:عمان عبر التاريخ، ج2، ص127.

4 - هو أبو الحواري محمد بن الحواري بن عثمان القري من علماء النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، للمزيد انظر: البطاشي، مرجع سابق، ص275 - 276.

5 - الكندي، محمد: بيان الشرع، ج3، ص222. السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص197.

موقف أبي الحواري غير أن البطاشي مثلاً ورغم أنه لم يشر إلى موقفه من القضية، إلا إنّه ذكر أن أبا المؤثر كان من أخص شيوخه وأكثرهم ملازمة له، ونحن نعرف مسبقا موقف أبي المؤثر من القضية.

كما أن أبا الحسن البسيوي، وهو من علماء المدرسة الرستاقية - الذين سنتحدث عنهم لاحقاً- عندما سُئِل عن ولاية أبي الحواري قال: "إذا لم أتولَّ أبا الحواري فمن أتولّى، صحبته ستين سنة لم نعلم منه هفوة"[1] وهذا يجعلنا نميل إلى أنَّ موقفه قد لا يختلف عن موقف أبي المؤثر والبسيوي، وإنْ لم يصرح بذلك، ربما لظروف منعته من إبداء رأيه؛ لذلك آثر الابتعاد عن المعترك السياسي آنذاك، بدليل أن مالك بن غسان في جوابه، لتلميذه ابن روح ذكر "أنَّ أبا الحواري كان في حد، تقية أن يظهر البراءة من موسى بن موسى وراشد بن النظر، من أجل ضعفه وركنه، إلا أنّا قد كنا معه في مجلسه، وربّما قد ظهر منه ما يستدل على أنه مما لا يقف عنهما، ولم يكن يظهر إلينا البراءة منهما، وكان الذي تقدره فيه من جهة التقية"[2].

وبطبيعة الحال لا يستعمل العلماء التقية إلا إذا كانوا مغلوبين على أمرهم، وفي حالة من الضعف تحول بينهم وبين المجابهة مع السلطة، وربما تعقّلاً، خوفاً من عاقبة الأمور حتى لا تزداد سوءا، وتقود إلى فتنة غير محمودة العواقب.

ونص آخر لمالك بن غسان قال فيه: "قد كنت أنا ذات يوم في مجلس

1 - البطاشي، مرجع سابق، ص276.

2 - أبو المنذر: "سيرة" ص440.

أبي الحواري، وكان معنا في ذلك المجلس رجل من الأعراب، من بني مهدي من بني ريام فجرى ذكر موسى بن موسى فاستغفر له ذلك الرجل الأعرابي قدام [أمام] أبي الحواري، فقال له أبو الحواري: استغفر ربك فاستتابه من ذلك"[1]، وقد فسر مالك بن غسان موقف أبي الحواري بالقول: "ليعلم جلساؤه أن موسى بن موسى ليس ما عنده في تلك المنزلة...، وأنّ أبا الحواري يعلم مذهبنا فلم ينكر علينا ولا كان يخطينا... وإنه وضع كتاباً[2] في أيامه فيه آثار وأخبار ما حدث بين أهل عمان، لم ير فيه أنه يدعو إلى الوقوف من موسى بن موسى وراشد بن النظر"[3] وهو بذلك أراد أن يبرهن أنّ أبا الحواري كان معارضاً لعزل الإمام الصلت، وبالتالي كان وقوفه آنذاك وقوف تقية لا وقوف سؤال، حتى يعلم المصيب من المخطئ.

2 - الأزهر بن محمد بن جعفر

يعد الأزهر بن محمد كغيره من العلماء السابق ذكرهم شاهد على عصره، وعلى ما جرى فيه من أحداث، بل أنّه كان على اتصال مباشر بالعلماء الذين عاصروا الحدث، فوالده محمد بن جعفر أحد أبرز العلماء في تلك الفترة، كما أنّ الأزهر أحد الذين تركوا لنا ما نستدل به على موقفه من قضية عزل الإمام الصلت، حيث جاء في سيرته: "... وعندي معرفة بهذا الذي حدث

1 - المصدر نفسه، ص440 - 441.

2 - لا شك أن كثيرا من العلماء قد عبروا عن مواقفهم من قضية عزل الإمام الصلت في سيرهم، لكن يبدو أن كثيرا منها قد فقد، ومنها هذا الكتاب الذي أشار إليه مالك بن غسان، ولا يمكن تأكيد سبب فقدها وإن كنا نرجح ضياعها في أتون الحرب الأهلية التي أعقبت حادثة العزل.

3 - أبو المنذر، المصدر السابق، ص441.

في عمان، وفرّق بين الإخوان، وكنت صاحب القوم جميعاً في الليل والنهار، وعندي علم تلك الأخبار، وقد رأيت أن أبذل للمسلمين نصيحتي، وأؤدي معرفتي، وأبلّغ حجتي، فألفت هذا الكتاب من الآثار عند العلماء الأخيار..."[1].

لم يخف الأزهر امتعاضه الشديد من الفتنة التي حدثت، ومن اضطراب الأوضاع في عمان في تلك الفترة "... والذي حدث في عمان بين الإخوان ينبغي أن توجل القلوب، وتبكي العيون..."[2]، فقد استشعر خطورة الموقف، ومن أجل ذلك كان يدعو أهل الاختلاف إلى ضرورة التوبة، والرجوع إلى الألفة بعد الفرقة[3].

وإذا كان الأزهر محسوباً في البداية على والده محمد بن جعفر، الذي كان يتولى موسى بن موسى والإمام راشد بن النظر، إلا إنّه كان يبدي وسطيّة في التعامل مع من يخالفهم الرأي، لذا أوجد لنفسه مكانةً بين فرقاء الرأي، وكأنّه أراد بذلك أن يؤطّر له منهجاً يقوم على الدعوة للحوار بين مختلف الأطراف المتنازعة، بهدف الوصول إلى صيغة توافقية لدرء الفتنة والشقاق، مؤكداً على دور العلماء، إذ كان يقول: "... وكنت مخالفاً لهم كلهم، والمشايخ الذين كانوا أيامهم، فهم مشايخ أهل عمان، وعلماؤهم في أيامهم، وكنت مخالطاً لهم أيضا، وأناظرهم في هذه الأمور، فمنهم من كان مع موسى ورأيه

1 - الأزهر: "سيرة"، ص444.
2 - المصدر نفسه.
3 - المصدر نفسه.

كرأيه، ومنهم من كان واقفاً.."[1]. الأمر الذي يدل على رغبته الصادقة، في إقامة جسر من التواصل والحوار، فيما بين العلماء.

وفي مقابلة مع الشيخ سالم بن حمد الحارثي، أكد أيضاً في إطار هذا القضية أن العلماء في ذلك الزمان رغم اختلافهم إلا أنهم لم يكونوا يتبرأون من بعضهم البعض، وإن جرت بينهم الأعتاب[2].

ويجدلا القول بالنسبة لموقف الأزهر من هذه القضية، أنّه لم يكن يأخذ بالمسلّمات في الاختلاف الواقع بين العلماء، بل أنه أخذ على عاتقه السعي جاهدا لمعرفة حقيقة ما جرى، فبعد أن كان يتولى كوالده موسى بن موسى[3]، سرعان ما أيقن صعوبة الوصول إلى حكم مطلق؛ نظراً لما يعتري القضية من لبس كبير، وتناقض في الروايات، وتضاد في مواقف العلماء المعاصرين للحدث، ومن ذلك المنطق وجد أن الوقوف له أسلم، معبّراً عن ذلك بقوله: "... وأنا فقد دخلت في سبب بعد سبب مع هؤلاء الأئمة، وإنما كنت أدخل فيما كنت أستحله، وأدين به، ولم أعلم أني دخلت في شيء أحرمه... ولما انقضت تلك الأمور بما فيها، ورأيت اختلاف الناس، رأيت الوقوف أولى بي، ورجعت إلى الاستغفار والمتاب من كل ما أخطأت فيه من تلك الأسباب، ورأيت الوقوف لي أولى وأسلم وأوثق وأحزم، وقوف تبين وسؤال واجتهاد في طلب الصواب.."[4].

1 - الأزهر: "سيرة"، ص445. الكندي، محمد: بيان الشرع، ج4، ص143.
2 - مقابلة مع الشيخ سالم بن حمد الحارثي، المضيرب، ولاية القابل، بتاريخ 2004/9/9م.
3 - الكندي، محمد: المصدر سابق، ج4، ص105.
4 - الأزهر، المصدر السابق، ص446.

3 - نبهان بن عثمان[1]:

بالرغم من أن العالم نبهان بن عثمان "أحد الأقطاب الثلاثة الذين كان عليهم مدار أمور أهل عمان في زمانهم، من الناحية العلمية مع أبي المؤثر الصلت بن خميس، وأبي جابر محمد بن جعفر الإزكوي"[2] إلا أنّه لم يتخذ موقفاً مناصراً لأي طرف من أطراف النزاع، وفي ذلك الإطار علّق أبو سعيد الكدمي بالقول: "وأما أبو عبد الله نبهان بن عثمان فلم نعلم منه أنه بلغنا عنه قول في أهل الأحداث، وكانت أموره خاملة مع أهل زماننا الذي أدركناه"[3].

نستنتج مما سبق أنّ نبهان بن عثمان كان واقفاً في الإشكال الواقع، وإن كنا نتساءل كيف أنَّ عالماً بهذا القدر لم يكن له موقفٌ، ليس من حيث التأييد أو المعارضة لأيٍ من الطرفين؟! وإنّما على الأقل محاولة إيجاد مخرج لتلك الأزمة، التي عصفت بالإمامة، وأدّت في النهاية، إلى تدهور الأوضاع في عمان بشكل عام آنذاك.

خلاصة القول ومن خلال استقرائنا لمواقف العلماء الذين عاصروا الحدث، نستطيع القول: إنَّ مواقفهم تلك كانت تتمحور حول عدد من القضايا ذات العلاقة المباشر، أو غير المباشرة بظروف وملابسات عزل الإمام الصلت، وما رافق ذلك من أحداث، تباينت على إثرها مواقفهم، فكان

1 - نبهان بن عثمان: من علماء النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، للمزيد انظر: البطاشي، مرجع سابق، ص274.

2 - المرجع نفسه.

3 - الكدمي، أبو سعيد محمد بن سعيد، الإستقامه، ج1 (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1985)، ص219. وسيشار إليه، الكدمي: الإستقامة.

من أهم النقاط التي أثاروها، في نقاشهم للقضية تتلخص في الآتي:

- ما مدى صحة اعتزال الإمام الصلت بن مالك وتخلّيه عن الإمامة، قبل إقرار العلماء لذلك الاعتزال، وخروجه من دار الإمامة إلى دار أحد أبنائه؟، وهل كان يصح اعتزاله دون مشورة أهل الحل والعقد؟.

- إذا لم يصح اعتزال الإمام من تلقاء نفسه، فلماذا لم يقاتل الخارجين عليه؟! وهو إمام بويع على الشراء، وهل كان يجوز منه التقيّة في مثل تلك الحالة؟.

- أنَّ موسى بن موسى بن علي الإزكوي، عندما علم بخروج الإمام معتزلا، كان يجب عليه أن يسأله فِيْمَ كان اعتزاله، ليحتج عليه بحضور العلماء من أهل الحل والعقد.

- تسليم الإمام الصلت بن مالك خاتم الإمامة والكُمّة ومفاتيح الخزانة، وإرسالها إلى راشد بن النظر.

- عدم اتفاق العلماء على إمامة راشد بن النظر، وكيف أنَّ موسى بن موسى بن علي الإزكوي عقد لراشد، وهو في فرق، في حين أن الصلت بن مالك لا يزال إماماً في نزوى، وهو ما يتناقض مع مبدأ عدم جواز عقد الإمامة لإمامين في البلد الواحد.

- استعمال ولاة الصلت الذين كان يعاب عليهم من قبل المعارضة.

- محاولة الربط بين خروج المعارضة لعزل الإمام الصلت بن مالك، وأحداث الفتنة في عهد الخليفة عثمان بن عفان (رضي الله عنه)، على اعتبار أنَّ كلاهما قد استحق العزل.

الفصل الثالث
النتائج السياسية المترتبة
على عزل الإمام الصلت بن مالك الخروصي
حتى أواخر القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي

أولاً: الحروب الأهلية والاضطرابات السياسية والقبلية

لم تكن حادثة عزل الإمام الصلت بن مالك الخروصي لتمر بسلام دون أن تخلف آثارا ستنعكس سلبا على مستقبل عمان السياسي بعد ذلك، ولتقود البلاد إلى حالة من عدم الاستقرار وفقدان الأمن، بعد أن نعمت به طوال عهود الأئمة السابقين وحتى نهاية عهده.

وبالرغم من نجاح المعارضة ودفعها بالإمام الصلت إلى الاعتزال، إلا أنها لم تحقق ما كانت تطمح إليه، فقد بايع موسى بن موسى بن علي الإزكوي ومن معه لراشد بن النظر في بلدة فرق عندما تأكد لهم خروج الإمام الصلت من بيت الإمامة، معتبرين ذلك تنازلا منه عن الإمامة[1].

لم تكن بيعة الإمام راشد بن النظر اليحمدي شرعية من وجهة نظر أبرز

1 - السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص216.

العلماء في ذلك العصر، كأبي المؤثر الصلت بن خميس الخروصي، حيث ذكر بأن بيعة موسى بن موسى لراشد بن النظر لم تكن بمشورة المسلمين- ويقصد بهم العلماء من أهل الحل والعقد -، وأنه لم يقم بالبيعة له إلا موسى بن موسى ومن خرج معه[1]، بل أن بعضهم كان كارها لإمامته، من أمثال عمر بن محمد القاضي[2]، وموسى بن محمد بن علي، وعزان بن الهزبر، وعزان بن تميم، وغيرهم ممن بقوا متمسكين بإمامة الصلت بن مالك[3].

اعتبر أبو قحطان خالد بن قحطان بيعة موسى بن موسى لراشد بن النظر، إنّما كانت بالغلبة والجبرية، وأن موسى بن موسى لم يكن هدفه إلا طلباً للملك والدنيا، واتّضح ذلك عندما "وطئ موسى وراشد، ومن اتبعاهما أثر الصلت بن مالك، وولوا ولاته، وأنفذوا أحكامه"[4]. وذلك في إشارة منه إلى أنّ التغيير الذي كانوا ينادون به لم يكن أكثر من دعاية ووسيلة لكسب تأييد العامة، وما أن استولوا على السلطة حتى ساروا على ذلك النهج الذي كانوا ينتقدونه في إمامة الصلت بن مالك.

سرعان ما تكشّفت النوايا الحقيقية من جراء عزل الإمام الصلت، فأحدث ذلك انقساما، قاد البلاد إلى أتون حرب أهلية، بعدما فشل الإمام راشد بن

1 - أبو المؤثر: الأحداث، ص14.

2 - عمر بن محمد: هو عمر بن محمد الإزكوي الضبي من بني ضبه من علماء النصف الثاني من القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي. انظر: البطاشي، مرجع سابق، ص532.

3 - السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص216، ولمزيد من التحليل انظر: السيابي، سالم: عمان عبر التاريخ، ج2، ص126 - 127.

4 - أبو قحطان: "سيرة"، ص124.

النظر في التأكيد على أحقيته بالإمامة، ومشروعية عقدها، وقد شكلت تلك الحروب منعطفا خطيرا، أدخل البلاد في دوامة من العنف وعدم الاستقرار، وتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية، مما جعل منها مطمعا للتدخل الخارجي، وسرعان ما افتقدت ما كانت تتمتع به من استقلال عن مركزية الخلافة الإسلامية آنذاك.

ومن أشهر الوقائع الداخلية التي جرت بعمان إبان تلك الفترة:

(1) **موقعة الروضة:**

لم يكن الإمام راشد بن النظر ليدرك ما يمكن أن يقوم به معارضوه ممن لم يرضوا ببيعته، كما أن الأمور لم تكن لتسير كما خطط لها موسى بن موسى والإمام راشد بن النظر، ذلك أن التحالف الذي بنوه لعزل الإمام الصلت بن مالك، سرعان ما بدا عليه التفكك، كونه لم يحقق أهداف أولئك المتحالفين معهم من زعماء القبائل خاصة من اليحمد. ومن جهة أخرى، وعلى حد تعبير العوتبي" أنه لما ولي راشد بن النظر الفجحي، وتقدم على إمامة الصلت بن مالك، وهو يومئذ إمام لم يغير ولم يبدل"[1].

تعد موقعة الروضة أول تحدٍ لإمامة راشد بن النظر، وهذه المعارضة كانت من قبل عشيرته، وخاصة من فرع كلب اليحمد، الذين كانوا في مقدمة معارضيه[2]، حيث اجتمع كل من الفهم بن وارث الكلبي ومصعب وأبو خالد

1 - العوتبي، سلمة بن مسلم، الأنساب، ج2، (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1984م)، ص313، وسيشار إليه، العوتبي: الأنساب.

2 - Al- Rawas, op. cit. p183.

أبناء سليمان الكلبي، وخالد بن شعوة الخروصي، وسليمان بن اليماني، وشاذان بن الصلت، ومحمد بن مرجعة، وقد كان اجتماعهم بالرستاق[1] التي أصبحت منذ ذلك الحين مركزاً للمعارضة.

من الملاحظ أن كلاً من: فهم بن الوارث ومصعب وأبو خالد، كانوا ممن خرج على الإمام الصلت مع موسى بن موسى، وبايعوا راشد بن النظر، إلا أنهم سرعان ما انقلبوا عليه يريدون عزله، وقد شبههم أبو قحطان بطلحة والزبير اللذين بايعا علي بن أبي طالب، ثم نكثا بيعتهما بعد ذلك[2]، كما علق السيابي على موقف فهم بن الوارث، ملتمسا له العذر في خروجه على الإمام راشد بالقول: "وكذلك فهم بن وارث الذي كان أولاً معهم حتى رأى ما رأى مما سئم منه حتى طاش عقله"[3] وفي ذلك إشارة منه على ما كان يرتكبه الإمام راشد وأعوانه من أخطاء في حق رعيته، وهكذا غدا رفقاء الأمس أعداء اليوم، وهذا يدل على وهن التحالف الذي كان قائما بينهم، وأن المصالح الذاتية هي من جمعتهم، وما أن تضاربت مصالحهم تلك حتى تفرقوا، وقامت العداوة بينهم.

كانت سيطرة النزارية بزعامة موسى بن موسى، وتحكمها في الإمام راشد بن النظر قد أفقد زعماء القبائل اليمنية ما كانوا يطمحون إليه من نفوذ واسع في سلطة الإمامة، الأمر الذي جعلهم ينقلبون عليه، وقد علق السيابي، على

1 - العوتبي، المصدر السابق، ص313. السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص231.

2 - أبو قحطان: "سيرة"، ص128.

3 - السيابي، سالم: عمان عبر التاريخ، ج2 ص135.

ذلك الحال بالقول: "إن راشد له اسم الإمامة، ولموسى معناها"[1]، فصلحياته كانت محدودة كإمام بسبب خضوعه لموسى بن موسى[2].

ولكي تستطيع قبائل اليحمد مواجهة الإمام راشد بن النظر وأنصاره، كان لا بد من إقامة تحالف قوي يضم القبائل الأخرى القوية ذات النفوذ الواسع من مختلف المناطق في عمان، وخصوصاً منطقة الباطنة باعتبارها ظهيرا اقتصاديا مهما، حيث وجود مدينة صحار أحد أبرز مراكز التجارة المهمة في منطقة الخليج العربي آنذاك. وعلى ذلك؛ قرروا الاستعانة بقبائل العتيك الأزدية فكاتبوا مسلم وأحمد بن عيسى العوتبيين ليقوما بدور الوسيط في طلب المبايعة لهما في الباطنة، وقد استجاب لهم كل من الشيخ نصر بن منهال العتكي الهجاري، وكذلك سليمان بن عبد الملك بن بلال السليمي من ولد مالك بن فهم[3].

وعلى ذلك يمكن القول: أنّ التحالف بين قبائل اليحمد، والعتيك، وبني مالك بن فهم، يعد أول تحالف قبلي خلال فترة الإمامة الإباضية الثانية بحجة الدفاع عن الإمامة[4].

لقد بات من الواضح أنَّ التمحور أصبح هذه المرة حول القبائل وليس حول أئمة الدعوة الإباضية وعلمائها، كما كان من قبل، حيث برز الدور

1 - المرجع نفسه، ص131.
2 - مايلز، مرجع سابق، ص86.
3 - العوتبي: الأنساب، ج2، ص313. هاشم، مرجع سابق، ص267.
4 - هاشم، مرجع سابق، ص267. فوزي: دراسات، ص180.

القبلي بصورة أكبر هذه المرة[1]، في محاولة لسحب البساط من تحت أقدام العلماء-إن صح التعبير- وإبعادهم عن الخوض في أتون السياسة، ليبقى دورهم مقتصراً على الأمور الدينية، وبما يضمن نقل الثقل السياسي إلى الزعامات القبلية.

وللأسف لم يدرك كثير من العلماء، خطورة ذلك على المستقبل السياسي لعمان في ذلك الوقت، فساند بعض العلماء الزعامات القبلية في كثير من توجهاتهم السياسية الرامية إلى عزل الأئمة.

أما العامة فقد غرر بهم بعدما التبست عليهم دقائق الأمور، وانقادوا إلى زعاماتهم القبلية، بعدما رأوا مساندة بعض العلماء لهم، وقد شبه أبو المؤثر، خروج كثير من الناس لعزل الإمام راشد بن النظر في موقعة الروضة بخروجهم لعزل الإمام الصلت حيث قال: "ثم أن فهم بن وارث ومصعب بن سليمان خرجا بمن خرج معهما من أخلاط الناس، أهل الرستاق، وغيرهم من أخلاط الناس منهم لا يدري حقا من باطل، ومعهم من ظن أنهما يطلبان حقا، وسار فيهم ممن كانوا يثقون به مثل زاهر بن سليمان، وغيره، على نحو ما كانوا ساروا مع موسى"[2].

كان خروج نصر بن المنهال العتكي، وسليمان بن عبد الملك السليمي، آخذين البيعة من قومهما من أهل الباطنة، وقد ساروا جميعا إلى شاذان بن الصلت بن مالك والفهم بن الوارث بالرستاق لتأكيد البيعة لهم، ومن هناك

1 - العقيلي، مرجع سابق، ص218.
2 - أبو المؤثر: الأحداث، ص30.

خرجوا جميعاً قاصدين نزوى، وقد أخذوا طريق الجبل يريدون عزل الإمام راشد بن النظر.

لا تشير المصادر إلى الطريق الذي سلكوه للوصول إلى نزوى[1]، وإذا كان العوتبي ذكر طريق الجبل؛ فمن المرجح أنه كان يقصد به الطريق الذي كان يمر عبر وادي بني غافر، مروراً ببلد سيت وقرى أخرى عديدة، نزولا إلى منطقة الروضة[2]، وهي المنطقة التي وقعت فيها المعركة.

أيضاً لم تشر المصادر إلى تاريخ محدد لموقعة الروضة، وأقرب المصادر عهدا بالحدث ذكرت أنها حدثت قبل وفاة الإمام الصلت بن مالك -أي قبل عام 275هـ/888م-، وفي هذا الإطار ذكر العوتبي في معرض حديثه عن نتائج وقعة الروضة: "وكل ذلك والصلت حي لم يمت وهو معتزل في بيته، وإنما مات بعد هذه الواقعة بزمن"[3]، وعليه لا يمكن الأخذ بما ذهب إليه البهلاني بأنها حدثت في عام277هـ/890م[4]. أما محقق كتاب الأحداث والصفات، فذكر بأنها وقعت في حدود عام 273هـ/886م[5]، وهو أيضاً ما لا يمكن الجزم به، على اعتبار أن فهم بن وارث، وغيره من زعماء اليحمد، كانوا من المناصرين للإمام راشد بن النظر في بداية إمامته، وعلى ذلك يمكننا الاكتفاء بالقول: إنها وقعت في الفترة ما بين عامي 273هـ/886م، و274هـ/887م.

1 - العوتبي: الأنساب، ج2، ص314.

2 - الروضة: موضع بالقرب من تنوف من جهة الغرب بين نزوى والجبل الأخضر. انظر: السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص231.

3 - العوتبي: الأنساب، ج2، ص314.

4 - البهلاني، أحمد بن محمد بن سليمان، "الإمعان في وقائع جرت بعمان"، بحث غير منشور، (مكتبة يعقوب بن سعيد البرواني، ولاية القابل، د.ت)، ص39.

5 - الدرويش، جاسم مقدمة تحقيق كتاب الأحداث والصفات، مصدر سابق، ص: ت.

كان رد الإمام راشد بن النظر على التحالف الذي أقيم ضده سريعا، فما أن وصل إليه خبر تجمع اليحمد والعتيك، ووصول معسكرهم إلى منطقة الروضة، حتى وجه إليهم عدد من السرايا بقيادة عبد الله بن سعيد بن مالك الفجحي، والحواري بن عبد الله الحداني، والحواري بن محمد الداهني[1]، وفي هذا الإطار أشار أبو المؤثر في وصفه لقواد راشد بالقول: "وقد وجه إليهم قواداً ليس فيهم فقيه ولا أمين على حجة، ولا بصير بسير المسلمين في الحروب"[2]، كما وصف من خرج معهم وناصرهم من الناس بأنهم كانوا خليطاً، وقد خرجوا بين فاسق ومارق[3].

أعدّ راشد بن النظر العدة لملاقاتهم، وكان لأسلوب المباغتة الليلية التي اتخذها قواده أكبر الأثر في تحقيق النصر السريع على القادمين من الرستاق عبر الممر الجبلي السالف الذكر، بعد أن أصابها الإعياء من جراء طول الطريق ومشاقه، فهجموا عليهم في الليل، الأمر الذي أدى إلى إثارة الفزع في نفوسهم، حتى أن شيخا كبيرا في السن وهو نصر بن منهال العتكي قتل غدرا على فراشه وهو نائم[4]، ثم تم تطويقهم ومحاصرتهم من جميع الجهات، وفي ذلك قال أبو المؤثر: "... دار أصحاب راشد بفهم وأصحابه شرقاً وغرباً، وأعلا وأسفل"[5].

وفي الصباح وقبل أن تبدأ المعركة، حاول رجل من صحار يدعى غيلان

1 - العوتبي، المصدر السابق، ج2، ص314.

2 - أبو المؤثر: الأحداث، ص31.

3 - المصدر نفسه.

4 - أبو قحطان: "سيرة"، ص128. أبو المؤثر: الأحداث، ص33.

5 - المصدر نفسه، ص31.

بن عمر[1] أن يكون وسيط سلام بين الطرفين المتحاربين، وسعى لإقناع فهم بن وارث وغيره من وجوه القبائل المتحالفة، وكاد مسعاه أن يكلل بالنجاح بعد أن وجد شيئاً من الاستجابة إلى دعوة السلم التي طرحها، غير أن مناوشات بدأت تقع بين المعسكرين، وبدأ القتال ينشب بعيداً عن موقع المفاوضات، بين فهم، وغيلان، وقد حاول الأخير، أن يفك ذلك الاشتباك بشتى الوسائل الممكنة ولكنه لم ينجح[2]، وقد وصف أبو المؤثر، تلك المحاولة بالقول: "... أنه كان يكف الناس عن القتال ويحجزهم، حتى تعب بدنه وصوته، من شدة ما ينهى عن القتال"[3].

أسفرت الموقعة عن انتصار قوات راشد بن النظر، وهزيمة تحالف اليحمد والعتيك، وبني مالك بن فهم ومن كان معهم، ونتج عنها خسائر فادحة في الأرواح، وكان من بين القتلى زعيم قبيلة العتيك في الباطنة نصر بن منهال العتكي، وولداه المنهال، وغسان، وكذلك أخوه صالح، أما من بني مالك بن فهم، فقد قتل حاضر بن عبد الملك بن بلال السليمي، وابن أخيه المختار بن سليمان، وغيرهم[4].

1 - غيلان بن عمر: لا تشير المصادر إلى الجهة التي كان يمثلها باستثناء أبي المؤثر في كتابه الأحداث والصفات عندما ذكر أنه كان قد غزا في سرية من قبل والي صحار دون أن يشير إلى الفترة التي قاد فيها تلك السرية، وهل كانت متزامنة مع موقعة الروضة أم لا؟، حيث وردت إشارة أبي المؤثر له في جملة اعتراضية الهدف منها التعريف به، وعليه لا يمكن الجزم هنا بما ذهب إليه طالب مهدي هاشم عندما ذكر بأن غيلان كان أحد قواد السرايا التابعة لوالي صحار. انظر: المصدر نفسه، ص32. هاشم، مرجع سابق ص269.

2 - أبو المؤثر: الأحداث، ص32 - 33. هاشم، مرجع السابق، ص269.

3 - أبو المؤثر، المصدر السابق، ص33.

4 - لمزيد من التفاصيل حول ضحايا موقعة الروضة، انظر: العوتبي: الأنساب، ج2، ص313 - 314. عبيدلي: الدولة العمانية، ص146 - 147.

أما بالنسبة لخسائر اليحمد، فكانت أقل وطأة؛ نظرا لمعرفتهم بطبيعة المنطقة، حيث فروا إلى المناطق الجبلية بعد أن دارت الدائرة عليهم، غير أن زعماءهم وقعوا في الأسر، ومن هؤلاء الفهم بن وارث الكلبي، وخالد بن شعوة الخروصي، وغيرهم، حيث تم حبسهم لما يقرب من سنة وأكثر، ثم أطلق سراحهم بوساطة من العالم موسى بن موسى، وعدد من وجوه القبائل في عمان[1].

لم يراع الطرف المنتصر قواعد الحرب بين المسلمين، من حيث عدم الإسراف في القتل والتعرض للعزل، ومن يلقي السلاح مستسلما، وغيرها من القواعد العامة التي حرص الإسلام على تأصيلها، وبالنسبة لموقعة الروضة فقد ارتكب فيها من الفضائع الشيء الكثير، خروجا عن المألوف، وخرقا للقواعد. من ذلك ما حدث عندما قتل نصر بن منهال العتكي، "وهو شيخ ضعيف كبير، ضعيف عن القتال"[2]، كما أعملوا القتل فيمن جاء إليهم مستسلما، وفي ذلك ذكر أبو المؤثر: "أن الرجل من أصحاب فهم، كان يتلجّأ فتوضع عليه السيوف، وكان الرجل يأتي مستسلما، فيدفع إليهم سيفه، فيأخذونه ثم يقتلونه"[3] هذا غير أعمال السلب والنهب وعقر الدواب[4].

ويمكن تلخيص نتائج موقعة الروضة والأثر السياسي الذي تركته بشكل عام على النحو التالي:

1 - العوتبي، المصدر السابق، ج2، ص314. هاشم، مرجع سابق ص270. فوزي: دراسات، ص181.
2 - أبو المؤثر: الأحداث، ص33.
3 - المصدر نفسه.
4 - أبو قحطان: "سيرة"، ص128.

1 - كانت سبباً في وقوع الفتنة بين أهل عمان[1].

2 - استعاد شيوخ القبائل تأثيرهم ونفوذهم وأدوارهم القبلية في الحياة السياسية، الأمر الذي زاد من تفاقم الأوضاع، وعمّق الانقسامات[2].

3 - كشفت حقيقة التحالف الهش بين العالم موسى بن موسى، والإمام راشد بن النظر اليحمدي، مع زعماء عشائر اليحمد بزعامة الفهم بن وارث بعدما انقلب الأخير عليهم مطالبا بعزل الإمام راشد.

4 - فتحت الباب على مصراعيه لنشوب حرب أهلية بين اليمانية والمضرية، وأدت إلى تأجيج العصبية القبلية، وكان لابن دريد[3] دور كبير في تحريض القبائل الأزدية على الأخذ بثأرها، انتقاما لضحايا الروضة[4] وذلك من خلال نظمه لعدد من القصائد الشعرية[5] التي رثا فيها من قُتل في تلك الموقعة، هذا عدا قصائده الحماسية في استنهاض بني جلدته من مختلف القبائل.

ومن الجدير بالذكر أن ابن دريد كان وثيق الصلة بموطن أجداده وقبيلته

1 - العوتبي: الأنساب، ج2، ص314.

2 - Al- Rawas, op. cit. p184.

3 - ابن دريد: هو محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية أبو بكر الأزدي، بصري المولد ونشأ بعمان، وتنقل في جزائر البحر والبصرة، وفارس، وطلب الأدب وعلم النحو واللغة، وكان أبوه من الرؤساء وذوي اليسار، للمزيد انظر: البغدادي، أبي بكر أحمد بن علي، تاريخ مدينة السلام، تحقيق وضبط بشار عواد معروف ج2 (دار الغرب الإسلامي. بيروت، 2001م)، ص594 - 597.

4 - هاشم، مرجع سابق، ص270، فوزي: دراسات، ص181.

5 - انظر قصائد ابن دريد في: العوتبي: الأنساب، ج2، ص315 - 319

الأزد في عمان، فعندما استولى الزنج على البصرة، سنة 257هـ/871م لم يجد ملجأ يأمن إليه، ويستقر به أفضل من عمان، فارتحل إليها واستقر بها مدة 12 عاما[1].

5 - أثارث جواً من الغضب الشعبي على تصرفات الإمام راشد بن النظر، اضطر على أثرها العالم موسى بن موسى الانضمام، إلى صف المعارضة من القبائل اليمانية[2]، بعد أن أيقن بأن زمام الأمور بدأ يفلت من يده، خصوصاً وأن تحالف اليحمد، والعتيك، وبني مالك بن فهم، يشكل قوة لا يستهان بها، وهم في إطار جمع شملهم مرة أخرى للإطاحة بحكم الإمام راشد بن النظر، والأخذ بثأر قتلاهم في موقعة الروضة.

وخلاصة القول أن موقعة الروضة كانت الفتيل الذي أشعل نار الحرب الأهلية التي ستتوالى تباعاً حتى مجيء محمد بن نور إلى عمان سنة 280هـ/893م.

(2) موقعة سوني[3]

لم تكد موقعة الروضة تنتهي حتى بدأت قبائل اليحمد المعارضة للإمام راشد بن النظر في التحرك من جديد وإعداد العدة لتكرار المحاولة، في

1 - مكي، الطاهر أحمد، "ابن دريد شاعرا"، ندوة مكانة الخليج العربي في التاريخ الإسلامي .العصر العباسي.، (جامعة الإمارات، والمجمع الثقافي، أبوظبي، 1989م)، ص436.

2 - هاشم، مرجع سابق، ص271، فوزي، المرجع السابق، ص181.

3 - سوني :الاسم القديم لمدينة العوابي، وسميت ذلك نسبة إلى جبل بها. للمزيد انظر: الخروصي، صالح بن عامر، "نبذة تعريفية بولاية العوابي"، ملامح من تاريخ العوابي عبر العصور (المطابع العالمية، مسقط، 2003م)، ص15.

تصميم واضح لعزل الإمام راشد بن النظر، حيث كاتبوا شاذان بن الصلت بن مالك، يسألونه الخروج على راشد، وما كان رد شاذان إلا أن كتب إليهم قائلاً "أما أنا فرجل من المسلمين، لا أنفرد بالأمر دونهم، ولا أريد أن أكون في هذا الأمر رأساً، فإن قام المسلمون فأنا معهم"[1]، وقد أراد بكلامه ذلك طمأنتهم بعدم الإنفراد بالأمر دونهم في حال نجاحهم في عزل الإمام راشد بن النظر، كما كان يبدو عليه التردد هذه المرة.

أسندت المعارضة القيادة إلى شخص شاذان بن الصلت، إدراكاً منها بإمكانياته القيادية من ناحية، ولكونه ابن الإمام الصلت بن مالك، ويحظى بتأييد شريحة كبيرة من الناس؛ نظراً لمكانة والده، خاصة بعدما شعروا بفداحة ما قد ارتكب بحقه، عندما تم عزله.

وقد خرج لإقناع شاذان بتولي قيادة المعارضة كلٌ من يمان بن مصعب بن راشد، وأبو خليد وأبو النظر بن خليد وغيرهم[2]، حتى أنهم أرادوا خطفه، إذ كان مترددا في أن يكون في المقدمة[3]، وقد اجتمعوا لمناقشة الوضع، وعندما علم راشد باجتماعهم، أراد هذه المرة أن يباغتهم بضربة استباقية، فأرسل إليهم كما قال أبو المؤثر: "قوادا جفاة، لا علم لهم بحرب المسلمين، ولا بصر لهم بحجة على عدوهم"[4]، في سرية وقد اتخذوا من قرية عيني[5] معسكرا

1 - أبو المؤثر: الأحداث، ص39.

2 - المصدر نفسه.

3 - عبيدلي: الدولة العمانية، ص147.

4 - أبو المؤثر: الأحداث، ص39 - 40.

5 - عيني: إحدى قرى ولاية الرستاق بالقرب من عين الكسفة.

لهم، في حين خرج إليهم شاذان بن الصلت بمن معه من وادي عمق[1] قاصدا إقامة معسكره في بلدة سوني، وبينما كان على مقربة منها هجم عليه قواد راشد قبل أن يقيموا الحجة عليه ويناظروه بشأن معارضته للإمام راشد بن النظر، وخروجه عليه، وفي هذا السياق يقول أبو المؤثر: "وتداعوا بدعوة الجفا، وقالوا: شأنكم خذوهم، ورأس شاذان خذوه"[2]، وهكذا نشب القتال فيما بينهم، ودارت الدائرة هذه المرة بأصحاب راشد بن النظر، فقُتل منهم من قُتل، وفرّ عامتهم[3]، ومن الجدير بالذكر أن ابن رزيق قد أطلق على هذه الموقعة وقعة الرستاق، وذكر بأنها كانت بين سوني وعِيني[4].

لم تشر المصادر إلى تاريخ هذه الموقعة وإن كان من المرجح أنها حدثت عقب موقعة الروضة بفترة وجيزة، ولم تحقق نتائج حاسمه تذكر عدا كونها جس نبض لكلا الطرفين وقد هدف راشد بن النظر إلى تتبع فلول الهاربين من موقعة الروضة، والقضاء على المعارضة التي باتت تؤرقه وتهدد إمامته بالسقوط بعد استقطابها لجمع لا يستهان به من مختلف القبائل، خاصة اليمانية منها، حيث سعى المعارضون إلى تجميع صفوفهم مرة أخرى في تصميم واضح، وصريح؛ لتحقيق مسعاهم في عزل الإمام راشد بن النظر.

---

1 - وادي عمق: أحد الأودية في ولاية الرستاق.

2 - أبو المؤثر، المصدر السابق، ص40. السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص221.

3 - أبو المؤثر، المصدر السابق، ص40.

4 - ابن رزيق، حميد بن محمد، الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين، تحقيق عبد المنعم عامر، ومحمد مرسي عبد الله (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1994م)، ص205، وسيشار إليه، ابن رزيق: الفتح.

(3) موقعة الطباقة[1]

بعد موقعة سوني، وما حققته قبائل اليحمد بقيادة شاذان بن الصلت بن مالك من نصر مؤقت في تلك الجولة، سار شاذا، حتى دخل منطقة الباطنة، ربما لجمع مزيد من الأنصار ثم ما لبث أن عاد إلى الرستاق ودخل وادي عمق، حيث لا تزال فلول قوات الإمام راشد بن النظر تستجمع قواها، خصوصاً بعد أن جاء إليهم مددٌ بقيادة عبيد الله بن سعيد بمن أجابه من الناس، والتقوا بشاذان بن الصلت وقواته، في موضع يقال له الطباقة، في أسفل وادي عمق، ودارت بينهم معركة حامية الوسيط، قُتل فيها من قتل، غير أن شاذان بن الصلت لقي هزيمة هذه المرة، الأمر الذي اضطره إلى الهروب من قبضة قوات الإمام راشد بن النظر التي لم تكن تفرق بين البريء وغير البريء[2].

ولتأكيد هذا الانتصار بعثوا قوادا من قبلهم إلى الرستاق لإحكام السيطرة عليها باستخدام وسائل القوة والترهيب، وكان من هؤلاء القواد، أبو الجلند بن معران، وكان سفيها قاطع طريق، حيث عرف عنه اللصوصية، وكذلك محمد بن أبي فضيل، عرف عنه سفك الدماء، وعبيد الله بن سعيد، الذي أُطْلق له العنان، وبسط يده بعمان "من غير صلاح، ولا وقار، ولا عفاف"[3].

1 - الطباقة: إحدى القرى التابعة لولاية الرستاق، وتقع عند مدخل وادي السحتن بولاية الرستاق، وتقع عند مدخل الوادي من الجهة الشمالية. انظر: وزارة الداخلية: المرشد، ص87.

2 - أبو المؤثر: الأحداث، ص40. السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص221. عبيدلي: الدولة العمانية، ص147.

3 - أبو المؤثر، المصدر السابق، ص41 - 42.

وهكذا نرى كيف كانت حروب الرستاق سجالاً بين كر وفر، إلا أنه لم يسفر عنها نتيجة حاسمة لكلا الطرفين المتحاربين، وقد راح ضحيتها الكثير من الأبرياء، وازدادت الأوضاع سوءاً، ونتج عنها اضطرابات وحالة من عدم الاستقرار، وعانى الناس من ويلات تعسف الولاة والعمال والقواد.

(4) موقعة نزوى

لم تكن الأعمال الشنيعة التي ارتكبها عمّال الإمام راشد بن النظر وقواده، خصوصاً ضد قبائل اليحمد اليمانية ومن حالفهم لتمر مرور الكرام، بل خلّفت وراءها تركة من الأحقاد والضغائن، جعلت العالِم موسى بن موسى، يتدخل هذه المرة ضد الإمام راشد بن النظر، بعد أن كان هو من أقدم على بتنصيبه، وقد علق أبو قحطان على ذلك بالقول: "فلم يزل موسى مع راشد، حتى بلغ الكتاب أجله، وأراد أن يبدي من عورته، وأن يهتك سره، فرجع على راشد، من بعد ما قدمه واختاره، فخلعه وفسقه، وبرئ منه، ودعا إلى حربه... ففعل به مثل ما فعل بالصلت بن مالك سواء، ودعا إلى عزله، وألّب عليه"[1].

يبدو أن هناك تنسيقا مسبقا بين قوى المعارضة، وموسى بن موسى الذي ضاق ذرعاً بما كان يسمعه من شكاوي عما كانت ترتكبه قوات الإمام راشد بن النظر من فضائع، حتى وصل الأمر إلى حالة من الاحتقان، مما دفع بموسى بن موسى هذه المرة، إلى محاولة استدراك الخطأ الكبير الذي ارتكبه بتعاونه مع راشد بن النظر، الذي لم يكن هو الآخر قادر على كبح جماح قواده

1 - أبو قحطان: "سيرة"، ص128.

الذين كانوا يرتكبون الأعمال الشنيعة باسمه، وعلى مسمع منه دون أن يحرك ساكنا، ومن ذلك ما ذكره أبو المؤثر، من أن الإمام راشد بن النظر كان قد نصح قواده في حروبهم مع شاذان بن الصلت أنْ يوفدوا إليه وفدا للاحتجاج عليه قبل سفك الدماء، غير أنهم لم يستجيبوا لنصيحته[1].

وتكرر ذات المشهد الدرامي بخروج موسى بن موسى إلى بلدة فرق القريبة من نزوى، بعد أن فشل الإمام راشد بن النظر في استرضائه، واستمالته من جديد، أما شاذان بن الصلت، قائد القوات المعارضة، فقد ذهب رأساً إلى مدينة نزوى عاصمة الإمامة، وفي الطرف الآخر، عسكر أنصار الإمام راشد بن النظر وقواته، وكان فيهم الحواري بن عبد الله، والوليد بن مخلد، ومن ناصرهما من القبائل في منطقة تعرف بسندان[2]، أما الإمام راشد بن النظر، فقد بقي في دار الإمامة، بانتظار ما ستسفر عنه المواجهة بخروج موسى بن موسى مع قوى المعارضة، لعزل الإمام راشد[3].

ولا شَّك أن خروج موسى بن موسى، مع المعارضة ومراقبته للأحداث عن كثب من معسكره بفرق، قد أضفى نوعا من الشرعية، كما أعطى انطباعا على أن إجراءات عزل الإمام راشد بن النظر، واختيار خليفة له تسير جنبا إلى جنب مع التدابير العسكرية، وكأن من قدر مدينة فرق أن تصبح محطة وجسر عبور إلى تغير السلطة مرة أخرى كما حدث مع الإمام الصلت.

1 - أبو المؤثر: الأحداث، ص46.

2 - سندان: منطقة بقرية سعال التابعة لولاية نزوى.

3 - أبو قحطان: "سيرة"، ص128 - 129. هاشم، مرجع سابق، ص272. عبيدلي: الدولة العمانية، ص148.

لم تنتظر قوات الطرفين كثيراً لتبدأ معركة فاصلة وخاطفة في ذات الوقت، انتهت بهزيمة أنصار الإمام راشد بن النظر وقواته، وعندها سارعت قوات المعارضة إلى حيث يوجد الإمام راشد، بدار الإمامة، فتم القبض عليه دون مقاومة تذكر، وتعرض للضرب، ثم أودع السجن[1].

وعلى إثر نتيجة موقعة نزوى تمّت مبايعة عزان بن تميم[2] إماماً على عمان، وقد عقد له بالإمامة موسى بن موسى، حيث قام خطيبا على المنبر على رؤوس الملأ يدعو لعزان بن تميم، ومنتقداً الإمام راشد بن النظر حيث قال: "نخلّي عمان لهذا الحلف-يعني راشد بن النظر"[3]- وكان ذلك بحضور عددٍ من العلماء، منهم عمر بن محمد القاضي، ومحمد بن موسى بن علي، وعزان بن الهزبر، وأزهر بن محمد بن سليمان[4]، وكان ذلك في يوم الثلاثاء، الثالث من شهر صفر سنة 277هـ/الموافق 2 مايو 890م[5].

بات من الواضح أنَّ اختيار الإمام عزان بن تميم جاء في وقت شهد فيه الموقف السياسي في عمان تدهوراً واضطرابا؛ وعليه كان الموقف يتطلب معالجة حكيمة لتوحيد الصفوف، واتخاذ إجراءات تتسم بالعقلانية، والقيام بمصالحة بين مختلف الفئات والقبائل؛ لطي صفحة الثأر التي احتدمت

1 - أبو قحطان "سيرة"، ص130. هاشم، مرجع سابق، ص272.

2 - الإمام عزان: هو عزان بن تميم بن صالح بن أحمد بن عزان الخروصي الأزدي، وداره المسفاة، وهي قرية في وادي بني خروص. انظر: ابن رزيق: "الصحيفة القحطانية"، ورقة 796.

3 - أبو المنذر: "سيرة"، ص441.

4 - الإزكوي، سرحان: الكشف، ص265. السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص243.

5 - العوتبي: الأنساب، ج2، ص319.

بينها، على اعتبار أن المصلحة العامة، والعيش بأمان واستقرار، ورخاء هو الأجدى بدلاً من النزاعات والحروب التي لا طائل من ورائها.

(5) **موقعة إزكي**

هي فصل آخر من فصول الحرب الأهلية، واستمرارا لتلك الخلافات، التي بدأها موسى بن موسى مع الإمام المنتخب، ذلك أن الإمام عزان بن تميم، وبحسب ما ذكر البسيوي، لم يكن هناك إجماع على إمامته، ولا إجماع على ولاية من قام بعقد الإمامة له من العلماء، حيث قال: "ولم نجد أهل الدار مجتمعين على ولاية العاقدين له، ولا صحة صفقته بأعلام المسلمين بالاتفاق عليه، وكانت عقدته مشكلة"[1].

بدأ الإمام عزان بن تميم عهده بعزل عامة ولاة سلفه راشد بن النظر، غير أنه استبقى موسى بن موسى في منصب القضاء[2]، وهو إجراء كان له ما يبرره في ظل الانتقادات المتزايدة التي كانت توجه إلى ولاة الإمام راشد بن النظر، الأمر الذي اعتبر حينها خطوة على طريق تصحيح مسار الأوضاع، واستعادة هيبة شخصية الإمام، في حين كان استبقاءه لموسى بن موسى لفترة مؤقتة بداعي عدم إثارة مواجهة مباشرة معه.

من جانب آخر نلاحظ أنَّ الإمام عزان بن تميم، سعى لإعادة الثقل السياسي إلى اليمانية من خلال توليتهم عدد من المناصب المهمة، لضمان

1 - البسيوي: "سيرة السؤال"، ص101.

2 - السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص243.

ولائهم، ومن هؤلاء، نبهان بن عثمان الذي كان له معديا[1]، في حين عين عزان بن الهزبر قائدا للأسطول البحري، كما عين الأزهر بن محمد بن سليمان واليا على صحار[2].

لم تكن تلك الإجراءات التي اتخذها الإمام عزان تروق للمناوئين له، كما أن علاقته مع موسى بن موسى لم تكن لتستمر طويلا، فهما شخصيتان قياديتان من الصعب أن يلتقيا، ويبدو أن كلاً منهم كان يضمر بداخله غير ما يظهر، فالإمام عزان بن تميم بشخصيته القوية، لم يكن ليسمح لموسى بن موسى بن علي الإزكوي، بأن يلعب نفس الدور الذي كان يلعبه في عهد راشد بن النظر، بتدخله في شؤون الإمامة.

في ضوء ذلك التخوف الذي استشعره الإمام عزان بن تميم، بادر بعزل موسى بن موسى من منصبه كقاضي للإمامة[3]، الأمر الذي اعتبره موسى بن موسى إهانة له، فخرج من مدينة نزوى عاصمة الإمامة، إلى مسقط رأسه بإزكي[4] وأدرك الإمام عزان بن تميم حينها الخطر الذي يمكن أن يشكله وجود موسى بن موسى، وكان قد خطط لعزل سلفه من الإمامة، لذا اتخذ زمام المبادرة هذه المرة للتخلص منه.

---

1 - المعدي: هو الذي يلي الأحكام بحضرة الإمام في بلده. انظر: الكندي، أحمد: المصنف، ج10، ص124، والمقصود به الشخص المسؤول عن تنفيذ أحكام الإمام.

2 - الكندي، محمد: بيان الشرع، ج4، ص 152. السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص244.

3 - أبو قحطان: "سيرة"، ص131. الإزكوي، سرحان: الكشف، ص266. ابن رزيق: "الصحيفة القحطانية"، ورقه 796. عبيدلي: الدولة العمانية، ص148.

4 - هاشم، مرجع سابق، ص273.

أدرك موسى بن موسى بن علي الإزكوي من جانبه، الخطر المحدق به، وأن نهاية مستقبله السياسي بات مهددا؛ لذا بادر هو الآخر فور عودته إلى مسقط رأسه بمكاتبة رؤساء القبائل النزارية يستنجد بهم، ويلتمس منهم النصرة على الإمام عزان بن تميم، أما الإمام عزان فقد بدأ في تجهيز جيش من القبائل اليمنية، متظاهرا بأنَّه يريد حرب الإحساء، فلما اجتمع الجيش بنزوى تخوف موسى بن موسى من الإمام عزان بن تميم، وبدأ يستعد لملاقاته بعد أن جمع المحاربين من القبائل النزارية، وغيرهم من القبائل[1].

لم يكن الإمام عزان لينتظر موسى بن موسى ليخرج إليه، إذ عاجله بجيش أطلق فيه كافة المسجونين[2] فساروا إلى إزكي، ودخلوا حجرة النزار حيث كان يتحصن موسى بن موسى، واعملوا القتل والأسر، والسلب والنهب في أهل إزكي، وفعلوا فيهم ما لم يفعله أحد من قبل، وقتل موسى بن موسى مع حصيات الردة، التي عند مسجد الحجر، من حلة الجنور، وكانت هذه الوقعة يوم الأحد 28 من شعبان سنة 278هـ/الموافق 5 ديسمبر 891م[3].

1 - السيفي، مرجع سابق، ورقه 25.

2 - لقد أثار الإمام عزان بن تميم بتصرفه ذلك الشكوك حول مشروعية ما أقدم عليه، وبدت عليه دوافع الانتقام، بعدما ارتكبه جيشه من إسراف في القتل ونهب وسلب وحرق، بل ذهب إلى أبعد من ذلك عندما أقدم على مكافأتهم وآواهم بدلا من معاقبتهم، وقد استنكر كثير من العلماء مثل تلك الأفعال منهم أبو الحواري محمد بن الحواري، وأبو المؤثر الصلت بن خميس الخروصي، وأبو قحطان خالد بن أبي قحطان الذي استشهد بالحديث النبوي الشريف: "من أحدث حدثا في الإسلام أو آوى محدثا فعليه لعنة الله. ولمزيد من التفاصيل انظر: أبو قحطان: "سيرة"، ص 132. الكندي، محمد: بيان الشرع ج4، ص158.

3 - الكندي، محمد: بيان الشرع ج4، ص179. الإزكوي، سرحان: الكشف، ص266. ابن رزيق: الفتح، ص205. السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص246 - 247. هاشم، مرجع سابق، ص273 - 274.

ومن أهم النتائج التي ترتبت على هذه الوقعة:

1 - توسيع شقة الخلاف بين النزارية واليمانية، حيث أبرز مقتل موسى بن موسى حقيقة الانقسام إلى تحالفين قبليين: عرب الشمال ويمثلهم النزارية والحدان، وبعض القبائل الأخرى من أصول يمنية، وعرب الجنوب من اليمانية يقودهم الإمام عزان بن تميم[1].

2 - فقد الإمام عزان بن تميم شعبيته، وأثار حفيظة العلماء ضده، فكان ذلك سببا رئيسيا ومبررا للثورة عليه، وهو ما أفضى بعد ذلك إلى موقعة القاع.

(6) **موقعة القاع**[2]:

ما أن لفظت موقعة إزكي أنفاسها بقتل موسى بن موسى الإزكوي حتى خرج الفضل بن الحواري القرشي النزاري ثائرا إلى ناحية السر، وخرج معه زياد بن مروان، كما التجأ الحواري بن عبد الله الحداني السلوتي إلى جبال الحدان، لتعبئة القبائل لقتال الإمام عزان، ثم أن الفضل بن الحواري انتقل إلى توام (البريمي حالياً) مستعيناً ببني عوف فأجابوه، ومن توام انتقلوا بمن تجمع معهم من القبائل الشمالية إلى مدينة ينقل من جبال الحدان، وهناك بايعوا الحواري بن عبد الله الحداني السلوتي إماما، واتفقوا على محاربة الإمام عزان بن تميم، ثم خرجوا إلى صحار نظرا لما كانت تمثله من أهمية كبيرة على الصعيدين السياسي والتجاري، فاستولوا عليها في يوم الجمعه

1 - هاشم، المرجع السابق، ص274. عبيدلي: الدولة العمانية، ص148-149.

2 - القاع: منطقة بالخيام من ظهر عوتب في صحار. انظر: العوتبي: الأنساب، ج2 ص322.

23 من شوال سنة 278هـ/الموافق 28 يناير 892م، وخطبوا من على منبرها للحواري بن عبد الله الحداني السلوتي[1]، كل ذلك سار بوتيرة متسارعة بعد أقل من شهرين تقريباً من موقعة إزكي.

ما أن سمع الإمام عزان بن تميم بخروجهم وحشدهم حتى وجه إليهم جيشا كبيرا من اليمانية، وقد أوكل قيادته إلى الأهيف بن حمحام الهنائي زعيم بني هناءة، كما خرج معه من القادة سليمان بن عبد الملك بن بلال السليمي على رأس ولد مالك بن فهم، والصلت بن نصر بن المنهال العتكي الهجاري على العتيك، وشاذان بن الصلت بن مالك الخروصي وفهم بن وارث على اليحمد[2]، ومن الملاحظ أن معظم قوات الإمام عزان بن تميم تشكلت من القبائل اليمنية، التي اندحرت في موقعة الروضة[3]، حيث وجدت تلك القبائل الفرصة مواتية؛ للأخذ بثأرها من النزارية، التي سبق وأن حرضها الشاعر ابن دريد الأزدي بقصائده الحماسية الداعية إلى إثارة العصبية القبلية.

خرج جيش الإمام عزان بن تميم إلى منطقة الباطنة، وكان معسكرهم في صحار، وسرعان ما التقوا بجيش الحواري بن عبد الله بالخيام من ظهر عوتب، بموضع يسمى القاع، ودار بين الطرفين معركة شرسة، حيث اتّبع الأهيف بن

1 - العوتبي، المصدر السابق، ج2، ص320. الإزكوي، سرحان: الكشف، ص266 - 267. هاشم، مرجع سابق، ص276. عبيدلي: الدولة العمانية، ص149. الشعباني، محمد بن عبد الله. المرجان في نسب سامة بن لؤي وقبائلهم بعمان، تحقيق خليفة بن حمد السعدي، بحث غير منشور (وزارة التراث والثقافة، مسقط. د.ت)، ص 47.

2 - العوتبي: الأنساب، ج2، ص319. الإزكوي: الكشف، ص267.

3 - هاشم، مرجع سابق، ص276.

حمحام الهنائي، بخبرته العسكرية تكتيكا صارما في إدارة المعركة، حيث حملت قبائل اليحمد والعتيك على الميمنة والقلب، وبنو هناة وسائر ولد مالك بن فهم على الميسرة، وانتهى الصراع بهزيمة النزارية، وقد قتل منهم خلق كثير، في مقدمتهم الفضل بن الحواري، والحواري بن عبد الله، وغيرهم من وجوه وزعماء العشائر، كما تفرق شملهم.

بعد انتهاء المعركة تمكن محمد بن القاسم السامي[1]، من الفرار إلى توام (البريمي)، ولحق به بشير بن المنذر، اللذان خرجا بعد ذلك إلى البحرين لطلب النصرة من الوالي العباسي آنذاك محمد بن نور[2]، أما خسائر اليمانية فكانت قليلة إذا ما قورنت بخسائر القبائل النزارية[3]، وكانت هذه الموقعة يوم الاثنين 26 من شوال سنة 278هـ/الموافق 31 يناير 892م[4].

يمكن أن نجمل النتائج التي ترتبت على موقعة القاع بشكل عام على النحو التالي:

1 - عمّقت الانقسام القبلي، وكانت بما لا يدع مجالا للشك حرب ثأرية بين النزارية واليمانية، ومن تحالف معهما.

---

1 - محمد بن القاسم: هو محمد بن القاسم بن المنبه بن ربيع بن حاتم ينتمي نسبه إلى سامة بن لؤي بن غالب، وذكر المباركبوري بأنه أقام دولة في عمان، ودولة في ملتان. للمزيد انظر: المباركبوري، أبو المعالي أطهر، رجال السند والهند إلى القرن السابع (دار الأنصار، القاهرة، 1977م)، ص222.

2 - السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص253. هاشم، المرجع السابق، ص278. عبيدلي: الدولة العمانية، ص149.

3 - حول تفاصيل المعركة وخسائرها انظر: العوتبي: الأنساب، ج2 ص321. السالمي: التحفة، ج1، ص252 - 253. الشعباني، مرجع سابق، ص48.

4 - العوتبي، المصدر السابق، ج2، ص322.

2 - لأول مرة في تاريخ الإمامة الإباضية يتم تنصيب إمامين في وقت واحد، عندما بايع الفضل بن الحواري للحواري بن عبد الله السلوتي بالإمامة في صحار، وهي تعد أول بادرة في محاولة انتخاب إمام من الطائفة النزارية، وقد جرت العادة على أن يكون الإمام من اليمانية، وقاضي الإمام أو رئيس أهل الحل والعقد من النزارية، وذلك في تقاسم عادل للسلطة بين الطرفين دأبوا عليه منذ تأسيس الإمامة، وعليه كان من الطبيعي أن تؤدي ظاهرة تنصيب إمامين في نفس الفترة إلى تدهور الإمامة ونشوب الحرب الأهلية[1].

3 - أصبحت الكلمة العليا لرؤساء القبائل وليس للإمامة[2]، وقد أضعف ذلك موقف الإمام عزان وقدرته على التصدي لأي تهديد خارجي، وهذا ما حدث -كما سنرى لاحقا- عندما فشل في التصدي لحملة محمد بن نور سنة 280هـ/893م.

4 - عجلت بانهيار الإمامة الإباضية التي بدأ التآكل يصيبها من الداخل، منذ عزل الإمام الصلت بن مالك، وبعد أن فقدت السلطتين التشريعية والتنفيذية هيبتها أمام طموحات زعماء القبائل، وتنازلت بقصد أو بدون قصد عن المبادئ التي قامت من أجلها الإمامة، في إقامة دولة الحق والعدل.

عبر أبو قحطان عن تلك الحالة بالقول: "فغير أهل عمان إلا من شاء الله، وطلبوا الدنيا، وتنازعوا الدولة بينهم؛ لطلب الملك، فبعث الله عليهم من هو

1 - Wilkinson, The Imamate traditional of Oman (Cambridge university press, London, 1987), P163.

2 - العقيلي، مرجع سابق، ص219.

أطلب للدنيا والملك منهم، فما اعتبروا ولا عقلوا"[1]، وفي موضع آخر قال: "ثم جعلوا الإمامة وفرضها وما أوجب الله فيها على أهلها لعبا ولهوا.."[2].

وخلاصة القول ومن خلال الحديث عن أحداث الحرب الأهلية والاضطرابات القبلية التي نشبت في أعقاب عزل الإمام الصلت بن مالك، والتي استمرت زهاء ما يقرب من سبع سنوات، أي منذ عام 273هـ/886م - 280هـ/893م، يمكننا الخروج بحقيقة مفادها أن أية محاولة لتغيير السلطة دون شرعية وإجماع فإن مصيرها الفشل.

جلب الصراع القبلي ويلات لم تنطفئ جذوتها لفترة طويلة من الزمن، كل ذلك كان على حساب الاستقرار والأمن، ومن جانب آخر كان ذلك الصراع سبباً في ظهور الفساد بين رؤوس القبائل وزعمائها، الأمر الذي أضعف الإمامة، بتغلبهم على الأئمة وتدخلهم في السلطة، وأصبح تولية الإمام لُعبةً بينهم، فما أن يولوا إماما حتى يعزلوه، ومن هنا يتضح لنا كيف كانت القبلية تشكل خطرا عملت على "إزاحة الفكر السياسي الأباضي عن التطبيق المثالي، وترك له بعض القشور السياسية يتحرك من خلالها.. والقبيلة التي أعانت الإباضية في الوصول إلى عمان وإلى الحكم، هي نفسها أوهنت المذهب الأباضي، وأزاحته عن ممارسته السياسة بالطريقة التي يرتضيها علماؤه.."[3].

وفيما يتعلق بالحرب الأهلية، هناك نقطة جديرة بالتوقف عندها تتعلق

1 - أبو قحطان: "سيرة"، ص133.

2 - المصدر نفسه

3 - شيبه، مرجع سابق، ص259.

بنظرة الكتابات الأجنبية ذات الطابع الإستشراقي للحرب الأهلية في عمان ومن تلك الكتابات مثلاً ما ذكره مايلز عندما صور تلك الحرب بأنها كانت حرب مذهبية بين السنة والإباضية، وكيف أن السنة قد حُرِموا على حد زعمه من المشاركة السياسية، وأن الفئات الإباضية قد أساءت معاملتهم، وهذا ما دفع بالطوائف السنية في النهاية إلى طلب تدخل الخلافة العباسية في بغداد لنجدتهم، ليس هذا فحسب، بل كان يعتقد خطأً بأن النزارية كانوا يمثلون الطائفة السنية[1].

ويتفق الباحث مع رأي الدكتور عصام الرواس في تفنيده لمثل تلك الادعاءات، عندما أشار إلى أن تبريرات مايلز غير صحيحة، وأن بني سامة وغيرهم من زعماء القبائل النزارية، لعبوا دورا كبيرا في تحركات الإباضية، وكانوا ضمن أعداد كبيرة مميزة من شيوخ الإباضية وعلمائهم ممن سعوا إلى تأسيس الإمامة في عمان، وأن ذلك التشابك والصراع الذي حدث، لم يكن بين السنة والإباضية، وإنما كان بين الإباضية والإباضية أنفسهم[2].

إن مثل تلك الكتابات، يجب تأخذ بحذر سواء كانت بقصد أو بغير قصد؛ نظرا لما تحمله من تشويه للحقائق، قد يكون لها تأثيرات سلبية كتعميق الخلافات المذهبية في بلد تتعايش فيه الأديان والمذاهب دون تفرقة منذ القدم؛ فموقع عمان ساهم في انفتاحها الحضاري على مختلف الشعوب المجاورة، وكانت موطن جذب للعديد من الهجرات.

1 - مايلز، مرجع سابق، ص 91، 86.

2 - Al-Rawas, op. cit. p184.

ثانيا: التدخل الخارجي

كانت الحرب الأهلية التي ابتليت بها عمان بعد عزل الإمام الصلت بن مالك، من أهم العوامل التي مهدت للتدخل الأجنبي، إذ لم تعد هناك سلطة مركزية موحدة قادرة على إعادة الوحدة، وضمان الأمن والاستقرار، ولديها القدرة على التصدي لأي عدوان خارجي.

ومن الجدير بالذكر أن عمان ظلت مستقلة عن مركزية الخلافة الإسلامية التي تمثلها بغداد في عهد بني العباس، وذلك منذ تأسيس الإمامة الإباضية الثانية سنة 177هـ/793م، وحتى سنة 280هـ/893م.

لم تذكر المصادر أي محاولة من جانب الخلافة لاستعادة السيطرة على عمان، باستثناء محاولة عيسى بن جعفر بن سليمان، في عهد الخليفة العباسي هارون الرشيد سنة 189هـ/804م، وكان ذلك في إمامة الوارث بن كعب الخروصي، الذي تصدى لهذه المحاولة، وتم أسر عيسى بن جعفر ثم قتل بعد ذلك في صحار دون علم الإمام[1].

- 255

1

256. السالمي، عبد الله، التحفة، ج1 ص118 - 119.

1 - حملة محمد بن نور[1] على عمان سنة 280هـ/893م:

في أعقاب موقعة القاع وانهزام النزارية، وبعد أن تمكن محمد بن القاسم السامي وبشير بن المنذر من الهروب من أرض المعركة، واجتماعهم في توام (البريمي)، عقدوا العزم على التوجه إلى البحرين، وكان بها يومئذ محمد بن نور عاملاً للخليفة العباسي المعتضد بالله، حيث شكيا إليه ما أصابهم، وطلبا منه العون والمساعدة ونصرتهم، وأطمعاه -كما يقول العوتبي- في أمور جليلة[2]، دون أن يحدد لنا ماهية تلك الأمور، وإن كانت على ما يبدو تدور حول المنافع المادية، وإيجاد موطئ قدم لبني العباس في عمان؛ نظرا لما كانت تتمتع به عمان آنذاك من خيرات وفيرة، وتجارة رائجة.

يأتي اختيار محمد بن القاسم السامي، وبشير بن المنذر للبحرين وجهة لهما؛ من منطلق تلك العلاقات الممتدة منذ زمن بين البحرين وعمان، فكثيرا ما كانت عمان والبحرين تشكلان منطقة واحدة في التقسيم الإداري بالنسبة للدولة الإسلامية، هذا عدا كون البحرين تشكل مركز استيطانٍ للعديد من

1 - تبقى شخصية محمد بن نور مجهولة إلى حد ما، حيث لم نعثر على ترجمة له في المصادر العامة، وقد أورد الطبري على أن اسمه محمد بن ثور. انظر: الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك، ج10، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (دار سويدان، بيروت، 1967م)، ص33. أما المسعودي فقد ذكر أن اسمه أحمد بن ثور. انظر: المسعودي، أبي الحسن علي بن الحسين، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج4، شرح وتقديم مفيد محمد قميحة، (دار الكتب العلمية، 1986م)، ص270، وسيشار إليه، المسعودي: مروج الذهب. أما المصادر العمانية فتطلق عليه محمد بن بور لما أحدثه من الدمار والخراب.

2 - العوتبي: الأنساب، ص322.

قبائل الشمال (النزارية)[1]، وبالتالي كانا على ثقة من الحصول على دعم الوالي العباسي، واستجابته لنداء النجدة الذي جاءا من أجله.

وكالعادة لا تمدنا المصادر الإسلامية العامة بتفاصيل حول ما كان يحدث في عمان، رغم أن غزو محمد بن نور لعمان يعد حدثا مهما، بالنسبة للخلافة العباسية في بغداد، كونها استعادت السيطرة على هذا الإقليم، الذي ظل لفترة طويلة يتمتع باستقلال ذاتي، فالطبري اكتفى بإشارة بسيطة عن حملة محمد بن نور، وذلك في معرض حديثه عن حوادث سنة 280هـ/ 893م، حين ذكر: "أن فيها افتتح محمد بن ثور عمان، وبعث برؤوس جماعة من أهلها"[2]، وكذلك واقتبس ابن الأثير من الطبري نفس الرواية حرفيا[3]. كما تطرق إليها ابن حوقل بشيء من الاختصار[4]، أما المسعودي فقد التبس عليه الأمر عندما جاء برواية منافية للواقع تماما، عندما ذكر أن الإمام الذي قتله محمد بن نور هو الصلت بن مالك، الذي كان قد توفي قبل هذه الحادثة بخمس سنوات، عدا المبالغة في عدد القوات المدافعة من الإباضية ممن تصدوا لحملة محمد بن نور وعددهم 200 ألف على حد زعمه[5].

1 - حول ارتباط عمان والبحرين إداريا بالدولة الإسلامية، والعلاقة القديمة بينهما، انظر: فوزي، فاروق عمر، الخليج العربي في العصور الإسلامية (الإمارات العربية للنشر والتوزيع، دبي، 1983م)، وسيشار إليه، فوزي: الخليج العربي، ص 70. البلوشي، إبراهيم عطا الله، بلاد البحرين في العصر العباسي الثاني (المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2002م)، ص260.

2 - الطبري، مصدر سابق، ج10، ص33.

3 - ابن الأثير، مصدر سابق، ج7، ص464.

4 - ابن حوقل، أبي القاسم، كتاب صورة الأرض (دار مكتبة الحياة، بيروت، 1979م)، ص45.

5 - حول تفاصيل هذه الرواية راجع المسعودي: مروج الذهب، ص244. هاشم، مرجع سابق، ص282.

ما أن وصل محمد بن القاسم، وبشير بن المنذر إلى البحرين حتى استقبلهما محمد بن نور، وتداولوا الوضع فيما بينهم، وبدا محمد بن نور مقتنعا بفكرة إرسال حملة إلى عمان، منتهزا فرصة النزاع والشقاق بين أهلها، غير أنه أوعز إلى محمد بن القاسم بالذهاب إلى بغداد، واستئذان الخليفة العباسي المعتضد بالله، مستبقيا على بشير بن المنذر، في انتظار ما ستسفر عنه تعليمات الخليفة الذي استقبل بدوره محمد بن القاسم وعلم مبتغاه، ونجح محمد ابن القاسم في استخراج عهد من الخليفة إلى واليه على البحرين محمد بن نور يحثه فيه على تجهيز حملة عسكرية ليتمكن من خلالها بسط نفوذه على عمان[6].

بعد أن عاد محمد بن القاسم إلى البحرين ومعه عهد الخليفة المعتضد، شرع محمد بن بور بتجهيز حملة عسكرية قوامها 25 ألفاً، بينهم 3,500 فارس مجهزين بالدروع، وهم يشكلون سائر القبائل خصوصاً النزارية منها، كما خرج معهم جمع غفير من قبائل طيء الشامية، وفي ذلك قال كاتب محمد بن نور شعرا:[7]

أمـن مبلـغ عنـا عمـان وأهلهـا

مقـالا تنقـاه حكيـم مجـربُ

6 - العوتبي: الأنساب، ج2، ص322. الإزكوي، سرحان: الكشف، ص270. الباروني، أبي الربيع، مختصر تاريخ الإباضية (مكتبة الضامري، السيب، 2003م)، ص69.

7 - الإزكوي، المصدر السابق، ص270-271.

إلى أن قال:

كأني بأهل الدين قد ندبوا لكم
فوارس لا زالت لدى الرجل تطلبُ

فوارس من أبناء عدنان كلها
لملك فتى العباس ترضى وتغضبُ

سرعان ما اتصل الخبر بأهل عمان، الأمر الذي أدى إلى وقوع الاضطرابات، والانقسامات بدل توحيد الصفوف لمواجهة الخطر الداهم، والوقوف إلى جانب الإمام؛ للتصدي لهذه الحملة[1].

مع ما خلّفه خبر وصولِ حملة محمد بن نور من تعميق للخلافات بين النزارية واليمانية، فقد بدت حالة من الخوف والهلع في المناطق الساحلية من منطقة الباطنة، وخصوصاً فخرج كثير منهم بأموالهم وذراريهم، إلى المناطق المجاورة لهم كهرمز، وسيراف، وشيراز، والبصرة، وغيرها من البلاد[2]، التي اعتادوا السفر إليها بحكم اشتغالهم بالتجارة.

كان أبرز الخارجين سليمان بن عبد الملك بن بلال السليمي بأولاده وقومه، مُتخذا من هرمز مكان إقامة له، ثم اتخذها وطنا، إلى أن مات بها، وبقي فيها

1 - العوتبي، المصدر السابق، ج2، ص322. هاشم، مرجع سابق، ص280. البلوشي، مرجع سابق، ص261.

2 - العوتبي: الأنساب، ج2، ص322. هاشم، المرجع السابق، ص280.

أبناؤه وأحفاده من بعده[1]. وقد جاء اختيار سليمان بن عبد الملك لهرمز كونها قريبة من عمان، وكان استقراره فيها امتداداً للوجود العربي هناك[2].

لا تشير المصادر إلى السنة التي خرج فيها محمد بن نور على رأس جيشه إلى عمان، ولا إلى المدة التي استغرقها، في الوصول إليها، وهل كانت حملة بحرية أم برية؟ غير أن مايلز يعتقد أن التجهيز للحملة استغرق خمسة أشهر، وإنها انقسمت إلى فرقتين تحركت إحداهما بحرا من البصرة، والأخرى كانت برية بقيادة محمد بن نور، سالكةً طريق البر من الإحساء، وقد وصلت إلى أبوظبي (حاليا)، ومنها إلى توام (البريمي)، وهناك التقت بالفرقة الأخرى القادمة عن طريق البحر وكانت قد وصلت إلى جلفار قبل ذلك[3].

رغم اضطراب الأوضاع السياسية، إلا أن الحملة العباسية واجهت مقاومة باسلة في جلفار، لكنها أنها نجحت في الاستيلاء عليها، ومن جلفار انتقلت إلى توام (البريمي) التي وصلتها يوم الأربعاء 6 من محرم سنة 280هـ/ الموافق 28 مارس 893م، بعد مواجهات كانت بالرحا، وهكذا استولى محمد بن نور على منطقة السر[4]، ثم استعد للتوجه إلى نزوى عاصمة الإمامة بعد أن

1 - العوتبي، المصدر السابق، ج2 ص322 - 323. ابن رزيق: الفتح، ص207. ولسون، أرنولد، تاريخ الخليج، ترجمة محمد أمين عبد الله، ط3 (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1988م)، ص44 - 45. الحاج، عزيز، العلاقات العمانية-العراقية عبر التاريخ (دار الحكمة، لندن، 2003م).

2 - العاني، عبد الرحمن عبد الكريم، دور العمانيين في الملاحة والتجارة الإسلامية حتى القرن الرابع الهجري (دار الحكمة، لندن، 2003م)، ص138.

3 - مايلز، مرجع سابق، ص94. هاشم، مرجع سابق، ص281.

4 - منطقة السر: تطلق على منطقة الظاهرة، وتشمل عدة بلدان، وأهم مدنها: عبري، ينقل، ضنك. انظر: وزارة الداخلية: المرشد، ص21.

عبأ قواته بمن انظم إليه من القبائل النزارية؛ لمواجهة الإمام عزان بن تميم[1].

لقد أدرك الإمام عزان بن تميم، صعوبة مواجهة محمد بن نور في نزوى، خصوصاً بعد تخاذل الناس عن نصرته، إما خوفا أو تشفياً به، بعد الأعمال التي ارتكبها جيشه في موقعة إزكي، هذا غير ما عانوه من حرب أهلية، استمرت ما يقرب من سبع سنوات، والتي راح ضحيتها عدد كبير.

دخل محمد بن نور مدينة نزوى دون مقاومة تذكر بعد أن خرج الإمام عزان بن تميم منها متوجها إلى سمد الشأن[2] يلتمس النصرة من القبائل اليمنية في المنطقة الشرقية[3].

ثم أن محمد بن نور لحق بالإمام عزان بن تميم إلى سمد الشأن، وكان دليله إلى هناك القبائل العمانية النزارية التي التحقت بجيشه، إما رغبة أو رهبة، ودارت بين الطرفين معركة كبيرة، قتل على إثرها الإمام عزان بن تميم، وعدد كبير من أتباعه من بينهم 400 عالم[4] وهو رقم قد يكون مبالغ فيه، وكان ذلك يوم الأربعاء 25 من صفر سنة 280هـ/ الموافق 16 مايو 893م.

لم يكتفِ محمد بن نور بمقتل الإمام عزان بن تميم، بل بعث برأسه إلى

---

1 - الإزكوي، سرحان: الكشف، ص272. ابن رزيق: "الصحيفة"، ورقة 798. هاشم، مرجع سابق، ص281.

2 - الإزكوي، المصدر السابق، ص272. هاشم، المرجع السابق، ص281.

3 - السيفي، مصدر سابق، ورقة 30.

4 - الحارثي، سالم بن حمد، العقود الفضية في أصول الإباضية (د. ن، د. م، د. ت)، ص256، وسيشار إليه، الحارثي، سالم: العقود.

الخليفة المعتضد[1] كدليل على انتصاره، معلناً بذلك سقوط الإمامة في عمان وخضوعها لسلطة الدولة العباسية بعد استقلال دام لأكثر من قرن من الزمان.

بعد الانتصار الذي حققه محمد بن نور في معركة سمد الشأن، عاد إلى نزوى فارضا سلطانه عليها، إلا أن الأهيف بن حمحام الهنائي أحد القادة العسكريين في جيش الإمام الذي يبدو أنه نجا، فبدأ الاتصال سرا بشيوخ عمان وقبائلها يدعوهم لمحاربة محمد ابن نور وإخراجه من عمان، وإعادة السيادة إلى أهلها، وقد نجح الأهيف في تكوين جيش كبير، وخرج به لقتال محمد بن نور، وما إن سمع محمد بن نور بذلك الجيش حتى خرج من نزوى هاربا ومتوجهاً إلى المنطقة الساحلية، وتمكن الأهيف من استعادة عاصمة الإمامة، ثم أخذ في مطاردة محمد بن نور الذي كان قد وصل إلى دما[2] (السيب حاليا).

لم تدم المطاردة كثيراً، حيث اشتبك الأهيف مع محمد بن نور وقواته في دما ودارت بينهم معركة كبيرة، كان الغلبة فيها هذه المرة للعمانيين، وكاد الأهيف يحقق انتصاراً على القوات الغازية؛ لولا المدد الذي جاء به أبو عبيدة بن محمد السامي[3] من القبائل المضرية لإنقاذ موقف محمد بن نور، فانقلبت بذلك موازين القوى لصالح القوات الغازية وحلفائهم من المضرية،

1 - الإزكوي، سرحان: الكشف، ص272. السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص259 - 260. مايلز، مرجع سابق، ص96. هاشم، مرجع سابق، ص281 - 282.

2 - الإزكوي، المصدر السابق، ص272-273. ابن رزيق: الفتح، ص207. السالمي، المصدر السابق، ج1 ص260. هاشم، المرجع السابق، ص283.

3 - لا تشير المصادر، ولا حتى المراجع الحديثة إلى شخصية أبو عبيدة، وهل هو من عمان، أم من بلاد الشام حيث يذكر ابن رزيق اسمه على أنه أبو عبيدة بن محمد الشامي نسبة إلى الشام، انظر: ابن رزيق: "الصحيفة القحطانية"، ورقه 798.

وقتل في المعركة الأهيف بن حمحام الهنائي وتفرق أتباعه، ويقال أن منير بن النير الريامي[4] كان من جملة الذين قضوا في موقعة دما، وكان ذلك في يوم الأربعاء 26 من ربيع الآخر سنة 280هـ/ الموافق 13 أغسطس 893م[5].

بعد القضاء على المقاومة العمانية، التي قادها الأهيف بن حمحام الهنائي عاد محمد ابن نور إلى نزوى عاصمة الإمامة، ولكن هذه المرة بقبضة من حديد، حيث عاث في البلاد فسادا، وتنكيلا بأهلها، وارتكب من الفضائع ما لا يصدقه العقل من قتل وسلب ونهب، وقطع الأيدي والأرجل والآذان، وسمل الأعين، كما أحدث الخراب والدمار ليس في نزوى فحسب بل حتى في المناطق المجاورة، من ذلك حرق المكتبات التي كانت تضم أعداد كبيرة من الكتب والمؤلفات العمانية، كما قام بتدمير العديد من القنوات المائية والأفلاج[6] التي تعد عصب الحياة الزراعية في عمان، حتى أن السيابي شبهه بالحجاج بن يوسف الثقفي وقال عنه: "الحجاج الثاني"[7]. كما جاءت تسميته ابن بور نظراً لما أحله من الخراب والبوار.

4 - منير بن النير: انظر ترجمته في: مجهول، "تواريخ العلماء ومعرفة أسمائهم وكناهم وبلدانهم"، (وزارة التراث والثقافة، مسقط)، مخطوط رقم 2424، ورقة 7. السيابي، سالم بن حمود، إزالة الوعثاء عن أتباع أبي الشعثاء، تحقيق سيدة إسماعيل كاشف (مسقط، وزارة التراث القومي والثقافة، 1979)، ص43. هذا ويرى البطاشي أن هناك لبسا بين منير بن النير أحد حملة العلم من البصرة إلى عمان وبين منير الآخر الذي قتل في موقعة دما مع الأهيف بن حمحام الهنائي سنة 280هـ/893، انظر: البطاشي، مرجع سابق، ص225-228.

5 - الإزكوي، سرحان: الكشف، ص273. السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص273. السيابي، سالم: عمان عبر التاريخ، ج2، ص184-185. هاشم، مرجع سابق، ص283.

6 - الكندي، محمد: بيان الشرع، ج68، ص166. الإزكوي، المصدر السابق، ص 273.

7 - السيابي، سالم: عمان عبر التاريخ، ج2، ص182.

2 - الأحوال السياسية في عمان بعد حملة محمد بن نور

بعد أن وطّد محمد بن نور سلطانه في سائر أنحاء عمان قرر العودة إلى البحرين، دون أن تمدنا المصادر العامة بأية معلومات عن بالمدة التي بقى فيها في عمان حتى رحيله عنها. واكتفى الإزكوي بالإشارة إلى تعين محمد بن نور لأحمد بن هلال[1] عاملا له على عمان، وأنَّه اتَّخذ من بُهلا مقراً له، وعين الولاة على سائر عمان بما فيها مدينة نزوى، حيث جعل عليها رجلا يقال له بيحرة، ويكنى أبا أحمد، ولم تمض فترة طويلة على وجوده في نزوى حتى ثار أهلها عليه وقتلوه[2]. ولذلك كانت العلاقة بين نزوى والعباسيين مضطربة، ولا تتعدى جباية الأموال من أهلها، واستمر الحال على ذلك حتى سنة 320هـ/932م، عندما تم مبايعة سعيد بن عبد الله بن محمد بن محبوب بالإمامة[3].

من ناحية أخرى فإن الفترة التي تولى فيها أحمد بن هلال أمر عمان عاملا من قبل الوالي العباسي محمد بن نور غير واضحة المعالم من حيث بدايتها، وكل ما طالعتنا به المصادر عبارة عن درهم عباسي يحمل اسم المقتدر بالله وأحمد بن هلال ضرب سنة 305هـ/917م[4]، كما ذكر ابن الجوزي أنه في سنة 305هـ-917م، ورد على السلطان- ويقصد به الخليفة العباسي المقتدر(295

1 - لم تسعفنا المصادر، وكتب التراجم بترجمة لشخصيته.

2 - الإزكوي، سرحان: الكشف، ص276.

3 - هاشم، مرجع سابق، ص285.

4 - العش، محمد أبو الفرج، النقود العمانية من خلال التاريخ الإسلامي، سلسلة تراثنا، ع54 (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1984)، ص18.

- 320هـ/908 - 932م) - هدايا وصفها بالجليلة من أحمد بن هلال صاحب عُمان، وفيها أنواع الطيب، ورماح وطرائف من طرائف البحر، وطائر أسود يتكلم بالفارسية والهندية...، وظباء سود[1].

يرجِّح أبو عزة أن الذي حمل الهدية التي بعث بها أحمد بن هلال إلى الخليفة العباسي المقتدر، شخص يدعى هارون بن محمد الضبي[2]، وأنه كان بمثابة سفير مقيم لدى مدينة السلام عاصمة الخلافة العباسية، بعد أن ربط بين السَنة التي وصلت فيها الهدية إلى الخليفة العباسي وبين السنة التي دخل فيها هارون بن محمد عاصمة الخلافة وهي سنة 305هـ/917م[3]، ثم أن القفطي وهو يترجم لشخص أسمه الحسن بن بشر الآمدي ذكر أنه "كان يكتب بمدينة السلام لأبي جعفر بن هارون بن محمد الضبي خليفة أحمد بن هلال صاحب عمان بحضرة المقتدر بالله"[4].

أما بالنسبة لأسرة بني سامة الطامحة إلى السلطة، والتي كانت المحرك الرئيسي للأحداث، فليس هناك ما يؤكد بسط سلطتها على عمان، ولم تطالعنا المصادر عن مصير محمد بن القاسم، الذي استنجد بالعباسيين، لكن في

1 - ابن الجوزي، جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق سهيل زكار، ج8 (دار الفكر، بيروت، 1995م)، ص8.

2 - هو أبو جعفر هارون بن محمد الضبي، من أهل عمان سكن بغداد. للمزيد حول ترجمته انظر: البغدادي، مصدر سابق، ص49 - 50.

3 - أبو عزة، عبد الله، الخليج العربي في العصر الإسلامي دراسة تاريخية وحضارية (مكتبة الفلاح، الكويت، 2001م)، ص153.

4 - القفطي، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف، أنباه الرواة على أنباء النحاة، ج1، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1981م)، ص288.

المقابل لا نشك في أن أسرة بني سامة قد أصابت مغنماً، من جراءِ تعاونها مع الخلافة العباسية في تلك الفترة، ولا نستبعد أن يكونوا قد تولوا بعض الأقاليم كصحار، وجبال الحدان، وتوام، ومنطقة السر (الظاهرة بشكل عام). وفي هذا الإطار يذكر السالمي: "أن الجبابرة تغلبوا على أهل عُمان يسومونهم سوء العذاب أربعين سنة، وذلك بعد حروب محمد بن بور، ولعل هؤلاء الجبابرة كانوا من بني سامة، وهم عشيرة موسى بن موسى"[1]، وهذا يعني أنه كان لهم نفوذا ما، وقد استمر نفوذهم مرتبط بدولة الخلافة العباسية حتى سنة 316هـ/928م، كما دلت على ذلك العملات النقدية المكتشفة[2].

أشارت المصادر العمانية في معرض حديثها عن تلك الفترة المضطربة، منذ انهيار الإمامة علي يد محمد بن نور سنة 280هـ/893م إلى تنصيب عدد من الأئمة كان أولهم محمد بن الحسن الذي تم تنصيبه في مدينة نزوى سنة 282هـ/895م، بعد قتل واليها بيحرة من قبل أحمد بن هلال[3].

توالى بعد ذلك تنصيب الأئمة على فترات متفاوتة، وفي ظروف سياسية غير مستقرة، حتى الأئمة أنفسهم لم يكونوا قادرين على الإمساك بزمام الأمور، وتوحيد البلاد وطرد الغزاة، والمتسلطين من الولاة والأمراء، بل أن بعضهم تولى الإمامة لأكثر من مرة حيث كان يعزل ثم ينصب مرة أخرى، وبعضهم وافته المنية، وبعضهم عقد لهم بالإمامة مع وجود إمام آخر في

1 - السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص263.

2 - العش، مرجع سابق، ص19.

3 - الإزكوي، سرحان: الكشف، ص 275. السالمي، المصدر السابق، ج1، ص265.

منطقة أخرى، -وهكذا كان الحال- حتى أن الإزكوي علّق على أحوال الأئمة في تلك الفترة بالقول: "وأظن هؤلاء الأئمة المنصوبين من بعد الصلت بن مالك، لم تدن لهم جميع عمان، ولم يجز سلطانهم فيها، وإنما كانوا في بعض البلدان دون بعض، وعلى أحد من القبائل دون أحد، ولم تتألف كلمة أهل عمان، ولا اجتمعوا على إمام من بعد الفتن التي وقعت بينهم"[1] وفيما يلي جدول يوضح الأئمة الذين تم تنصيبهم آنذاك[2].

م	اسم الإمام	السنة
1	محمد بن الحسن الخروصي	282هـ/895م
2	الصلت بن القاسم (بيعتين)	-
3	عزان بن الهزبرالمالكي	285هـ/898م
4	محمد بن يزيد الكندي	-
5	الحكم بن الملا البحري (بيعتين)	-
6	عبد الله بن محمد الحداني (أبو سعيد القرمطي)1(3)	286هـ/899م
7	الحسن بن السحتني	-
8	الحواري بن مطرف الحداني (بيعتن)	292هـ/904م
9	عمر بن محمد بن مطرف	300هـ/912م

ويمكن القول أنّ أولئك الأئمة اضطروا إلى الاعتراف بالأمر الواقع، ولم

1 - الإزكوي، سرحان: الكشف، ص280.

2 - لمزيد من التفاصيل انظر: الإزكوي، المصدر السابق، ص276 - 278. السالمي، عبد الله: التحفة، ج1 ص269 - 274. زامباور، معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، إخراج وترجمة محمد حسن بك وحسن أحمد محمود وآخرون (دار الرائد العربي، بيروت، 1980)، ص191.

يملكوا خياراً في قبول السيطرة العباسية، مع حرصهم في الوقت ذاته على الإبقاء على شكل من أشكال نظام الإمامة، وإن لم يتحقق لهم الاستقلالية التامة، في ظل وجود الولاة المعتمدين من قبل عاصمة الخلافة، والذين كان يطلق عليهم في المصادر العمانية "سلاطين الجور"[1].

3 - حكم يوسف بن وجيه

يعتبر حكم يوسف بن وجيه امتدادا لحكم أحمد بن هلال، فثمة صلة قرابة تربط بين الاثنين' إذ كان يوسف بن وجيه ابن أخت أحمد بن هلال، كما أشار إلى ذلك التنوخي في رواية عن يوسف بن وجيه نفسه[2]، وهناك من اعتبر حكم أسرة بني وجيه امتدادا للنفوذ السياسي لأسرة بني سامة في عمان[3]، ولا تسعفنا المصادر العامة أو العمانية على وجه الخصوص، لتأكيد أو نفي ذلك.

ولم تزودنا المصادر أيضاً بما يؤكد عمانية أسرة بني وجيه، ولا كيف تمكن يوسف بن وجيه من الوصول إلى الحكم؟ ذلك أن الفترة التي حكم فيها يوسف بن وجيه عمان كانت متزامنة مع وجود إمام إباضي هو أبو القاسم سعيد بن عبد الله بن محمد بن محبوب الرحيلي(320 - 328/932 - 939 م)، وقد عقد له بالإمامة أبو الحواري محمد بن الحواري بن عثمان، وبايعه العلماء

1 - أبو عزة، مرجع سابق، ص152.

2 - حول تفاصيل الرواية التي تبين صلة القرابة بين يوسف بن وجيه وأحمد بن هلال انظر: التنوخي، مصدر سابق، ج8، ص255.

3 - أبو عزة، المرجع سابق، ص154.

الآخرون، وكانت بيعته على الدفاع[1]؛ نظرا للظروف السياسية المضطربة في تلك الفترة.

اتسمت العلاقة بين الإمام سعيد بن عبد الله ويوسف بن وجيه بالعدائية، وخاض الطرفان حروباً لم تحسم، وللإمام سعيد بن عبد الله مكاتبات مع يوسف بن وجيه يبرز من خلالها أخلاق محاربة المسلمين لأهل البغي والمعتدين من أهل القبلة[2].

نجح الإمام سعيد بن عبد الله، إلى حد ما في تحجيم نفوذ يوسف بن وجيه، الذي كان قد ملك ناحية من عمان على-حد تعبير السالمي-[3]، في حين تذكره المصادر العامة "بصاحب عمان"[4]، وهو مفهوم لا يخلو من تعقيد؛ كون حدود عمان هنا غير واضحة المعالم، فهل كان يقصد بها المنطقة الساحلية، وبالأخص صحار التي كانت تعد أهم المواني في منطقة الخليج العربي آنذاك؟ أم يقصد بها المنطقة الداخلية؟ فمثلاً ابن خرداذبة وهو يصف الطريق

1 - إن السنة التي تم فيها تنصيب الإمام سعيد بن عبد الله غير معروفة على وجه التحديد، غير أن السالمي يرجح أنها كانت في سنة 320هـ/932م، مستدلا على ذلك مما قرأه في بعض السير العمانية من "أن أهل عمان بقوا في هوان من الجبابرة أربعين سنة وذلك بعد وقعة بن نور" وقد كانت تلك الوقعة سنة 280هـ/ 893م، وتتمت الأربعين تكون سنة 320هـ/932م (للمزيد حول سيرته انظر: الكدمي: الإستقامة، ج1، ص210-212. السالمي، عبد الله: التحفة، ج1 ص275.

2 - انظر: الكندي، بيان الشرع، ج6، ص305-306. السالمي: التحفة، ج1، ص289-290.

3 - المصدر نفسه، ص289.

4 - مسكويه، علي بن أحمد بن محمد تجارب الأمم، ج2 (دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ت)، ص143. الصابي، أبي الحسن الهلال بن المحسن، الوزراء، تحقيق عبد الستار أحمد فراج (دار الآفاق العربية، القاهرة، 2003م)، ص173. ابن الأثير، مصدر سابق، ج8، ص399.

من البصرة إلى عمان يذكر بأن عمان" هي صحار ودبا"[1]. ونرجح أن تكون منطقة نفوذ يوسف بن وجيه في المنطقة الساحلية، ومنها حاول هو وابنه مرتين الاستيلاء على البصرة المحاولة الأولى كانت في سنة 331هـ/942م، والمحاولة الثانية في سنة 341هـ/952 على يد ابنه محمد بمساعدة القرامطة، وقد فشلا في كلا المحاولتين[2].

استمر حكم يوسف بن وجيه وأبناؤه من بعده محمد، ثم عمر حتى سنة 350هـ، كما دلّت على ذلك النقود العمانية[3]، كما تخلل تلك الفترة محاولة شخص يدعى نافع كان مولى ليوسف بن وجيه للاستيلاء على عمان سنة 332هـ/943م بعد هزيمة الأخير عند محاولته غزو على البصرة[4]، لكن سرعان ما تم استعادتها منه على يد محمد بن يوسف بن وجيه سنة 333هـ/944م[5]، ثم ما لبث أن كرر المحاولة بعد ذلك، وعندما سار معز الدولة البويهي إلى عمان سنة 354هـ/965 م، تعاون معه نافع وسلمها إليه دون مقاومة[6].

1 - ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله، المسالك والممالك (مكتبة المثنى، بغداد، د. ت)، ص60.

2 - لمزيد من التفاصيل انظر: ابن الأثير، المصدر السابق، ج8 ص399 - 400، ص496. مسكويه، مصدر سابق، ج2، ص143. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، تاريخ ابن خلدون، م4 (مؤسسة جمال، بيروت، 1979م)، ص443، وسيشار إليه، ابن خلدون: تاريخ.

3 - حول النقود المضروبة في تلك الفترة وارتباطها بأسرة بني وجيه انظر: العش، مرجع سابق، ص21 - 27.

4 - ابن الأثير، مصدر سابق، ج8، ص417.

5 - العش، المرجع السابق، ص21.

6 - ابن الأثير، المصدر سابق، ص565.

4 - محاولات القرامطة للاستيلاء على عمان

أشار الطبري إلى أن ابتداء أمر القرامطة كان بقدوم رجل من ناحية خوزستان إلى سواد الكوفة، ثم ما لبث أن فشي أمر القرامطة ومذهبهم وكثروا بسواد الكوفة[1]، أما تسميتهم بالقرامطة ففي ذلك ستة أقوال، جمعها ابن الجوزي في كتابه المنتظم، وهي على النحو التالي[2]:

"الأول: انهم سمو بذلك لأن أول من أشير لهم بتلك الجهة محمد الوراق المقرمط، وكان كوفياً".

"الثاني: أن لهم رئيسا من السواد من الأنباط يلقب بقرموطويه، فنسبوا إليه".

"الثالث: أن قرمطا كان غلاما لإسماعيل بن جعفر، فنسبوا إليه لأنه أحدث".

"الرابع: أن بعض دعاتهم نزل برجل يقال له: كرميته، فلما رحل تسمى قرمط بن الأشعث، ثم أدخله مذهبه".

"الخامس: أن بعض دعاتهم رجل يقال له: كرميته، فلما رحل تسمى باسم ذلك الرجل، ثم خفف الاسم فقيل: قرمط".

"السادس: أنهم لقبوا بهذا نسبة إلى رجل من دعاتهم يقال له: حمدان بن قرمط، وكان حمدان هذا من أهل الكوفة يميل إلى الزهد".

1 - للمزيد حول ابتداء أمر القرامطة انظر: الطبري، مصدر سابق، ج10، ص23 - 27.

2 - ابن الجوزي، مصدر سابق، ج7، ص233 - 235.

ورجّح سهيل زكار أن كلمة قرمط مشتقة من عبارة "قرم" الآرامية أو السريانية، وهي تعني أخفى وغطى وستر، وبذلك تقابل كلمة باطنية[1]. وأشار فاروق عمر إلى التفسير الجديد الذي قدمه الدكتور شعبان "من أن أصل التسمية يعود إلى قرية كرامة المركز التجاري الليبي على حدود الصحراء الأفريقية، وأنهم في أصلهم من السودان والزنج، الموجودين في جنوب العراق، وفي البحرين، وسميت الحركة باسمهم"[2]، وحتى لا نبتعد عن موضوعنا الرئيسي يمكن القول: أنَّ القرامطة فرقة ارتبطت بالحركة الإسماعيلية في تنظيمها وعقيدتها.[3]

بعد أن نجح القرامطة في حركتهم وتوطيد نفوذهم واتخاذهم من منطقة هجر بالبحرين عاصمة لهم، سعوا إلى بسط سيطرتهم على أطراف عديدة من شبه الجزيرة العربية، وأصبحت عمان ونتيجة لأوضاعها السياسية المتردية، بعد سقوط الإمامة عرضة لغزوات القرامط، وذلك بحكم موقعها الاستراتيجي، لذا هناك من يرى أن توجه القرامطة إلى عمان إنما كان لهدف اقتصادي في المقام الأول[4]، إذا ما علمنا أن خراج عمان في تلك الفترة كان يقدر ب 300,000 دينار سنويا[5].

1 - زكار، سهيل، الجامع في أخبار القرامط في الإحساء - الشام - العراق - اليمن (دار إحسان، دمشق،1987م)، ص121.

2 - فوزي، فاروق عمر، نشأة الحركات الدينية السياسية في الإسلام (الأهلية، عمّان، 1999م)، ص221، وسيشار إليه، فوزي: نشأت الحركات الدينية.

3 - فوزي: الخليج العربي، ص261.

4 - البادي، مرجع سابق، ص193.

5 - أبو الفرج، قدامة بن جعفر، كتاب الخراج وصنعة الكتابة (مكتبة المثنى، بغداد، د.ت)، ص249، 251.

في ضوء الأوضاع المضطربة والمتداخلة، سواء في دار الخلافة العباسية بشكل عام، أو في عمان بشكل خاص، فإنه من الصعب إعطاء صورة واضحة متكاملة عن حملات القرامطة ونشاطهم السياسي في عمان، غير أنه يمكن رصد أولى تحركاتهم إلى عمان من خلال ما أوردته بعض المصادر عن سرية بعث بها أبو سعيد الجنابي[1] في ستمائة مقاتل، وأردفهم بستمائة أخرى، غير أن العمانيين تمكنوا من دحر هذه السرية التي قتل معظم أفرادها ولم يبق منهم إلا ستة نفر عادوا أدراجهم، غير أن أبا سعيد أمر بقتلهم، وقال: "هؤلاء خاسوا بعهدي، ولم يواسوا أصحابهم الذين قتلوا"[2].

لم تطلعنا المصادر على السنة التي جاءت فيها تلك الحملة، لكن من المرجح أن تكون في السنوات الأخيرة من القرن الثالث الهجري بين سنتي 292 - 300هـ/904 - 912م[3]، وهناك من يرى أن القرامطة جاءوا إلى عمان لأول مرة سنة 288هـ/900م[4]، في حين ذكر المسعودي أنَّ أبا سعيد الجنابي دخل صحار عنوة مرة بعد أخرى وذلك بعد هزيمته للقائد العباسي العباس بن عمرو الغنوي سنة 287هـ/899م[5].

1 - نسبة إلى جنابه وهي بلدة على ساحل الخليج الملاصق لفارس، انظر: أبو زيد، راشد توفيق، والنابودة، وداد خليفة، تاريخ الخليج العربي منذ العصور الإسلامية حتى أواخر القرن التاسع عشر (مطبعة دبي، 1998م)، ص49. وحول سيرته وأخباره وبروز دوره في البحرين انظر: ابن الأثير، مصدر سابق، ص493 - 495.

2 - المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي، إتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، ج1، تحقيق جمال الدين الشيال، ط2 (وزارة الأوقاف، القاهرة، 1996م)، ص162.

3 - عزة، مرجع سابق، ص156.

4 - البلوشي، مرجع سابق، ص261.

5 - المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين، التنبيه والإشراف، ج2، تعليق قاسم وهب (وزارة الثقافة، دمشق، 2000م)، ص669، وسيشار إليه، المسعودي: التنبيه.

وعلى كل حال وإن كانت حملة أبي سعيد الجنابي على عمان قد فشلت في تحقيق أهدافها، إلا أنها لم تصرف أنظار القرامطة عن عمان بصورة نهائية، بل كانت محط أطماعهم؛ لاستكمال نفوذهم على منطقة الخليج.

أشارت المصادر العمانية أنَّ القرامطة جاءوا إلى عمان في إمامة عمر بن محمد بن مطرف الحداني إلا أنه لم يستطع مقاومتهم فاعتزل بيت الإمامة[1]، وكان ذلك على ما يبدو في أوائل القرن الرابع الهجري، غير أن نفوذهم لم يكن مباشرا، وقد اكتفوا بجمع الزكاة من العمانيين[2]، وربما كانت حملاتهم خاطفة، وعلى المناطق الساحلية بصورة أكبر.

بعد هجوم القرامطة على مكة المكرمة[3] سنة 317هـ/929م، اتجهت أنظارهم بعد فترة قصيرة إلى عمان، وتمكن أبو طاهر الجنابي من التغلب على أهلها في تلك السنة[4]، إلا أن وجودهم فيها لم يطل كثيرا؛ نظرا لظهور يوسف بن وجيه على مسرح الأحداث السياسية في عمان من جهة، ومن جهة أخرى تمكن العمانيون في سنة 320هـ/932م، -تقريبا- من إعادة نظام الإمامة من جديد بانتخاب سعيد بن عبد الله بن محمد بن محبوب إماما في تلك السنة، وقد نجح الإمام سعيد في إعادة الاستقرار مرة أخرى في المناطق الواقعة تحت نفوذه، حتى وفاته شهيدا سنة 328هـ/939م[5].

1 - الإزكوي، سرحان: الكشف، ص278. السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص265.

2 - مايلز، مرجع سابق، ص105.

3 - حول تفاصيل مسير القرامطة إلى مكة وهدم الكعبة ونقل الحجر الأسود إلى منطقة هجر انظر: ابن الجوزي، مصدر سابق، ج7، ص93. ابن الأثير، مصدر سابق، ج8، ص207 - 208.

4 - أبو عزة، مرجع سابق، ص262.

5 - الإزكوي، سرحان: الكشف، ص303. السالمي: عبد الله: التحفة، ج1، ص278.

عقب وفاة الإمام سعيد بن عبد الله اضطربت أحوال عمان مرة أخرى، وعادت بعض أقاليمها إلى تبعية الخلافة العباسية، ثم ما لبث علماء الإباضية أنْ بايعوا راشد بن الوليد كإمام دفاع دون أن تذكر المصادر تاريخ بيعته، وكان أول من بايعه أبو محمد عبد الله بن محمد بن أبي المؤثر، كما بايعه أيضا كلّ من: أبو مسعود النعمان بن عبد الحميد، وأبو محمد عبد الله بن محمد بن أبي شيخة، وأبو عثمان رمشقي بن راشد، وأبو محمد عبد الله بن محمد بن صالح، وأبو المنذر بن أبي بن محمد بن روح[1].

ومن الجدير بالذكر أنَّ أولئك العلماء الذين اجتمعوا لمبايعة راشد بن الوليد كانوا يمثلون تيارين مختلفين في فكرهم السياسي، وكانوا على خلاف من قضية عزل الإمام الصلت، فبعضهم كان يمثل التيار المتشدد الذي كان يبرأ من موسى بن موسى وراشد بن النظر في خروجهم على الإمام الصلت بن مالك، وبعضهم كان يمثل التيار المعتدل الذي اتخذ مبدأ الوقوف من تلك القضية، وبالتالي كان اجتماعهم لمبايعة راشد بن الوليد أول محاولة في سبيل الوحدة الوطنية، ونبذ الخلافات فيما بينهم، وقد اتفقوا بعد اجتماعهم في بيت راشد بن الوليد، على تولّي الواقفين والمتبرئين من موسى بن موسى، وراشد بن النظر، على حد سواء، وطي صفحة الماضي، باعتبار أن كلا الطرفين مؤتمنان على دينهما[2].

1 - الإزكوي، المصدر السابق، ص305. السالمي، المصدر السابق، ج1، ص280.

2 - لمزيد من التفاصيل حول هذا الإجتماع انظر: الإزكوي، المصدر السابق، ص306. السالمي، المصدر السابق، ج1، ص280 - 281.

لم تدم فترة الاستقرار النسبي في عهد الإمام راشد بن الوليد طويلا؛ إذ سرعان ما عادت الخلافات بين القبائل من جديد، فخرج عليه "سلطان الجور" ويقصد به عامل الخلافة العباسية، وتخلت الرعية عن نصرة الإمام راشد إلا القليل من أتباعه، مما اضطره إلى النزوح إلى المناطق الجبلية، حتى وفاته، سنة 342هـ/953م على حد راي السالمي[1]، وإن صح ذلك فهذا يعني أنّه كان معاصرا لفترة حكم أسرة بني وجيه.

عاد القرامطة إلى عمان من جديد، وبالتحديد سنة 354هـ/965م، كما ذكر ابن الأثير، حيث أنفذوا سرية إلى عمان، فتصدى لهم الشراة المرابطون في الجبال، فأوقعوا بهم، فقُتل كثير منهم وعاد الباقون[2].

وفي سنة 355هـ/965م عاد القرامطة مرة أخرى، وكان فيها نافع مولى يوسف بن وجيه، الذي اضطر إلى الهروب من عمان، فاستولى القرامطة على البلاد، وكان معهم كاتب يعرف بعلي بن أحمد، وقد ولوه أمرها، ويقال كان في تلك الفترة قاضي بعمان له عشيرة وجاه، وقد اتفق معه علي بن أحمد على تنصيب رجل يعرف بابن طغان وكان من صغار القوّاد، وحتى يستبد بالأمر قام بقتل من تقدم من القوّاد، لكن سرعان ما تم الانتقام منه وقتله، فاجتمع رأي الناس على تأمير عبد الوهاب بن أحمد بن مروان وهو من أقارب القاضي، فولي الإمارة بعد امتناع منه، واستكتب علي بن أحمد الذي

1 - السالمي: عبد الله: التحفة، ج1، ص284.

2 - ابن الأثير، مصدر سابق، ج8، ص566.

كان تابعا للقرامطة[1]. وتجدر الإشارة إلى أن المصادر العمانية لم تشر إلى تلك الحملة، ولا إلى شخصية القاضي الذي تعاون مع عاملهم الذي استخلفوه في عمان.

ومن الغريب حقاً أنَّ بعض المؤرخين من المستشرقين، يرون أن أهل عمان كانوا أكثر ميلا إلى القرامطة من الخلافة العباسية، حيث يقول وليامسون: "وجد فيهم أهل عمان اعتدالا ومرونة أكثر من الخلافة"[2]، أما مايلز، فأكد على ذلك بالقول: "وليس هناك أدنى شك في أن الأباضيين، كانوا يفضلون سيادة القرامطة من الخضوع لنير الخلفاء، ليس لأنهم استطاعوا من خلال ذلك أن يستعيدوا مركزهم السياسي فحسب، وإنما وجدوا ولو لبعض الوقت متنفسا لهم في مزاولة الحروب والعودة إلى حياة السلم والفنون، وأن يتطلعوا إلى دفعة جديدة من الرخاء والثروة"[3]. وذلك مخالف تماما لما ذكرته المصادر، عن سلوكيات القرامطة[4] بوجه عام من جهة، وعن استبسال العمانيين في التصدي لخطرهم عند وصول أول حملة لهم إلى عمان، -كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك- ثم أن حملاتهم إلى عمان جاءت على فترات متقطعة، ولم يكن لهم عليها نفوذ مباشر.

قيل أن حملاتهم المتكررة على عمان بقيت حتى سنة 375هـ/985م،

---

1 - المصدر نفسه.

2 - وليامسون، أندرو، صحار عبر التاريخ، سلسلة تراثنا، ع2، ط3 (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط)، ص41.

3 - مايلز، مرجع سابق، ص106.

4 - فوزي: الخليج العربي، ص289.

وكانت حدود سيطرتهم عليها بين مد وجزر، وقد لا تتعدى الإغارة على المناطق الساحلية وعلى الأخص صحار التي تعرضت إلى التخريب حتى أن اتجاه حركة السفن بدأت في الانتقال إلى قلهات، خوفا من تعرضها لغارات القرامطة[1]، في حين بقيت المناطق الداخلية في أغلب الأحيان بمنأى عنهم إلا ما ندر، وفي هذا الإطار ذكر السالمي: "وترددت ولاة القرامطة عليها - أي عمان - من سنة317هـ/929م إلى سنة 375هـ/985م، فترهب واليها منهم وزهده، وملكها أهل نزوى، وقتلوا من كان بها من القرامطة والروافض، وبقيت في أيديهم ورياستها للأزد"[2]. غير أن البيهقي ذكر أن السلطان مسعود الغزنوي[3] طلب من رسول الخليفة العباسي القائم بأمر الله (422 - 467هـ/1030 - 1074م)، أن يستصدر له أمرا من الخليفة للسير إلى كرمان عن طريق سيستان، وإلى عمان عن طريق مكران للقضاء على القرامطة، وكانت هذه السفارة سنة 422هـ/1030م[4]، ونستنتج من تلك الرواية أن نفوذ القرامطة استمر لفترة أطول من الفترة التي ذكرها السالمي.

من الصعب تكوين رؤية واضحة عن الأوضاع التي سادت عمان في تلك الفترة من جميع النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ويمكن وصف

---

1 - الدمشقي، أبي عبد الله محمد بن أبي طالب الأنصاري (شيخ الربوة)، كتاب نخبة الدهر في عجائب البر والبحر (دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت)، ص287.

2 - السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص264.

3 - هو السلطان مسعود بن محمود بن سبكتكين، انظر: دحلان، أحمد بن زيني، تهذيب تاريخ الدول الإسلامية بالجداول المرضية (دار المشاريع، د.م، د.ت)، ص88.

4 - البيهقي، أبو الفضل محمد، تاريخ البيهقي، نقله إلى العربية يحيى الخشاب وصادق نشأت (دار النهضة العربية، بيروت، 1982م)، ص322.

تاريخ تلك الفترة بأنه تاريخ مضطرب، كما وأن الوحدة التي كانت سائدة بين الساحل والداخل قد شابها كثير من الغموض، وكثير من التعقيدات السياسية، ومن جانب آخر يمكن القول أنه من الصعب فصل ما كان يجري في عمان عن محيطها الإقليمي، خصوصاً في ظل الاضطراب السياسي الذي عانت منه الخلافة العباسية، بسبب ظهور الحركات الثورية المطالبة بالاستقلال عن مركزية الخلافة الإسلامية، وظهور الأسرات المتسلطة على الخلافة، بدءاً بالأتراك، فالبويهيين، ثم السلاجقة، فلم يبق للخلافة من نفوذ سوى الاسم.

5 - النفوذ البويهي في عُمان:

بعد أن تمكن البويهيون من فرض هيمنتهم على العراق ابتداء من سنة 334هـ/945م[1]، أدركوا أهمية عمان الإستراتيجية والاقتصادية، ودورها في حركة التجارة العالمية في ذلك الوقت، ومن ذلك المنطلق سعوا لفرض سيطرتهم على عمان، وفي سنة 352هـ كلف معز الدولة وزيره أبا محمد الحسن بن محمد المهلبي بغزو عمان تمهيدا لإلحاقها بالمملكة البويهية في العراق، غير أن الوزير المهلبي لم يتحمس لتلك المهمة، فتأخر في التجهيز لها نظرا لارتباطه بأصوله العمانية، ثم ما لبث أن توفي قبل أن يخرج لتنفيذ تلك المهمة[2].

ذكر ابن الأثير في معرض حديثه عن حوادث سنة 354هـ/965م، أنَّ معز

1 - فوزي: الخليج العربي، ص243.

2 - أبو عزة، مرجع سابق، ص348 - 349.

الدولة أرسل حملة إلى عمان، وقد كان بها نافع مولى يوسف بن وجيه، فدخل في طاعة معز الدولة، وخطب له وضرب له اسمه على الدينار والدرهم، فكافأه بأن استبقاه على عمان، يحكم باسمهم، وما أن عادت الحملة إلى العراق حتى انقلب العمانيون على نافع، وأخرجوه من البلاد، ورجع القرامطة إلى عمان في تلك السنة[1].

أشارت بعض الروايات إلى أن معز الدولة أرسل كردك النقيب الديلمي، إلى رجل بعمان يدعى النوكاني، وكان تاجرا موسرا اختاره أهل عمان ليكون حاكما عليهم، فملكها عقب زوال ملك بني وجيه، لكن ما أن وصلته رسالة من كردك النقيب يدعوه فيها إلى تسليم البلد حتى استجاب لطلبه؛ خوفا على نفسه وثروته، وعندها تبين لأهل عمان أنه لا يصلح للحكم فعزلوه واتهموه بالتواطؤ مع البويهيين حكام العراق، فقرروا نفيه فاختار البصرة، وفي الطريق إليها لقيه كردك فتخلص منه بأن ألقاه في البحر واستولى على أمواله[2].

ما لبث معز الدولة أن أرسل أبا الفرج بن العباس إلى عمان، وعينه نائبا له فيها حتى وفاته سنة 356هـ/966م، وعقب ذلك ترك أبو الفرج بن العباس عمان، حيث تولى أمرها عمر بن نبهان الطائي الذي أقام الخطبة لعضد الدولة[3].

1 - ابن الأثير، مصدر سابق، ج 8، ص565.

2 - التنوخي، مصدر سابق، ج1، ص347-348. المسري، حسين علي، "العلاقات التجارية بين العراق ومنطقة الخليج في العصر العباسي"، ندوة مكانة الخليج العربي في التاريخ الإسلامي- العصر العباسي-، (جامعة الإمارات والمجمع الثقافي، أبو ظبي، 1989م)، ص412.

3 - ابن الأثير، مصدر سابق، ج8، ص646.

في سنة 362هـ/972م استولى الوزير أبو القاسم المهر بن محمد وزير عضد الدولة على جبال عمان، وفي تلك الفترة هاجم الزنج عمان وقتلوا عمر بن نبهان، وأمّروا عليها شخصاً يدعى بابن الحلاج، الأمر الذي أثار حفيظة عضد الدولة فسَّير إليهم جيشا خرج من كرمان بقيادة أبي حرب طغان الذي وصل إلى صحار وقاتل الزنج في البر والبحر حتى انتصر عليهم، واستولى على صحار، ولحق بهم بعد أن اجتمعوا في توام (البريمي)، وأعمل فيهم القتل والأسر"[1].

6 - أسرة بني مكرم ونفوذها في عمان

أشارت المصادر إلى أن النفوذ البويهي على عمان استمر حتى العقد الأخير من القرن الرابع الهجري، وعندما دبَّ الانقسام داخل البيت البويهي، امتد انقسامهم ذلك إلى عمان أيضاً، حيث كان التنافس للسيطرة عليها على أشده بين أمرائهم خاصة بين صمصام الدولة (372 - 376هـ/982 - 986م) وشرف الدولة (376 - 379هـ/986 - 989م) [2]، وفي العقد الأخير من القرن الرابع الهجري ظهرت على مسرح الأحداث السياسية بعمان أسرة بني مكرم[3]، وذلك عندما استعمل الملك البويهي بهاء الدولة (379 - 403هـ/989 - 1012م) أبا محمد الحسن بن مكرم لولاية عمان في سنة 390هـ/1000م، ثم ما لبثوا أن استقلوا بالإمارة بعد ضعف البويهيين، وبحسب ما تم اكتشافه

1 - المصدر نفسه، ج8، ص646. ابن خلدون: تاريخ، ج4، ص450. السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص285. العش، مرجع سابق، ص32.

2 - ابن الأثير، المصدر السابق، ج9، ص39. أبو عزة، مرجع سابق، ص349.

3 - العش، مرجع سابق، ص37.

من نقود معدنية فإن آخر درهم حمل اسم البويهيين في عمان كان سنة 395هـ/1004م، وذلك يحدد لنا تقريبا انتهاء النفوذ البويهي من عمان[1]، وأن أسرة بني مكرم مارست صلاحيات الإمارة بشيء من الاستقلالية بعد ذلك العام.

اختلفت الآراء حول أصول أسرة بني مكرم، حيث ذكر ابن خلدون "أنهم من وجوه عمان، وقد ساروا إلى بغداد، واستخدموا من قبل بني بويه، وأعانوهم بالمراكب من فارس، فملكوا مدينة عمان، وطردوا الخوارج إلى جبالها، وخطبوا لبني العباس"[2]. غير أن السالمي نفى عنهم أصولهم العمانية، حيث قال "وليس لبني مكرم ذكر بعمان، ولا نعرف من هم"[3]، وأيده في رأيه ذلك المؤرخ السيابي[4]، في حين رجح الباحث عبد الرحمن السالمي الأصول العمانية لهذه الأسرة متأثرا برأي المستشرق بوزورث، الذي ذكر أن أصولهم تمتد من القبائل العمانية المحلية، مع أنه اعتراف بأن كتب الأنساب العربية لم تتطرق لأصول أسرة بني مكرم[5].

وهناك اتجاه رأى أن بني مكرم ينتمون لأسرة عراقية خدمت مع البويهيين، وأن بعض أفرادها تقلد مناصب عديدة في العراق، وأنها لعبت دورا إيجابيا

1 - المرجع نفسه

2 - ابن خلدون: تاريخ، ج4، ص483 - 484.

3 - السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص265.

4 - انظر: السيابي، سالم: عمان عبر التاريخ، ج2، 203.

5 - انظر: السالمي، عبد الرحمن، "إمارة بني مكرم في عمان"، مجلة نزوى، ع31 (مؤسسة عمان للصحافة والأنباء والنشر والإعلان، مسقط، يوليو 2002م)، ص86، وسيشار إليه، السالمي، عبد الرحمن، إمارة بني مكرم.

في الصراع الذي كان دائرا بين أمراء البيت البويهي، وعلى ذلك أعطيت لهم ولاية عمان وكرمان مكافأة لهم[1].

ويرى الباحث أن بني مكرم لو كانوا من أصول عمانية لما أغفلتهم كتب السير والأنساب، وعندما ذكر ابن خلدون أنهم من وجوه عمان فربما كان يقصد ما كانوا عليه من يسر وغنى وجاه، كونهم كانوا مدعومين من قبل البويهيين سادة الموقف السياسي في عاصمة الخلافة آنذاك.

(Footnotes)

(3)يقال أنه دخل في دعوة القرامطة، فلقب بالقرمطي، وقد تبرأ منه العلماء. انظر: السالمي، المصدر السابق، ج1 ص269.

1 - اللواتي، علي حسن، "أضواء على المجتمع العماني في القرنين الرابع والخامس الهجريين"، الملتقى العلمي الأول حول تراث سلطنة عمان قديما وحديثا (وحدة الدراسات العمانية، جامعة آل البيت، عمان، 2002م)، ص312.

الفصل الرابع
الآثار الفكرية المترتبة
على عزل الإمام الصلت بن مالك
حتى أواخر القرن الرابع الهجري
/العاشر الميلادي

عندما نتحدث عن الآثار الفكرية التي تناولت موضوع قضية عزل الإمام الصلت بن مالك الخروصي، نجد أنفسنا أمام قضية شائكة ومعقدة، أمام قضية تداخل فيها الفكر بالسياسة، والسياسة بالفكر، وكان الفقه السياسي وفكر المذهب حاضرين في مضمونها وأطروحاتها، فأصبحت الشغل الشاغل لعلماء الدين ورجال الفكر والسياسة وحتى العامة، كل ينظر إليها من زاوية معينة، وبما يخدم أهدافه وتطلعاته.

إنَّ المتتبع لمسار حركة الأحداث التي أعقبت عزل الإمام الصلت في سنة 272هـ/885م، يمكن أن يرصد سجلا لا يكاد يخلو من مناظرات كلامية بين العلماء ممن عاصروا تلك الأحدث - وقد سبقت الإشارة إلى مواقفهم من القضية في الفصل الثاني من الدراسة - حول مشروعية عزل الإمام أو

عدم مشروعية عزله، إلا أن تلك المناظرات في تلك الفترة، لم تكن لتأخذ ذلك الحيز الذي أخذته مع مطلع القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، وبالتحديد في النصف الثاني منه، رغم الظروف السياسية وحالة عدم الاستقرار الناتجة عن الحروب الأهلية، والتدخل الخارجي متمثلا في بسط السيطرة العباسية، وحملات القرامطة المتكررة، وحملات البويهيين.

ونظرا لتوالي الأحداث السياسية، وتعاقب الخلافات والانقسامات والفتن الداخلية، فقد كان من الطبيعي أن يكون لذلك دافع لمشاركة العلماء بآرائهم وأفكارهم، بل وحتى بالتدخل المباشر أحياناً في صنع القرار السياسي، واتخاذ مواقف عملية قد تتسم بالإيجابية أحيانا، وبالسلبية أحيانا أخرى. وعلى ذلك دأب علماء عمان بعد معايشتهم لواقع الأحدث المؤلمة التي تعرضت لها البلاد في تلك الفترة إلى الانغماس في معترك الحياة السياسية، كما حرصوا على الرجوع إلى نقطة الاختلاف الأول عند المسلمين في صدر الإسلام المبكر، والمتعلقة بمسألة الخلافة، واستحضار أحداث الفتنة الإسلامية الأولى للاستفادة من دروسها في معالجة القضية[1].

ولإضفاء نوع من الشرعية على ما يطرحه العلماء من أفكار وحلول، وبما يبرر مواقفهم، فقد عمدوا إلى تقديم قراءة لماضي أحداث الفتنة زمن الخليفة عثمان بن عفان (رضي الله عنه)، وكذلك زمن الخليفة علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه)، وإسقاطها على واقعهم السياسي، وهي قراءة لا شك أنها

1 - الرواس، عصام بن علي، "قراءة في الجانب التاريخي لكتابات الشيخ أبي سعيد الكدمي" حصاد ندوة المنتدى الأدبي، (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 2001م)،ص40.

تنم عن وعي ثقافي وبعد نظر وفكر سياسي، ساهم بشكل أو بآخر في رسم مسار الأحداث اللاحقة، وكان لها صدى امتد لفترة طويلة من الزمن، مما أثرى الحياة الفكرية في عمان لعدة قرون، حيث كان الإنتاج العلمي للعلماء في تلك الفترة شاهد على ذلك.

دأب علماء الدين في عمان، _خلال الفترة التي تتناولها هذه الدراسة- إلى البحث عن أدق تفاصيل القضية وملابساتها وأبعادها، من حيث شكلها السياسي العام، ومحاولة ربطها بالفكر العقائدي، حيث بدا هناك اهتمام كبير يظهر بمفاهيم الولاية[1]، والبراءة[2]، والوقوف[3]، بل وحتى الخوض في الأفكار

1 - الولاية: لغة القرب والقيام للغير بالأمر والنصر، والاهتمام بالمصالح والاتصال، يقال: فلان موال لفلان إذا كان مقرباً له وقائماً بأمره ونصره، ومهتما بمصالحه، وحافظا لغيبته، ومتصلاً به في مواضع الاتصال انظر: السالمي، عبد الله بن حميد، مشارق أنوار العقول، تحقيق عبد الرحمن عميرة (مكتبة الاستقامة، مسقط، 1989م)، ص209، وسيشار إليه، السالمي، عبد الله: مشارق. ويمكن الرجوع أيضا إلى: جهلان، مرجع سابق، ص56 - 57. الصوافي، صالح بن أحمد، الإمام جابر بن زيد العماني وآثاره في الدعوة، ط3 (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1997م)، ص274 - 276.

2 - البراءة: لغة البعد عن الشيء والتخلص، يقال: فلان بريئ من كذا إذا بعد عنه، أو تخلص منه، والبراءة في الجملة الإخلال بشيء من أوامر الله تعالى، أو ارتكاب شيء من مناهيه. انظر: السالمي، المصدر السابق، ص212. عدون، مرجع سابق، ص57.

3 - الوقوف: لغة: انتصاب القامة، واصطلاحا: هو الكف عن القدوم في أحد بولاية أو براءة. السالمي، المصدر سابق، ص258.

التي كانت تناقشها الفرق الكلامية كالمعتزلة[1]، والمرجئة[2]، وغيرها، في التعبير عن مواقفها السياسية، كل ذلك أفرز أشهر مدرستين فكريتين سياسيتين عرفهما التاريخ العماني هما: المدرسة الرستاقية والمدرسة النزوانية، دار بينهما جدل سياسي فكري، أثّر بشكل جذري في الحياة السياسية والاجتماعية وأوجد أدبيات[3] في الفكر السياسي العماني جديرة بالوقوف عندها، ودراستها والبحث في جوانب إبداعاتها. ولعل أبرزها وأشهرها على الإطلاق كتاب الاستقامة وكتاب المعتبر لأبي سعيد الكدمي، وكتاب الموازنة لابن بركة، والحجة على من أبطل السؤال في الحدث الواقع بعمان، أو ما يعرف بسيرة

1 - المعتزلة: "من الفرق الكلامية عند المسلمين، وقد سميت بذلك عندما حدث في أيام الحسن البصري خلاف بين واصل بن عطاء الغزّال في القدر وفي المنزلة بين المنزلتين، وانضم إليه عمرو بن عبيد بن باب، فطردهما الحسن عن مجلسه، فقيل لهما ولأتباعهما معتزلة لاعتزالهم قول الأمة في دعواها أن الفاسق من أمة الإسلام، لا مؤمن ولا كافر" انظر: البغدادي، عبد القاهر بن طاهر، الفرق بين الفرق، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي (دار الجيل، ودار الآفاق الجديدة، بيروت، 1987م)، ص15، وص93 وما بعدها. وحول آرائهم السياسية ومنطلقاتهم الفكرية، ومبادئهم راجع: إسماعيل، محمود، الحركات السرية في الإسلام، ط5 (مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 1997م)، ص89 - 115. عون، فيصل بدير، علم الكلام ومدارسه (مكتبة الحرية الحديثة، جامعة عين شمس، 1982م)، ص185 وما بعدها. الشكعة، مصطفى، إسلام بلا مذاهب، ط13، (الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1997م)، ص399 - 403. الفاروقي، اسماعيل راجي، والفاروقي، لوس لمياء، أطلس الحضارة الإسلامية، ترجمة عبد الواحد لؤلؤة (مكتبة العبيكان، الرياض، 1998م)، ص414 - 421

2 - المرجئة: "كلمة المرجئة مأخوذة من أرجأ بمعنى أمهل وأخر، وسموا المرجئة لأنهم يرجئون أمر هؤلاء المخالفين الذين سفكوا الدماء إلى يوم القيامة فلا يقضون بحكم على هؤلاء ولا على هؤلاء". أمين، أحمد، فجر الإسلام، ط14 (مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1986م)، ص279. وللمزيد من التفاصيل حول فرقهم المختلفة ومعتقداتهم انظر البغدادي، المصدر السابق، ص190 - 195. إسماعيل، مرجع سابق، ص35 - 60. عون، مرجع سابق، ص143 وما بعدها.

3 - سوف نشير إلى تلك الأدبيات وأبرز علماء المدرستين وإنتاجهم الفكري والعلمي في موضعه لاحقا

السؤال لأبي الحسن البسيوي، وفي فترة لاحقة كتاب الاهتداء لأحمد بن عبد الله بن موسى الكندي، هذا بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من السير كتبت على فترات متتابعة ناقشت القضية من جوانب مختلفة، فكان لها حضور متميز في الحياة العلمية بعمان، وألقت بظلالها على الحياة السياسية.

أ) المدرستان الرستاقية والنزوانية (النشأة، التسمية، ومنطلقات فكرهما السياسي)

إن الحديث عن نشأة المدرستين: الرستاقية والنزوانية، من وجهة نظر الباحث أمر يعتريه الكثير من الصعوبات، من حيث تحديد الفترة الزمنية لظهور تلك التسمية، وسبب التسمية بالرستاقية والنزوانية من جهة، ومنطلقاتها في التنظير لتفاصيل القضية من جهة أخرى، مع الأخذ في الاعتبار كون فترة النزاع بين المدرستين: الرستاقية والنزوانية تعد من أصعب حقب التاريخ العماني[1]، بل "تعد من أكثر الموضوعات تعقيدا وغموضا، ومن أكثرها قابلية للاختلاف، ونتائجها في غالب الأحوال مدعاة للفتنة والحروب، والتناحر، ليس في التجربة السياسية العمانية وحدها، بل في تجربة الخلافة التي تركت تقاليدها المعقدة حول فكرة الانقسام منذ قرون"[2]

1 - الكندي، الخطاب بن أحمد، "الشيخ العلامة أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الكندي (سيرته وحياته)"، فعاليات المنتدى الأدبي1994م، الإصدار الخامس (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1994)، ص179.

2 - الرواس، مرجع سابق، ص42.

النشأة

عندما نقرأ في كتب السير والمؤلفات العمانية الفقهية منها والتاريخية عن الفرقة أو الطائفة الرستاقية والنزوانية، فهذا يعني الحديث عن قضية عزل الإمام الصلت بن مالك الخروصي، وانقسام العلماء على إثر تلك القضية بين مؤيد للعزل ورافض له، وآخر آثر اتخاذ موقف محايد -تكشف ومن خلال سير الأحداث- تأييده لفكرة العزل، ولكن بأسلوب وسطي معتدل، كل ذلك فتح باب التأويل والخوض في مسألة مشروعية أو عدم مشروعية ما حدث.

وعلى حد تعبير صاحب بيان الشرع: "اختلف أهل دين الإباضية، في زمان الصلت بن مالك، فاختلف أهل عمان، وافترقوا على فرق شتى في أمر الصلت بن مالك، وراشد بن النظر، وموسى بن موسى بن علي الإزكوي، وعزان بن تميم"[1]. ومن هنا كان الربط بين ظهور فكر الطائفتين الرستاقية والنزوانية، وبين أحداث عزل الإمام الصلت بن مالك سنة 272هـ/885م.

ويرى الباحث أن ذلك الفكر الذي أصبح ظاهرا للعيان بصورة جلية بعد قضية العزل لم يكن وليد ما آلت إليه الأوضاع في أواخر عهد الإمام الصلت بن مالك فحسب، بل أن جذوره تمتد إلى أبعد من ذلك، ففكرة عزل الإمام كانت موجودة من قبل لدى نخبة من العلماء، وقد سبق وأن ذكرنا مثالين على ذلك أحدهما في عهد الإمام عبد الملك بن حميد لكبر سنه، والمثال الآخر في عهد الإمام المهنا بن جيفر لحدث ارتكبه، لكن لم يتم الإعلان

1 - الكندي، محمد: بيان الشرع، ج3، ص220.

عنه[1]؛ وعليه فإنه وبالرغم من فشل تلك المحاولتين إلا أن الفكرة ظلت تراود البعض من أهل الحل والعقد، حتى نجح موسى بن موسى، فِيمَ فشل فيه بعض العلماء والزعماء من قبل.

ومنذ أواخر القرن الثالث، وخلال القرن الرابع الهجري/التاسع والعاشر الميلاديين، اتخذت مسألة الخلاف على عزل الإمام الصلت بن مالك شكلا جدليا بين العلماء العمانيين، انعكس بجلاء في كتاباتهم وانقسامهم إلى رستاقية ونزوانية[2].

من جانب آخر ورغم خصوصية الحدث إلا أننا لا يجب أن نغفل ما أثير من خلاف بين الطائفتين أو المدرستين: الرستاقية والنزوانية قد تأثّر إلى حد كبير بذلك الصراع الفكري الذي يعود بجذوره إلى اختلاف المسلمين الأوائل، حول مسألة الخلافة، وتطور الخلاف بعد ذلك إلى أن حدثت الفتنة الكبرى في عهد عثمان بن عفان (رضي الله عنه) حيث انتهت بمقتله سنة 36هـ/656م؛ فكان ذلك إيذاناً باستمرار الصراع في عهد خلفه علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه)، الأمر الذي مهد لقيام تيارات سياسة متباينة، وأوجد تربة خصبة نشأت على إثرِها الفرق الإسلامية المتعددة، كفرق الخوارج، والشيعة، والمعتزلة، والمرجئة وغيرها، وفي هذا الإطار مثلاً يقول المقدسي: "واعلم أن أصل مذاهب المسلمين كلها متشعبة من أربع: الشيعة والخوارج

---

1 - انظر الفصل الثاني ص54-55 من هذه الدراسة عن عزل الإمام الصلت.

2 - السهيل، نايف جبر، الإباضية في الخليج العربي في القرنين الثالث والرابع الهجريين، ط2(مكتبة الاستقامة، مسقط، 1998م)، ص84. انظر أيضاً: Wilkinson, op. cit. P166.

والمرجئة والمعتزلة؛ وأصل افتراقهم قتل عثمان، ثم تشعبوا ولا يزالون متفرقين.."[1].

والواقع أن تلك الفرق بدأت تعيد قراءة الأحداث، وتضع الأطر النظرية لمسألة الحكم في الإسلام، ومن هو الأحق بالخلافة أو بالإمامة، إلى غير ذلك من التفاصيل كالبيعة وشروطها، والقائمين على عقدها، وجواز الخروج على الإمام، والأسباب التي يجوز على إثرها عزل الإمام، وغير ذلك من القضايا التي تباينت فيها وجهات النظر واختلفت، وكل فريق أخذ يتأول من نصوص القرآن الكريم، والسنة النبوية، وآثار الصحابة الأوائل ما يدعم وجهة نظره، وقد علق الكافي على ذلك بالقول:" على إثر ذلك فإن الكلام في الإمامة بين الناس كثير، والتنازع فيها بين الأمة غير قليل"[2].

ولعل من أبرز التيارات الفكرية التي برزت على خلفية ذلك الاختلاف والتنازع "التيار العقلاني، وقد تبنته المعتزلة، والتيار السلفي النصي، وقد مثله الأشاعرة[3] والحنابلة[4]، وتصارع الاتجاهان صراعا مريرا، ولم يكن ذلك الصراع

1 - المقدسي، محمد بن أحمد، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، تقديم محمد مخزوم (دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1987م)، ص45.

2 - الكافي، أبو عمار عبد الكافي، الموجز، ج2، تعليق عبد الرحمن عميرة (دار الجيل الجديد، بيروت، 1990م)، ص176.

3 - الأشاعرة: أصحاب أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، المنتسب إلى أبو موسى الأشعري. للمزيد انظر: الشهرستاني، أبي الفتح محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، تحقيق محمد سيد كيلاني، ج1(دار المعرفة، بيروت، 1961م)، ص94 وما بعدها. عون، مرجع سابق، ص263 وما بعدها. الفاروقي، مرجع سابق، ص421-424.

4 - الحنابلة: نسبة إلى الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، ولد سنة 164هـ، وتوفي سنة 241هـ وللمزيد عن حياته وفضله وعلمه انظر: الأصبهاني، أبي نعيم أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء =

محض خلاف فكري مذهبي فحسب بقدر ما كان معبراً أيضاً عن مواقف سياسية واجتماعية"[1].

إن العلاقة بين ما سبق وأن طرحناه بشكل عام حول اختلاف الفرق الإسلامية في قضية الخلافة والإمامة، وبين موضوع هذه الدراسة، إنما يكمن في استلهام تلك الرؤى، ومحاولة إسقاطها على الواقع السياسي في عمان بعد عزل الإمام الصلت، وما تلاه من أحداث، وكانت قضية الفتنة الكبرى، والخلافات بين المسلمين بعد ذلك في عهد الإمام علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) فيما يعرف بمسألة التحكيم حاضرة في الفكر السياسي عند العلماء العمانيين، وقد حفلت سيرهم ومؤلفاتهم بالحديث عنها ولو بصورة غير تفصيلية[2].

كما أن الرابط بدا واضحا وصريحا حتى في فتاويهم، من ذلك مثلا: أن أحد تلامذة ابن بركة يستفتيه في رجل قدم من أطراف عمان"... حيث يأمن على نفسه فأظهر البراءة من علي وعثمان، وموسى وراشد، فأتبعهم أناس على ذلك، وبرءوا منهم، من أجل براءته، ووثقوا بقوله، وماتوا على ذلك، والرجل عفيف مسلم، هؤلاء القوم سالمون أم غير سالمين؟ إذا لم يعرفوا ذلك من غيره، وقد عرفوا فيه الاختلاف"[3].

= وطبقات الأصفياء، ج9 (دار الفكر، بيروت، د.ت)، ص161 وما بعدها. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق مجيب الدين سعيد عمر العمروي، ج9 (دار الفكر بيروت، 1997)، ص434 وما بعدها.

1 - إسماعيل، مرجع سابق، ص135.

2 - انظر مثلا: أبو قحطان: "سيرة"، ص94 وما بعدها. أبوالمؤثر: الأحداث، ص18 وما بعدها.

3 - ابن بركة، أبو محمد عبد الله بن محمد،" كتاب التقييد "، مخطوط رقم 160، (مكتبة السيد محمد بن أحمد، السيب)، ورقة244، وسيشار إليه، إبن بركة: التقييد.

من جهة أخرى لم يكن العلماء العمانيون، بعيدين عما كان يدور في الساحة الفكرية آنذاك في دولة الخلافة، وبخاصة في مدينة البصرة والكوفة التي احتضنت مختلف التيارات الفكرية، ومنذ فترة مبكرة كانت أفكار تلك التيارات تأخذ طريقها إلى عمان أيضاً كغيرها من البلدان، وقد ساعد على انتشارها تلك العلاقة ذات النكهة الثقافية، التي كانت تربط بين عمان والبصرة -على وجه الخصوص- والتي تعود في العصر الإسلامي إلى القرنين الأول والثاني الهجريين، في أعقاب هجرة العديد من القبائل الأزدية العمانية إلى البصرة منذ تمصيرها[1]، وقد وصف مؤلف اللمعة المباركة الشريفة تلك العلاقة الوطيدة بين البصرة وعمان، بالقول: "وأما البصرة، فقد كانت لنا مدينة العلم، حتى ضربوا لذلك مثلاً فقالوا: باض العلم بالمدينة، وفرخ بالبصرة، وطار إلى عمان"[2].

ويمكن التدليل على وصول أفكار التيارات الفكرية، -التي سبق ذكرها- إلى عمان منذ فترة مبكرة، ما كتبه مثلاً العالم هاشم بن غيلان[3] في سيرته إلى الإمام عبد الملك بن حميد، يطلعه فيها على أمر يتعلق بظهور طائفة من

1 - فوزي: مقدمة، ص 29

2 - مجهول، "اللمعة المباركة الشريفة"، مخطوط رقم 2754 (وزارة التراث والثقافة، دار المخطوطات والوثائق، مسقط)، ورقة 2.

3 - هاشم بن غيلان: هو الشيخ العلامة أبو الوليد هاشم بن غيلان السيجاني، نسبة إلى سيجا التابعة لولاية سمائل، وهو من كبار علماء عمان في أواخر القرن الثاني وأول القرن الثالث الهجري. للمزيد انظر: البطاشي، مرجع سابق، ص232 وما بعدها.

القدرية[1] والمرجئة في صحار، ويطلب من الإمام أن يكتب إلى واليه على صحار، بأنْ يتخذ من الإجراءات ما يتناسب إزاء انتشار تلك الفرق، التي اعتبر أفكارها خطراً يهدد الاستقرار في البلاد، إذا ما استشرت وانتشرت[2].

وفي الفترة التي بدأ الجدل الفكري والسياسي حديث الساحة العمانية، بين أبرز تيارين فكريين آنذاك ونعني بهما: الرستاقية والنزوانية، نجد أن أبرز المنظرين وهو العالم الأصولي ابن بركة[3] عميد المدرسة الرستاقية، يشير في كتابه الموازنة إلى التيار المناوئ له، وهم النزوانية متهما إياهم باتخاذ مواقف مشابهة لمواقف العديد من فرق الخوارج والشيعة والمعتزلة والمرجئة من أبرزها كما يذكرها صراحة: البيهسية[4]، والمعتزلة، والرافضة[5]، والحشوية[6]،

1 - القدرية: من أوائل مدارس علم الكلام، أسس هذه المدرسة معبد بن خالد الجهني، واتخذت اسمها من القول بأن الإنسان قادر على الفعل(القدرة) لذا فهو مسؤول عن أفعاله. للمزيد انظر: الفاروقي، مرجع سابق، ص408.

2 - هاشم بن غيلان، "سيرة للشيخ هاشم بن غيلان إلى الإمام عبد الملك بن حميد"، السير والجوابات، مصدر سابق، ج2، ص38. انظر أيضاً: Wilkinson, op. cit, P164.

3 - ابن بركة: سنأتي على ذكره والتعريف به عند الحديث عن أبرز علماء المدرسة الرستاقية كأحد أبرز أعلامها.

4 - البيهسية: من فرق الخوارج وتنسب إلى أبي بيهس هيصم بن جابر، وهو أحد بني سعد بن ضبيعة. انظر: الشهرستاني، مصدر سابق، ج1، ص125 - 127. البغدادي، مصدر سابق، ص87.

5 - الرافضة: هم من فرق الشيعة وسموا بذلك لأنهم أنكروا إمامة أبي بكر وعمر وعثمان. انظر: الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل، كتاب مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تصحيح هلموت ريتر، ط3 (فرانز شتايز بفيسبادن، 1980م)، ص454. وقيل إنما سموا بالروافض لأن زيد بن علي بن الحسين خرج على هشام بن عبد الملك، فطعن عسكره في أبي بكر فمنعهم من ذلك فرفضوه، ولم يبق معه إلا مائتي فارس، فقال لهم: رفضتموني، قالوا: نعم فبقي عليهم هذا الاسم. انظر: الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (دار الكتاب العربي، بيروت، 1986م)، ص59 - 60.

6 - الحشوية: "بسكون الشين وفتحها قوم تمسكوا بالظواهر فذهبوا إلى التجسيم وغيره، وهم من=

والمرجئة، والشكّاك، ويوازن بين رواياتهم ومواقفهم من أحداث الفتنة، ويقارنها بمواقف النزوانية من قضية عزل الإمام الصلت بن مالك الخروصي[1].

ولعل ذلك هو ما عزا بعالم كالقلهاتي[2]، ما بعد منتصف القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي تقريبا، أن يصنف كتاباً أسماه الكشف والبيان، يستعرض فيه الفرق الإسلامية، على منوال كتاب الفرق بين الفرق للبغدادي[3]، مع ملاحظة أن العلماء العمانيين اتخذوا موقفا مناهضاً لمعظم أفكار تلك الفرق، وهذا موضوع يحتاج إلى دراسة متخصصة، يتم فيها مقارنة أفكار تلك الفرق بأفكارهم، سواء في المسائل المتعلقة بالجوانب السياسية، أو حتى في الجوانب ذات الصلة بالمسائل العقائدية كالتوحيد، والإيمان، والقدر، والإرادة، وغيرها من المفاهيم التي كانت مثار جدال بين مختلف الفرق الإسلامية.

وكما هو الحال بالنسبة لنشأة تلك الفرق، والصراع الفكري الذي شب

= الفرق الضالة". التهانوي، محمد علي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق علي دحروج، تعريب عبد الله الخالدي، ج1(مكتبة لبنان، بيروت، 1996م)، ص678.

1 - ابن بركة، أبي محمد عبد الله بن محمد، "كتاب الموازنة"، السير والجوابات، مصدر سابق، ج2، ص384 وما بعدها.

2 - القلهاتي: هو الشيخ الفقيه العالم الأصولي أبو عبد الله محمد بن سعيد الأزدي القلهاتي نسبة إلى قلهات، وهو من علماء النصف الثاني من القرن السادس/ العاشر الميلادي، فقيه ولغوي وأديب ومؤرخ، من أشهر مؤلفاته الكشف والبيان في الأصول وبيان فرق الأمة. للمزيد انظر: البطاشي، مرجع سابق، ص398 وما بعدها.

3 - عبد الجليل، محمد، مقدمة كتاب الفرق الإسلامية من خلال الكشف والبيان، للقلهاتي، محمد بن سعيد (مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، 1984)، ص12 - 13.

وانتعش "في بيئة الحرب، وما تطلقه من آليات ومواقف"[1]، كذلك كان الحال بالنسبة لنشأة الرستاقية والنزوانية جاء إثر خلاف سياسي فجر شرارته الأولى عزل الإمام الصلت بن مالك، فأثار بذلك جدلاً سياسيا، وتطور لاحقاً إلى جدل فكري، لم تقتصر المناظرة فيه على الجوانب السياسية فحسب، بل تعداه إلى مسائل عقائدية كالولاية والبراءة الوقوف[2]، وهذا ما دفع بالعالم أبي سعيد الكدمي[3]، إلى أن يفرد كتابا أسماه الاستقامة، ناقش فيه مسائل الولاية والبراءة والوقوف، وكل ذلك حدث في ظل فوضى سياسية، وحروب أهلية، وتدخل خارجي باستثناء بعض الفترات، التي هدأت فيها الأمور في بعض المناطق الداخلية من عمان، كفترة الإمام سعيد بن عبد الله بن محبوب بن الرحيل(320هـ/ 932م- 328هـ/ 939م).

وإذا رجعنا إلى جذور تلك المسائل' فيما يتعلق بحادثة الفتنة الكبرى' نجد على -سبيل المثال- باحثا وهو: الهواري يذكرها في معرض حديثه عن ثورة الخوارج فيقول: "في حمأة الجدل، والصراع المفتوح، نشأت مصطلحات جديدة مثل: دار التقية، ودار العلانية، وإمام الدفاع، والهجرة، والجماعة، والتولي، والبراءة"[4].

1 - الهواري، زهير، السلطة والمعارضة في الإسلام- بحث في الإشكاليات الفكرية والاجتماعية 11-132هـ/612-750م- (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003م)، ص342.

2 - حول منشأ نظام الولاية والبراءة بصورة مختصرة انظر: النامي، عمرو خليفة، دراسات عن الإباضية، ترجمة ميخائيل خوري (دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001م)، ص259 وما بعدها.

3 - الكدمي: سنأتي على ذكره والتعريف به عند الحديث عن أبرز علماء المدرسة النزوانية كأحد أبرز أعلامها.

4 - الهواري، مرجع سابق، ص356.

وعليه ليس بدعةً أن نجد مثل تلك المصطلحات في الفكر السياسي عند الإباضية، وقد عمدوا إلى تسييسها وتوظيفها بما يتماشى مع واقعهم السياسي آنذاك، وبما يبرر مواقفهم تجاه السلطة، ويضفي عليها طابع الشرعية من منطلق ديني عقائدي؛ ليتمكنوا من خلالها إقناع العامة بآرائهم ووجهات نظرهم. وإذا كانت تلك المصطلحات، قد غدت مثار جدل بين الرستاقية والنزوانية، فهو جدل لا اختلاف فيه من حيث الجوهر، بل من حيث مدى انطباق تلك المصطلحات على أولئك الذين كانوا سببا في قضية عزل الإمام الصلت بن مالك الخروصي، من حيث البراءة منهم، أو موالاتهم، أو الوقوف عنهم كل حسب اجتهاده، والزاوية التي كان ينظر منها كل طرف لأسباب الحدث وجذوره.

وبعيدا عما خلّفه ذلك الصراع الفكري، بين المدرستين: الرستاقية والنزوانية على خلفية الفتنة من أثر سلبي على الجوانب السياسية، لا يمكن إغفال بأي حال من الأحوال الآثار الإيجابية، التي ترتبت على إثارة تلك القضية "ومن أجل ذلك، ألفوا السير، وصنفوا الكتب، وأثروا المقالات، وساقوا الحجج، وشرحوا العلل، وأوضحوا الأدلة"[5] مما ساهم في إنعاش الحركة الفكرية في عمان "فلولاها ما ألف ابن بركة كتاب الموازنة، وأبو الحسن البسيوي، كتاب الحجة على من أبطل السؤال في الحدث الواقع بعمان، وأبو سعيد كتاب الاستقامة والمعتبر، وأحمد بن عبد الله الكندي كتاب الاهتداء...، وهذه الفتنة هي التي دفعت العلماء إلى تأصيل الولاية

5 - الكندي، أحمد: الاهتداء، ص24.

والبراءة والوقوف، وبيان كيفية وأحكام كل منها"[1].

أيضاً يمكن القول: أن للمدرستين فضلاً كبيراً تمثل في البحوث المستفيضة في مجال نظام الحكم في الإسلام، "فإنهما من خلال مناقشات أصحابهما حول كيفية شكل الحكم، وعلاقة الحاكم بالمحكوم، والانعكاسات السلوكية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية من جراء ذلك، فقد تكونت ثروة فقهية هائلة، ورصيد جيد في هذا الموضوع.."[2]. وكان ذلك أيضا من أسباب تطور النظرية السياسية عند الإباضية حول الإمامة، وأنواعها، وشروطها، وموجبات عزل الأئمة[3].

وإذا كان للمدرستين، أثر إيجابي -كما ذكرنا- في ما خلفته من آثار، على المستوى الفكري، فمن دون شك في المقابل كانت لها آثار سلبية على الحياة السياسية في عمان في تلك الفترة، حيث عملت على إضعاف وحدة الجماعة الإباضية وتماسكها، مما أفقدها إمكانية الصمود أمام الأخطار التي كانت تتهددها، كما كان لها أثرها في تراجع الدور القيادي، الذي كان يمارسه العلماء فيما مضى[4]، وعليه "فقد أخذت كل فرقة تنصب لها إماما، تعارض

1 - الأغبري، اسماعيل بن صالح، "المدخل إلى الفقه الأباضي"، رسالة ماجستير، غير منشورة، (جامعة اليرموك، كلية الدراسات الإسلامية، قسم الفقه وأصوله، الأردن، 2000م)، ص186.

2 - السيابي، أحمد بن سعود، "الإمام أبو سعيد الكدمي حياته وفكره" قراءات في فكر أبي سعيد الكدمي، حصاد ندوة المنتدى الأدبي، مايو 2000م (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 2001م)، ص26، وسيشار إليه، السيابي، أحمد: الإمام أبو سعيد.

3 - الجالودي، العليان، "السير العمانية مصدراً لتاريخ عمان"، أعمال الملتقى العلمي الثاني حول حصاد التاريخ العماني (جامعة آل البيت، عمّان، 2003)، ص48.

4 - المرجع سابق، ص48.

به الفرقة الأخرى، وأدى ذلك إلى انقسام البلاد وتمزقها، مما هيأ الفرصة للنباهنة[1] لإقامة دولتهم في عمان"[2] بعد ذلك الصراع الذي عانت منه الإمامة.

التسمية:

لم يجد الباحث في كتب السير العمانية، ولا في مصنفات العلماء العمانيين في الفترة التي نتحدث عنها -في هذه الدراسة- أي ذكر لتسمية الرستاقية والنزوانية، وإنما وجدت التسمية في فترة لاحقة، في حوالي النصف الثاني من القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي تقريبا، وأول من أورد ذكرها مصنف كتاب بيان الشرع لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم الكندي[3]، حيث يعبّر عنها بمذهب الرستاقية والنزوانية[4]، ثم وجدنا أحمد

1 - النباهنة: قبيلة أزدية تنسب إلى نبهان بن كهلان... انظر سلسلة نسبهم في: السيابي، سالم: الإسعاف، ص116 - 118. وهم قوم من العتيك صار الملك إليهم بعد الأئمة السالفين، وكانت دولتهم مبنية على الاستبداد، وقهر الناس بالجبرية، ولعل ملكهم كان يزيد على 500 سنة. انظر: السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص145. وحول ظهورهم على مسرح الأحداث السياسية بعمان انظر: الحارثي، عبد الله بن ناصر، عمان في عهد بني نبهان (مركز الدراسات العمانية، جامعة السلطان قابوس، الخوض، 2004م)، ص39.

2 - الكندي، الخطاب، مرجع سابق، ص182.

3 - محمد بن عبد الله الكندي: هو الشيخ العلامة القاضي محمد بن إبراهيم بن سليمان بن محمد بن عبد الله بن المقداد الكندي السمدي النزوي، وهو من علماء النصف الثاني من القرن الخامس وعاش إلى أوائل القرن السادس. للمزيد انظر: البطاشي، مرجع سابق، ص308. الخطاب، مرجع سابق، ص180.

4 - الكندي، محمد: بيان الشرع، مصدر سابق، ج3، ص221 - 222.

بن عبد الله بن موسى الكندي[1] صاحب كتاب الاهتداء[2] يسميهما بالطائفتين الرستاقية والنزوانية، وعنهم أخذت تلك التسمية، فتناقلتها المصادر العمانية الفقهية منها، والتاريخية.

أما مصطلح مدرسة[3]، فهو حديث نسبيا، وفي إطار هذه الدراسة نجد أنه يتوافق مع ما يطلق عادةً على أي تيار فكري سياسي ديني أدبي، يتبنى منهجا معينا في تعامله مع مختلف القضايا المطروحة على الساحة الثقافية. لكن لماذا سميت تلك الفرقتين أو الطائفتين أو المدرستين بالرستاقية والنزوانية؟.

من أول وهلة يمكن القول وكما ذهب بعض الباحثين أن المدرسة الرستاقية تنسب إلى مدينة الرستاق، وتنسب النزوانية إلى مدينة نزوى[4]، وهو تفسير لا يخلو من فهم منطقي؛ نظرا لم تمثله المدينتان من عراقة، وأهمية على الصعيد السياسي والفكري، ومع ذلك فإن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال كما قد يتبادر إلى ذهن القارئ ظاهرياً، أن يمثل الرستاقية علماء مدينة الرستاق، وأن يمثل النزوانية علماء مدينة نزوى، بل الواقع أن" كل

1 - أحمد بن عبد الله بن موسى: هو العالم الفقيه أحمد بن عبد الله بن موسى بن سليمان بن محمد بن عبد الله بن المقداد الكندي النزوي الفلوجي من علماء القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، له العديد من المؤلفات من أهمها التخصيص في الولاية والبراءة، وكتاب الاهتداء، وكتاب التسهيل في الفرائض، وكتاب الجوهر المقتصر، وكتاب الذخيرة، وهو من علماء الطائفة النزوانية. للمزيد عنه انظر: البطاشي، مرجع سابق، ص326 - 327.

2 - الكندي، أحمد: الاهتداء، صفحات مختلفة.

3 - المدرسة: المكان الذي يدرس فيه. والفعل درس من اصل آرامي وقد يعني أيضاً قرأ حول هذا المصطلح وتطوره في العالم الإسلامي، انظر: كريزر، كلوس وآخرون، معجم العالم الإسلامي، ترجمة ج. كتّورة (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1991م)، ص589 - 591.

4 - السهيل، مرجع سابق، ص84. الكندي، الخطاب، مرجع سابق، ص181.

من تبنى آراء الطائفة الرستاقية فهو رستاقي، وإن كان من أهل مدينة نزوى، وكل من تبنى آراء الطائفة النزوانية، فهو نزواني، وإن كان من أهل مدينة الرستاق"[1].

كانت أفكار المدرستين، منتشرة في جميع المدن العمانية، بدليل أن كبار علمائها لم يكونوا من أبناء مدينة الرستاق، أمثال أبي محمد بن بركة البهلوي، وأبي الحسن البسيوي، وأحمد بن عبد الله بن موسى الكندي النزوي[2]، وكذلك الحال بالنسبة للنزوانية، التي كان أبو سعيد الكدمي هو عميدها، ورأس المناظرين عنها[3].

كما وأنه من اللافت للنظر، أنْ نجد أحيانا، شيخا نزوانياً وتلميذه رستاقي، أو العكس، ويجتمع عند الإمام الواحد في دولته قضاة من المدرستين[4]، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك الشيخ مالك بن غسان بن خليد الصلاني[5] وهو من المدرسة الرستاقية، في حين أن تلميذه العلامة محمد بن روح بن عربي[6] من المدرسة النزوانية[7]، وبالمثل في حين كان الشيخ العلامة محمد بن أبي

1 - الأغبري، مرجع سابق، ص185.

2 - الكندي، الخطاب، مرجع سابق، ص181.

3 - Wilkinson, op. cit, P166.

4 - الشيباني، سلطان بن مبارك، "الكتابات الفقهية وتطوراتها عند العمانيين في القرن الخامس الهجري" ندوة تطور العلوم الفقهية في عمان خلال القرن الخامس الهجري في الفترة من 6 - 2005/3/8م بجامع السلطان قابوس الأكبر (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، 2005م)، بحث غير منشور، ص6.

5 - حول موقفه من القضية انظر ص91 من هذه الدراسة.

6 - ابن روح: سنأتي على ترجمته، وبيان موقفه لاحقا عند الحديث عن علماء المدرسة النزوانية.

7 - البطاشي، مرجع سابق، ص279.

الحسن النزوي[1] من المدرسة النزوانية، كان تلميذه أبو الحسن البسيوي[2] رستاقياً[3].

وعلى ذلك لم يكن التلميذ ليتبع أستاذه فيما يتبناه من آراء وأفكار، مما يدل على سعة الأفق والحرية الفكرية التي كان يتمتع بها العلماء آنذاك في طرح أفكارهم، وإنْ كانت تخالف آراء شيوخهم من العلماء المتقدمين عليهم، في واحدة من أروع نماذج استقلالية الفكر عند العلماء العمانيين في تلك الفترة الحرجة التي كانوا يمرون بها.

كذلك وفي إطار مناقشة سبب التسمية، هناك من الباحثين من حاول الاجتهاد في تفسير سبب التسمية بالرستاقية والنزوانية، فالسيابي -وعلى حد تعبيره- توصل إلى قناعة مفادها: أن سبب تسمية فريق المتبرئين بالفرقة الرستاقية؛ لكون أبي قحطان خالد بن أبي قحطان الهجاري كان أول من ألف سيرة مطولة في أحداث الخارجين على الإمام الصلت بن مالك الخروصي؛ ونظرا لكونه من قرية هجار- الواقعة في وادي بني خروص، والتي كانت تعتبر سابقا من إقليم الرستاق – فقد سميت بالرستاقية نسبة إلى موطنه ذلك، أما سبب تسمية فريق الواقفين بالفرقة النزوانية؛ فيعود ذلك إلى كون أبي عبد الله محمد ابن روح بن عربي الكندي النزوي؛ هو أول من ألف سيرة يبرر فيها

---

1 - محمد بن أبي الحسن: أحد العلماء الذين وقفوا على الحياد في قضية عزل الإمام الصلت بن مالك، ويقال عقدت له الإمامة بنزوى بعد قتل واليها ببحرة سنة 282هـ/895م. انظر: السالمي، عبد الله: التحفة، ج1، ص ص197، 265.

2 - البسيوي: سنأتي على ترجمته لاحقا عند الحديث عن علماء المدرسة الرستاقية.

3 - البطاشي، مرجع سابق، ص229.

موقف أولئك الواقفين في قضية عزل الإمام الصلت بن مالك الخروصي[1]، وهو تفسير يمكن أن يكون مقبولا.

وخلاصة القول نرى أن نسبة المدرستين إلى الرستاق ونزوى، جاء نتيجة طبيعية بحكم ما كانت تشكله المدينتان من أهمية في ذلك الوقت، إذ كانتا تمثلان عصب الحياة السياسية؛ نظرا لما تمتازان به من موقع آمن نسبيا، فضلا عن كونهما مركزين علميين. ثم لا ننسى أنَّ كثيراً من الأئمة في تلك الفترة، كانوا من إقليم الرستاق، وإن اتخذوا من مدينة نزوى عاصمة لهم، كما لا نستبعد وجود تنافس بين المدينتين قاده فريقان: فريق أراد المحافظة على اختيار الأئمة من بني خروص ومعقلهم الرستاق، وفي هذا الإطار ذكر أحد الباحثين أن الرستاقية "سعت إلى تثبيت شرعية قبائل اليحمد من خلال إعلان البراءة ممن شارك في خلع الإمام الصلت بن مالك (272هـ/885م)"[2].

أما الفريق الآخر(النزوانية) فقد أراد التجديد في انتخاب الأئمة من مدينة نزوى، على اعتبار أنها الأحق بذلك من وجهة نظرهم كونها عاصمة الإمامة. وهذا التنافس السياسي كان لا بد له من شرعية دينية تؤيده؛ مما جعل الصراع الفكري يحتدم بين المدرستين، كل فريق يحاول إثبات صحة ما ذهب إليه، وبما يخطّئ به الطرف الآخر.

1 - السيابي، أحمد: "الإمام أبو سعيد"، ص26 - 28.

2 - السالمي، عبد الرحمن، "العلاقة بين الأئمة والعلماء وتطورات الدولة العمانية حتى نهاية القرن 10هـ/16م: قراءة في السير العمانية" مجلة نزوى، ع30، ابريل 2002، (مؤسسة عمان للصحافة والأنباء والنشر والإعلان، مسقط، 2002م)، وسيشار إليه، السالمي، عبد الرحمن: العلاقة بين الأئمة والعلماء. انظر أيضاً: Wilkinson, op. cit, p166.

ب) أصل الاختلاف بين المدرستين الرستاقية والنزوانية

قبل الحديث عن مواقف المدرستين من قضية عزل الإمام الصلت بن مالك الخروصي، والذي من خلاله يمكن الوقوف على الفكر السياسي لكلا المدرستين، كل على حده، لا بد من إعطاء نبذة مختصرة عن أصل ذلك الاختلاف الواقع بينهما، والخلفية التي انطلقت منها شرارة ذلك الاختلاف، وهو كما بينه العالم أحمد بن موسى الكندي في كتابه الاهتداء مردّه إلى مسألتين هما:

المسألة الأولى: هل يجوز لأي عالم إذا علم ما تزول به إمامة الإمام أن يقدّم غيره للإمامة ولو لم يظهر السبب الموجب لزوال إمامة الإمام بالشهرة التي يستوي فيها الخاص والعام من رعيته، أم لا يجوز له فعل ذلك؟.

المسألة الثانية: هل التسمي بالإمامة في حكم الظاهر يدل على التدين به، والاستحلال له، أم لا يدل على ذلك؟ إلا بعد الاستحلال باللسان "فهاتان المسألتان، هما مدار التنازع، وإليهما يرجع هذا الاختلاف الواقع بين الطائفتين بأسره لا غيرهما، وبصحة حكم هاتين المسألتين، يعرف حكم حدث موسى وراشد[1]... على أنه بدعة أو دعوى أو غير ذلك.."[2].

وكان قبل ذلك قد أشار إلى أربعة أركان رئيسة[3]، يقر بها كل من أتباع المدرستين، وتلك الأركان هي المعتمد عليها، فيما يرجع إليه ذلك التنازع

1 - المقصود بهما موسى بن موسى الإزكوي، وراشد بن النظر اليحمدي.

2 - الكندي، أحمد: الاهتداء، ص62.

3 - المصدر السابق، ص44 - 45.

الواقع بين المدرستين، -على حد تعبيره- وهذه الأركان الأربعة هي:

1 - أن هناك إجماعا بأن الصلت بن مالك كان إماما شارياً لأهل عمان قبل تقديم موسى لراشد إماما.

2 - أن موسى قدّم راشداً إماما لأهل عمان على الصلت بن مالك وهو لا يزال حيا، وقبل أن يظهر منه ما تزول به إمامته في حكم الظاهر عند الخاصة والعامة، بعد أن ادعى أنه سلم الإمامة، واعتزلها.

3 - أن الإمام الصلت لم يظهر منه إنكار على ما قام به موسى وراشد.

4 - أن العلماء الذين عاصروا الحدث اختلفوا بعد إجماعهم على صحة ثبوت إمامة الصلت بن مالك، في زوالها، وفي صحة ثبوت إمامة راشد بن النظر، حيث إن منهم من تمسك بإمامة الصلت، وبرؤوا من موسى وراشد، على اعتبار أنهما عزلا الإمام الصلت بغيا وعدوانا، ومنهم من صوبوا موسى وراشد، بدعوى أن الإمام الصلت اعتزل من الإمامة، وإنه تبرأ منها، ومنهم من وقف.

وقبل الخوض في تفاصيل مواقف المدرستين المتباينة، والولوج إلى أعماق فكرهما السياسي، نتساءل عن تلك الخيوط الدقيقة التي عملت على تحريك قضية قد انتهت، فكان ما كان، من فتن وحروب، وحملات خارجية، عانت على إثرها البلاد معاناة شديدة، وعن الدافع القوي الذي دفع بالعلماء إلى خوض جدال لم يحسم، ولم يكن فيه فائز ولا خاسر، وهل كان اختلافهم من باب العثور على إجابة؟ وذلك من خلال الرجوع إلى نقطة الاختلاف

الأولى، والمتمثلة بحادثة عزل الإمام الصلت بن مالك حتى يمكن فهم الواقع السياسي الذي أملته الظروف الداخلية والخارجية.

فهل كان ذلك الأمر مرتبطاً بتغيرات اجتماعية واقتصادية، وبحراك أيديولوجي بين التيار المحافظ، والتيار التقدمي المعتدل -بالمفهوم الحديث- الذي سعى إلى التغيير مهما كانت النتائج؟ أم أن الأمر مرتبط بمكاسب سياسية من خلال كسب قاعدة شعبية مؤيدة لمواقف أحد الطرفين؟.

كل تلك التساؤلات سنحاول الإجابة عنها من خلال استعراض الفكر السياسي لكلا المدرستين: الرستاقية والنزوانية، في ضوء مواقف أبرز علمائها في دفاعهم عن مواقفهم ومبادئهم التي يؤمنون بها، وما تركوه من إنتاج علمي في مجال الفكر السياسي في تلك الفترة.

أولاً: المدرسة الرستاقية

منطلقات فكرها السياسي:

من الصعوبة بمكان الخوض في كل تفاصيل فكر المدرسة الرستاقية وكذلك النزوانية، حيث تتداخل السياسة بالفقه، والعقل بالنقل، وهو موضوع يحتاج إلى أن يفرد له دراسة متخصصة، يمكن من خلالها تتبع أدق تفاصيل الاختلاف بين المدرستين سياسيا وفقهيا. وفي هذه الدراسة اكتفى الباحث بالوقوف على أهم ما نادوا به من أفكار، وما تبنوه من مواقف، وما ساقوه من حجج وبراهين؛ لتدعيم وجهات نظرهم.

بنت المدرسة الرستاقية مواقف فكرها السياسي على البراءة من الخارجين على الإمام الصلت، والبراءة من العلماء الذين أيدوا عزله، أو من الذين وقفوا عن الانتصار للإمام الصلت بالفعل أو بالقول، ومن كل شخص تسول له نفسه الخروج على الإمام العادل دون سبب مقنع.

ويمكن أن نستعرض هنا جملة من مواقفهم العامة، كما يمكن تتبع أساليبهم المختلفة في الرد على النزوانية، وتبرير مواقفهم المتشددة تجاه من أقدم على عزل الإمام الصلت بن مالك الخروصي وذلك على النحو التالي:

أ- موقفهم من عزل الإمام الصلت بن مالك الخروصي:

يعتبر موقف أنصار المدرسة الرستاقية امتداداً لموقف من سبقهم من العلماء، مثل أبي المؤثر الصلت بن خميس الخروصي، وأبي قحطان خالد بن قحطان[1]، الذين رأوا أن عزل الإمام الصلت بن مالك من قِبَلِ موسى بن موسى وراشد بن النظر اليحمدي، كان بغيا وعدواناً، ذلك أنَّ الصلت بن مالك إمام صحت بيعته بإجماع أهل الحل والعقد آنذاك، ولم يرتكب من الأحداث ما يستوجب عزله، ولم يقم عليه موسى بن موسى بينة، فيصح من المسلمين كفره فيستتاب، ولا نزلت به عاهة يحل عزله بسببها[2]، وبالتالي قد أخطأ من خرج عليه، "إذ لا يحل دمه، ولا الخروج عليه، ولا البراءة منه"[3].

1 - لقد سبق الحديث عن موقف كل من أبي المؤثر وأبي قحطان من عزل الإمام الصلت. انظر الفصل الثاني من الدراسة ص87-90.

2 - البسيوي: "سيرة السؤال"، ص91. الكندي، أحمد: الاهتداء، ص92.

3 - الكندي، أحمد، المصدر السابق ص92.

هذا وقد أسهب علماء المدرسة الرستاقية في التدليل على تحريم الخروج على أئمة العدل من الكتاب والسنة والآثار، التي بنى العلماء وقاسوا عليها مواقفهم، وفي هذا الإطار ذكر البسيوي بأن الحدث الذي وقع في عمان عندما تم تقديم راشد بن النظر على الصلت بن مالك فيه مخالفة لما جاء في الكتاب والسنة والآثار، وأنه من غلط في تأويله كان مخطئا؛ لأن الكتاب والسنة والإجماع توجب طاعة الإمام، وتحرِّم الخروج عليه قبل ظهور حدثه[1]، ويمكن الإشارة هنا إلى بعض من تلك الأدلة التي ساقها العلماء على النحو الآتي:

- من الكتاب قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول، وأولي الأمر منكم، فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا)[2]. وبالتالي فقد أقدم موسى بن موسى الإزكوي وراشد بن النظر على عزل الإمام الصلت بن مالك، وهو إمام مجتمع عليه، وفي ذلك مخالفة لما أمر الله ورسوله به من طاعة الأئمة "ولو كان مطيعاً لم يزحف عليه بالعساكر ويتقدم عليه بغير كفر من الصلت شاهر"[3].

وجاء في قول ابن روح، وهو من المدرسة النزوانية "يلزم الناس الطاعة

1 - المصدر نفسه، ص98.

2 - القرآن الكريم: سورة النساء، الآية59.

3 - ابن بركة، أبي محمد عبد الله بن محمد، سيرة أبي محمد عبد الله بن محمد بن بركة، "سير الإباضية"، مخطوط رقم 35؛ (مكتبة السيد محمد بن أحمد، السيب)، ورقة 393، وسيشار إليه، ابن بركة: "سيرة"

لأئمة العدل ما أطاعوا الله ورسوله، وعملوا بكتابه، ولم يحرفوا تأويلاً، ولم يدعوا الطاعة على معصيته، فإذا عصوا الله فلا طاعة لهم في أعناق المسلمين، بل يلزم الناس خلعهم، ومحاربتهم حتى يرجعوا إلى حكم الله، وسنة نبيه(صلى الله عليه وسلم)"[1].

- من السنة: استشهدوا بما جاء في حديث المصطفى (صلى الله عليه وسلم): "لو أن وليكم حبشي مجدع فأقام فيكم كتاب الله وسنتي فاسمعوا له وأطيعوا "[2].

- من الآثار: ما وجد عن زياد بن مثوبة[3] عن هاشم الخراساني، "أنَّ الإمام لا يترك إمامته حتى يظهر حدثه، وإن المسلمين لم يستحلوا الخروج على عثمان وعلي إلا بعد ظهور أحداثهما"[4].

كما جاء في كتاب بعث به أبو عبد الله محمد بن محبوب بن الرحيل

---

1 - ابن روح، أبي عبد الله محمد، سيرة أبي عبد الله محمد بن روح "سير الإباضية"، مخطوط رقم 237 (السيب: مكتبة السيد محمد بن أحمد)، ورقة 33.

2 - ورد نص الحديث في صحيح البخاري على النحو التالي: "عن أنس بن مالك(رضي الله عنه) قال: قال رسول الله(صلى الله عليه وسلم): اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبه". انظر: البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن إبراهيم، صحيح البخاري، ج11 (مركز السيرة والسنة، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1994م)، ص36. وجاء هذا الحديث في رواية أخرى بمسند الإمام الربيع. "قال(ص): إن أمر عليكم عبد حبشي مجدوع الأنف، فاسمعوا، وأطيعوا، ما أقام فيكم كتاب الله". الفراهيدي، الربيع بن حبيب، الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب، ج3 (مكتبة الاستقامة، مسقط، 1995م)،ص307.

3 - زياد بن مثوبة: كنيته أبو صالح وهو من عقر نزوى، من فقهاء القرن الثالث الهجري، وأحد العلماء المبايعين للإمام الصلت بن مالك. انظر: البطاشي، مرجع سابق، ص424.

4 - الكندي، أحمد: الاهتداء، ص80.

إلى أهل حضرموت في موضوع عزل أئمة العدل جاء فيه: "وقد بلغنا أنكم تذكرون أو من ذكر منكم عزل هذا الإمام وإقامة إمام غيره، فاتقوا الله ثم اتقوا الله؛ فإن هذا جور كبير إنْ عزلتم إمام عدل على غير حدث، وقد أعطيتموه عهودكم وبيعتكم وميثاقكم على أن تطيعوه ما أطاع الله ورسوله، فهذا عهد لا يحل لكم أن تحلوه إلا بحدث يكفر به الإمام ويحل به دمه، ويستتاب، فيصر على حدثه ولا يتوب، فعند ذلك يجوز خلعه، وتحرم نصرته، ويستبدل بمن هو أعدل منه"[1].

واستشهد الكندي في كتابه الاهتداء بالمزيد مما أُثِرَ عن العلماء العمانيين في قضية عزل الأئمة[2]. وفي ضوء تلك الأدلة النقلية التي سبق ذكرها، يدلل أنصار المدرسة الرستاقية، على بغي أولئك الذين خرجوا على الإمام الصلت، مطالبين بعزله، وهو إمام اتصف بالعدل، ولم يظهر من الأحداث ما يستوجب عزله، ومن هنا تجب البراءة منهم، ومن أيدهم بالفعل أو بالقول، مع ملاحظة أن علماء النزوانية لا يجيزون الخروج على أئمة العدل،دون ارتكاب ما يستدعي عزلهم، حسب المبادئ المتعارف عليها، وبالتالي فإن هذه النقطة، ليست مثار خلاف بين المدرستين: الرستاقية والنزوانية، وإنما الاختلاف بينهما يكمن في الخروج على الإمام قبل ظهور ما ادعوا عليه بالشهرة، التي يستوي فيها الخاص والعام من رعيته. ففي الوقت الذي اعتبر فيه أنصار

1 - أبو عبد الله، محمد بن محبوب "كتاب أبي عبد الله محمد بن محبوب إلى إمام حضرموت"، مخطوط سير علماء الإباضية، ج1، ورقه 231.

2 - للمزيد انظر: الكندي، أحمد: الاهتداء، ص82 - 87. الشقصي، مصدر سابق، ج8، ص80 - 82. أطفيش، مرجع سابق، ج1/14، ص325، وما بعدها.

المدرسة الرستاقية ذلك بدعة، اعتبره أنصار النزوانية دعوى تحتمل الصواب والخطأ[1]، ومعنى ذلك أن النزوانية تجيز الخروج وعزل الأئمة في حالة أن رأت الخاصة -من العلماء- ما يستحقون به العزل، وقد يكتفون بالبراءة منهم في السريرة، دون أن يكلفوا الناس، علم ما وسعهم جهله، وجائز لهم موالاة ولاتهم؛ وذلك درءاً للفرقة[2]، وبالتالي لا ضرورة لإشهار حدث الإمام ليعلمه العامة، وهو ما تعارضه الرستاقية بطبيعة الحال.

ب- موقفهم من موسى بن موسى الإزكوي وراشد بن النظر اليحمدي

أعلن أنصار المدرسة الرستاقية البراءة من موسى بن موسى وراشد بن النظر اليحمدي، معتبرين أنهم بغاة وعصاة ومبتدعين بخروجهم على الإمام الصلت بن مالك، وفي هذا الإطار ذكر البسيوي ما نصه:" ألا ترى أنهم لما خرجوا عليه - يعني على الإمام الصلت- وبايعوا صاروا عاصين، وقد عصوا بمعصية الإمام، ولما قدموا عليه إمام دلّ معصيتهم وفعلهم على بغيهم. ألا ترى أن الباغي لا يقبل قوله، ولا تجوز شهادته، ولا تقبل دعواه"[3]، ليس هذا فحسب بل إنهم أفتوا بقتل راشد بن النظر، من منطلق ما أُثِرَ عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قوله: "إذا ظهر إمامان فاضربوا عنق أحدهما"[4]. والحق في ذلك كما يقول ابن بركة أن يضرب عنق المبطل المدعي ما لا يحل له على

1 - الكندي، أحمد. المصدر السابق، ص60 - 64.

2 - ابن روح: "سيرة"، ورقة 37. الكندي، محمد: بيان الشرع، ج3، ص263 - 264. السهيل، مرجع سابق، ص85.

3 - البسيوي: "سيرة السؤال"، ص89 - 90.

4 - انظر: البسيوي، المصدر السابق، ص 92. الكندي، أحمد: الاهتداء، ص56.

الإمام، وقد كان المتفق عليه هو الإمام الصلت بن مالك، والمختلف فيه هو راشد بن النظر ليس بإمام عدل، فأولى به من قول النبي (صلى الله عليه وسلم) أن يضرب عنقه.[1]

وإذا كان أنصار المدرسة النزوانية قد حاولوا التخفيف من وطء الحدث، وإيجاد العذر لمن قام بعزل الإمام، والقول إن موسى بن موسى " كان يريد عز الدين وصلاح المسلمين"[2]، وأنّ ما قاموا به هو من قبيل الاجتهاد، وأنّ اجتهادهم ذلك يحتمل الصواب والخطأ، فإن صاحب كتاب الاهتداء، وهو من المناصرين لفكر المدرسة الرستاقية يطرح قضية خطيرة تتعلق بصلاحيات العلماء من حيث حقهم في عزل الأئمة كما فعل موسى بن موسى، ويتساءل فيما إذا كانوا تابعين للإمام يأتمرون بأمره، أم أن الإمام تابع لهم؟، وبالتالي يمكنهم عزله وتنصيب غيره متى شاءوا دونما اعتبار لسلطة الإمام ولزوم طاعته؟ ثم خرج من نقاشه ذلك بقاعدة مفادها "أن الأعلام الذين هم جماعة المسلمين -يقصد العلماء- لا يصح أن يكونوا حكاماً على الناس ما صحت إمامة الإمام في حكم الظاهر، وإنما يكون جماعة المسلمين حكاما على الناس مع عدم أئمة العدل في حكم الظاهر"[3]. وهو هنا يريد أن يفرق، بين صلاحيات الأئمة وصلاحيات العلماء، وأنَّه طالما وجب على العلماء طاعة الأئمة العادلين كغيرهم من الرعية، فبالتالي لا يجوز لهم عزل الأئمة، إلا بأحد الأسباب التي تستوجب عزلهم[4].

1 - ابن بركة: "سيرة"، ورقة 393 - 394.

2 - الكندي، المصدر السابق، ج4، ص145.

3 - الكندي، أحمد: الاهتداء، ص102 - 104.

4 - للمزيد حول ذلك انظر:، المصدر السابق ص102 - 104.

اعتبر علماء المدرسة الرستاقية إمامة راشد بن النظر إمامة غير شرعية وباطلة وضالة، وقد عبر البسيوي عن ذلك صراحة حين قال: "ولم نقلد ديننا الرجال، ولم نرض بحكومة أهل الضلال، ولم نتول الفسقة"[1]، ثم يبين منهجهم المثالي الذي يسيرون عليه بالقول: "وديننا قول وعمل ونية، واتّباع الكتاب والسنة، والعمل بجميع الطاعات، والخلاص من جميع التبعات، والتوبة إلى الله من جميع السيئات، وأداء جميع الأمانات، وترك جميع الخيانات، والوقوف عند الشبهات، والسؤال لأهل الذكر فيما عرض وشجر من النيات، والمحن النازلات، حتى يعمل بعلم، ويمشى بعلم، ويحكم بعلم"[2].

ج- موقفهم من الواقفين عن أحداث عزل الإمام الصلت بن مالك

لم يكتف أنصار المدرسة الرستاقية بالبراءة من أهل الأحداث الذين كان لهم دور مباشر في عزل الإمام الصلت بن مالك، بل إنهم أظهروا البراءة أيضاً من أولئك الذين وقفوا عن تلك الأحداث - وهم أنصار المدرسة النزوانية[3]- حيث قالوا: "إنه لو صح معنا حق موسى وراشد في ذلك الخروج لتوليناهما، ولو صح معنا باطلهما لبرئنا منهما على ذلك، ولكن لم يصح معنا حقهما ولا باطلهما.." [4].

- ورداً على تلك المقالة بنى علماء المدرسة الرستاقية موقفهم من منطلق

1 - الكندي، محمد: بيان الشرع، ج3، ص294.

2 - المصدر نفسه.

3 - من الملاحظ ان أنصار المدرسة النزوانية كان لهم موقفان: الأول: أرادوا أن يجدوا الأعذار للمشتركين في أحداث عزل الإمام الصلت، والثاني: وقفوا على الحياد.

4 - الكندي، محمد: بيان الشرع، ج3، ص221.

"أنه لا ولاية للشاكين في أمر المحدثين، ولا ولاية للمتولين لأهل الحدث على حدثهم، المقدمين إماما على إمامهم بلا حجة أقاموها عليه"[1]. وعلى ذلك أقر البسيوي قاعدة فقهية مفادها "أن كل متولّ لمحدث على حدث مكفر محدث، والشاك في ضلالهما على استحلال المحدث.لركوب الحدث محدث بالإجماع على مفارقة الشاك، إلا من وقف من ضعفاء المسلمين وقوف مسلّم للمسلمين دائن بولايتهم على براءتهم من ذلك الحدث بعينه على حدث مكفر"[2].

من جانب آخر كان أنصار المدرسة الرستاقية يلزمون الناس بالسؤال عن صحة الأحداث التي كانت بعمان، والمتعلقة بأمر الإمام الصلت بن مالك، وراشد بن النظر، وموسى بن موسى، حتى يعرف المحق فيهم من المبطل، ليس هذا فحسب بل إنهم حددوا لهم أماكن يقصدونها بغرض السؤال، وهي مدينة سمائل وصحار، -كما يقول الكدمي-" والأغرب من القول عنهم أنهم يلزمون الناس عامة الخروج إلى سمائل وصحار من قرى عمان من كان بالجوف وغيرها من أطراف عمان، يخرج الناس إلى فلان بن فلان بسمائل وفلان بن فلان بصحار حتى يشهدوا عليهم بالأحداث التي تقدمت في أمر الصلت بن مالك، وموسى بن موسى وراشد بن النظر، حتى تقوم الحجة عليهم بعلم ذلك"[3]، وقد ناقش الكدمي هذه القضية في كتابه الاستقامة نقاشا

1 - "سير لبعض المسلمين" ضمن كتاب السير، مخطوط رقم 2023 (مكتبة السيد محمد بن أحمد، السيب)، ص243، وسيشار إليه. سير لبعض المسلمين.

2 - البسيوي: "سيرة السؤال"، ص93 - 94.

3 - الكدمي: الاستقامة، ج2، ص161 - 162.

مستفيضاً معتبرا إياها بدعة، وإن دعوتهم للناس بالخروج لمعرفة صحة ما جرى هو من باب تجسس العورات، وطلب معرفة العثرات[1].

د- الرد على ادعاءات المدرسة النزوانية:

انبرى كل من: ابن بركة - عميد المدرسة الرستاقية - في كتابه الموازنة، وتلميذه أبو الحسن البسيوي بالتصدي لادعاءات المدرسة النزوانية ودحضها، منكرين عليهم موقفهم من رفض البراءة من أهل الأحداث ممن كان لهم دور في عزل الإمام الصلت، معتبرين اتخاذهم موقف الحياد فيما يعرف بالوقوف عن سالف ما مضى من الأحداث فيه تضليل للناس، مما يفسح المجال إلى التهاون في قضايا مصيرية كالإمامة، كما وأن ولايتهم لأهل الأحداث يدل على ميلهم لجانب المعارضة بطريقة غير مباشرة.

سنكتفي هنا بإعطاء نبذة مختصرة لتلك الادعاءات، وكيف كان الرد عليها من قبل علماء المدرسة الرستاقية ممن تشملهم الفترة الزمنية لهذه الدراسة، وعلى وجه الخصوص تفنيد ابن بركة لادعاءاتهم تلك، والتي يتمثل أهمها فيما يلي:

1 - يرى أنصار المدرسة النزوانية أن هناك تضارباً في الأخبار الواردة، حيث إنها على حد زعمهم "لم ترد وروداً واحدا تقوم به الحجة، وتقطع عذر من غاب عنها، كقيام الحجة على من شاهدها"[2] وعلى ذلك، وجب عندهم

1 - المصدر نفسه، ج2، ص151 وما بعدها.

2 - ابن بركة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله "الموازنة" السير والجوابات، مصدر سابق، ج2، ص385 - 386، وسيشار إليه، ابن بركة: الموازنة.

أن يقفوا فيها، وعدم البحث عن صحتها، والإمساك عن النظر فيها، فرد عليهم ابن بركة بالقول: إن ذلك "مذهب من سبقهم إليه فرقة الملحدين يعرفون بالبيهسية أنكروا الأخبار، وزعموا أن الأخبار لا توجب علما.."[1]

2 - عندما قالوا: "لا ندري اعتزل الصلت أو عُزل، وإن أحداً خرج عليه أو لم يخرج"[2]، وأنهم يجهلون سبب خروج موسى بن موسى وراشد بن النظر على رأس جيش يقودانه، رد عليهم ابن بركة بأن موقفهم ذلك مشابه لموقف بعض من المعتزلة الذين قالوا: لا علم لنا بخروج طلحة والزبير وعائشة على الإمام علي، وأن قول الناس وقعة الجمل إنما ذلك جمل انطلق في الليل فاقتتل عليه القوم، فسمي وقعة الجمل[3]، وقد أراد النزوانية بذلك الإشارة إلى موقفهم الحيادي من أحداث عزل الإمام الصلت بن مالك الخروصي، فكان موقفهم ذلك أشبه ما يكون بموقف المعتزلة السياسي عندما " وقفوا على الحياد أثناء الفتن والمنازعات القائمة بين المسلمين في القرن الأول الهجري"[4]

3 - احتجوا بقولهم: أن الصلت ترك الإنكار على موسى بن موسى، وراشد بن النظر، وفي ضوء ذلك وجب ترك ولايته، والخروج من طاعته، فرد عليهم ابن بركه بأن حجتهم تلك باطلة، وتتشابه في مضمونها مع ما ذهب إليه غلاة الروافض، عندما برؤوا من إمامهم علي بن أبي طالب؛ لأنه ترك النكير على

1 - المصدر نفسه، ص385.

2 - المصدر نفسه، ج2، ص387.

3 - المصدر نفسه.

4 - فوزي: نشأة الحركات الدينية، ص143.

أبي بكر الصديق (رضي الله عنه)، وعمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، ولزم السكوت، وكان عليه المطالبة بحقه في الإمامة[1].

4 - ادعوا أن انتقال الإمام الصلت، من دار الإمامة إلى غيرها عندما زحف العسكر عليه دليل على تبريه من الإمامة، فرد عليهم ابن بركة أن ذلك موافق لاعتقاد الحشوية في الزبير بن العوام، حين خرج على الإمام علي بن أبي طالب وقالوا أنه كان باغيا في خروجه لكنه عندما تولى عن موضع الحرب إلى غيره، دلّ انتقاله على توبته، وعندما قتل أوجبوا البراءة ممن قتله[2].

5 - قالوا: إن أمر الصلت ومن معه، وأمر راشد ومن معه، يحتمل أن يكون أحد الفريقين مصيبا والآخر مخطئا، كما أنه من المحتمل صواب كلا الفريقين، أو خطأ كليهما، فرد عليهم ابن بركة بأن ذلك مذهب المرجئة الذين قالوا: "وجدنا علياً ومعاوية قد اختلفا، واختلف الناس فيهما، فيحتمل أن يكون علي هو الإمام، ومعاوية مخطئا، ويحتمل أن يكون معاوية تقدم العهد له بمن معه من المهاجرين والأنصار وأصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) فعلي ظالم له.."[3].

6 - احتجوا بأن الإمام الصلت بن مالك لم يحارب الخارجين عليه، وهو إمام شار، مما يعني أن خروجهم عليه ربما كان "لذنب عللوه منه وعلمه من

1 - ابن بركة: "الموازنة"، ج2، ص 387 - 388. كما يمكن الرجوع إلى: الكندي، أحمد: الاهتداء، ص126.

2 - ابن بركة: "الموازنة"، ج2، ص388.

3 - المصدر نفسه، ج2، ص389.

نفسه، استحق بذلك الخروج عليه، واحتمل أن يكونوا بغاة خرجوا على إمام عدل"، وقد اعتبر ابن بركة ادعاءهم ذلك موافقًا لادعاء إخوانهم الشكاك على حد تعبيره عندما قالوا:" إن عثمان لزم منزله وترك محاربة الخارجين عليه فلم يقاتل، فاحتمل أن يكونوا خرجوا عليه بغير الحق فهم بغاة بذلك... ويحتمل أن يكونوا خرجوا بحق عليه لذنب علموه منه، وعلمه من نفسه، استحق بذلك أن يخرجوا عليه"[1].

7 - أيضاً كان من جملة ادعاءاتهم، أنَّ الإمام الصلت قد سلّم الكمة والخاتم إلى الخارجين عليه، وهذا معناه -على حد زعمهم- تبريه من الإمامة وتركها لهم، كما زعموا أن الإمام الصلت بن مالك، قد افتدى نفسه بتسليم الكمة والخاتم؛ لظهور شرهم والخوف على نفسه منهم، فرد عليهم بالقول: "للمسلم أن يفدي نفسه بماله، وإن الخاتم والكمة ليستا بملك له، فللمسلم أن يفدي نفسه بمال غيره، إذا رجا في ذلك السلامة، وأن يأخذ من أمانته ويصانع بها عدوه إذا رجا لنفسه السلامة من الهلكة"[2].

8 - ومن الادعاءات الأخرى التي اهتم علماء المدرسة الرستاقية بتفنيدها هو احتجاجهم بأنَّ موسى بن موسى كان من العلماء الذين كان عليهم مدار أهل الحل والعقد في ذلك العصر، وأنَّ الأعلام حجة على الإمام، فرد عليهم صاحب كتاب الاهتداء بأن ذلك ليس فيه دليل على صحة ما ذهبوا إليه؛

1 - ابن بركة: "الموازنة"، ج2، ص390.

2 - المصدر نفسه، ج2، ص391.

لأن الأعلام محجور عليهم التقديم على الإمام ما كان ثابت الإمامة في حكم الظاهر، وأن الأعلام لا يكونون حكاماً على الإمام في حال ثبوت إمامته[1].

اتبع ابن بركة، وغيره من علماء المدرسة الرستاقية أساليب عدة، تراوحت بين مخاطبة العقل، وإثارة العاطفة؛ لإثبات موقفهم الداعي إلى البراءة من أهل الأحداث وأعوانهم، ومن المتحفظين الذين آثروا اتخاذ مبدأ الوقوف؛ بحجة الابتعاد عن ما قد مضى من الأحداث، وما هو مدعاة لإثارة الفتنة، فقوبلوا بسيل من الاتهامات، معتبرين موقفهم الداعي إلى الوقوف عن المحدثين بدعة، وفيه تطاول على الأئمة، وتحريض على الخروج عن طاعتهم، وإنهم طالما رضوا على أنفسهم باتخاذ موقف الحياد فمن الممكن أن يتكرر الأمر مرات عديدة، الأمر الذي قد يثير معه عاصفة من الفتن والانشقاق.

ومن خلال رد ابن بركة على ادعاءات وحجج خصومه نستنتج مدى عمق ثقافته التاريخية، وإلمامه، بأحداث الفتنة زمن الخليفة عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب، وأيضاً إطّلاعه الموسوعي على آراء الفرق الكلامية وآرائها المختلفة، من قضية الفتنة، والخلافة والإمامة.

1 - الكندي، أحمد: الاهتداء، ص129.

هـ- أبرز علماء المدرسة الرستاقية:

1 - ابن بركة

أ- نسبه ومولده

هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن بركة السليمي[1] البهلوي الأزدي، ويكنى بأبي محمد[2]، لا يعرف مولده على وجه التحديد، ومن المرجح أن يكون بين عقدي السبعينيات والثمانينات من القرن الثالث الهجري، كان معاصرا للإمام سعيد بن عبد الله بن محمد بن محبوب بن الرحيل[3]، كما أن تاريخ وفاته يبقى مجهولا، وإن كان من المرجح أن يكون بعد منتصف القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، ذلك أن البطاشي أشار إلى أن ابن بركة ذهب لتأدية واجب العزاء في أبي سعيد الكدمي[4] الذي من المعتقد أن تكون وفاته ما بين سنة 350هـ - 356هـ/961 - 966 [5].

ب- عصره

عاش ابن بركة في مدينة بُهلا، ومسكنه قرية تسمى الضرح، حيث لا تزال آثار بيته ومدرسته، باقية معروفة هناك[6]، ويرى السيابي أنّه انتقل إليها من

1 - يعود بنسبه إلى سليمة بن مالك بن فهم بن غنم بن دوس بن عدنان. انظر: السيابي، سالم: الإسعاف، ص90.

2 - البطاشي، مرجع سابق، ص226. الأغبري، مرجع سابق، ص176. السيابي، أحمد: "الإمام أبو سعيد"، ص10.

3 - السيابي، أحمد بن سعود، "الإمام ابن بركة حياته وفكره ومدرسته"، حصاد ندوة المنتدى الأدبي، (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط،، 2000م)، ص10. وسيشار إليه، السيابي، أحمد: الإمام ابن بركة.

4 - البطاشي، مرجع سابق، ص297.

5 - المرجع نفسه، ص293.

6 - المرجع نفسه، ص295.

مدينة صحار، ولعل انتقاله إليها كان في عهد صديقه وزميله أبي القاسم سعيد بن عبد الله بن محمد بن محبوب الذي انتخب إماما سنة 320هـ/932م، كما كان من أسباب انتقاله من صحار تلك الظروف السياسية، التي مرت بها عمان، وبالأخص المنطقة الساحلية، التي غالبا ما تكون المحطة الأولى للغزاة، فكان القرامطة في تلك الفترة يطرقونها في حملات متكررة، وكذلك البويهيين[1]، وغيرهم ممن سعوا للاستيلاء على عمان آنذاك، ومع ذلك لم تكن الحركة العلمية لتتوقف فيها؛ رغم تلك الظروف القاسية، فقد ظلت صحار مركزا علميا، إذ كانت تحتضن مدرسة أبي مالك غسان بن الخضر، وكان ابن بركة أحد مرتاديها[2].

ج - حياته العلمية، وآثاره الفكرية:

عاش ابن بركة حياة حافلة بطلب العلم، إلى أن أصبح نابغة زمانه، ومعلماً له تلاميذه ومرتادوه من المشرق والمغرب، تلقى العلم على يد الشيخ أبي مالك غسان بن محمد بن الخضر الصلاني الصحاري، والإمام سعيد بن عبد الله بن محمد بن محبوب، وأبي مروان سليمان بن حبيب، وأبي يحيى مهنا بن يحيى[3].

---

1 - السيابي، أحمد: "الإمام ابن بركة"، ص12-13.

2 - المسعودي، زاهر بن خميس، الإمام ابن بركة السليمي ودوره الفقهي من خلال كتابه الجامع (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مسقط، 2000م)، ص33، وسيشار إليه، المسعودي، زاهر: الإمام ابن بركة.

3 - البطاشي، المرجع سابق، ص226. الأغبري، مرجع سابق، ص176. السيابي، المرجع السابق، ص12.

كان للحالة المادية الجيدة التي يعيشها ابن بركة دور في شهرته العلمية، فبفضل ثروته تمكن من تأسيس مدرسة لا تزال أطلالها باقية، وكان يوجد بها ما يعرف بنظام الأقسام الداخلية، حيث كان ينفق على تلاميذه ومرتادي مدرسته من مسكن ومطعم، والإنفاق على حوائجهم، ومستلزماتهم التعليمية، حتى الطلاب المغاربة كانوا من رواد مدرسته تلك[1].

عرف ابن بركة بأنه صاحب فكر متميز، حتى أصبح له مدرسة فكرية متميزة "لها وسائلها المعرفية، وخطوطها المنهجية، ومعالمها الفكرية، وهي تعتمد في المقام الأول على أصول الفقه في تأصيل الأحكام"[2]، وقد اشتهر بأنه من أئمة الأصول في الفقه، وقد عنيت مدرسته بتأصيل الأحكام الفقهية، واهتمت بعلوم أصول الفقه وقواعده[3]. أما بالنسبة لموقف مدرسته السياسي من قضية عزل الامام الصلت بن مالك الخروصي فقد أعلنت البراءة من أهل الأحداث الخارجين على الإمام الصلت [4]، فكان ابن بركة من المتشددين في القضية، ولهذا عدّ عميد المدرسة الرستاقية.

صنّف ابن بركة العديد من المؤلفات أشهرها: كتاب الجامع المعروف بجامع أبي محمد، وله كتاب الشرح لجامع ابن جعفر، وكتاب التقييد الذي

1 - السيابي، أحمد: "الإمام ابن بركة"، ص19-20.

2 - السيابي، المرجع السابق، ص12-13.

3 - الفرق بين الفقه وأصول الفقه: يعرف الفقه اصطلاحاً بأنه "معرفة الأحكام الشرعية"، أما أصول الفقه فيعرف بأنه "إدراك القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الفقه". انظر: الحصري، أحمد محمد، القواعد الفقهية للفقه الإسلامي (مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1993م)، ص15.

4 - السيابي، أحمد: "الإمام ابن بركة"، ص15-18.

قيد فيه مسائل عديدة عن شيخه أبي مالك غسان بن محمد بن الخضر الصلاني، وكتاب الموازنة، وقد ألفه في الرد على ادعاءات المدرسة النزوانية، هذا عدا كتاب المبتدئ، وكتاب التعارف، وكتاب الإقليد، وأجوبة كثيرة متناثرة في كتب الفقه الإباضي[1].

ومهما قيل عن الفكر المتشدد لابن بركة في أحداث عزل الإمام الصلت بن مالك الخروصي، وإعلانه البراءة من الخارجين عليه، والواقفين عنه، فإن الباحث يتفق مع رأي الأغبري من أنه لا ينبغي التحامل على ابن بركه؛ لأنه أراد بموقفه المتشدد ذلك قطع الطريق على كل من تسول له نفسه الخروج على الإمام العادل دون مبرر مقبول[2].

2 - أبو الحسن البسيوي

أ- نسبه ومولده

هو الفقيه العلامة أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد بن الحسن البسيوي الأزدي اليحمدي، والبسيوي نسبة إلى قرية بسيا التابعة لمدينة بُهلا بمحافظة الداخلية، ويقال إنه شكيلي، وهو من علماء القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي[3].

لا تشير المصادر إلى السنة التي ولد فيها البسيوي شأنه في ذلك شأن غيره من العلماء في تلك الفترة.

1 - البطاشي، مرجع سابق، ص297.

2 - الأغبري، مرجع سابق، ص186.

3 - البطاشي، مرجع سابق، ص300. السيابي، سالم: الإسعاف،، ص31.

ب- عصره

عاصر البسيوي الكثير من أحداث القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، وتزامنت فترة حياته مع إمامة كل من: الإمام سعيد بن عبد الله بن محبوب (320 - 328 هـ/932م - 940م)، وإمامة راشد بن الوليد (328 - 342هـ/932 - 953م)، بدليل أن شيخه ابن بركة قد ألزمه ضمان ما كان أيام راشد بن الوليد.[1]

عاصر كذلك إمامة حفص بن راشد، بدليل أنه سُئل عن حفص بن راشد أكانت إمامته صحيحة أم لا؟ وقد أفتى البسيوي بعدم صحة عقده الأول، وقد ناقش البطاشي مسألة الفترة الزمنية لإمامة حفص بن راشد التي يعتقد بعض الباحثين أنها كانت سنة 445هـ/1053م، وبالتالي فإن حفص بن راشد الذي أفتى البسيوي بعدم صحة عقد إمامته ليس ابن الإمام راشد بن سعيد، الذي كانت إمامته في الثلث الأوسط من القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، وعليه ليس من المعقول أن يكون البسيوي الذي عاصر الإمام راشد بن الوليد، وابن بركة، وأبو سعيد الكدمي،في الأربعينيات من القرن الرابع قد امتد به العمر حتى منتصف القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي تقريبا[2].

ج- حياته العلمية وآثاره الفكرية

كان البسيوي أحد أشهر الذين تتلمذوا على يد الشيخ أبي محمد عبد الله

1 - البطاشي، المرجع السابق، ص302 - 303.

2 - المرجع نفسه، ص303.

بن محمد بن بركة، وقد اقتفى أثر شيخه متأثرا بمذهبه في الولاية والبراءة، وفي تبني أفكار المدرسة الرستاقية، بل كان أحد أعمدتها المشهود لهم بغزارة العلم وسعة الاطلاع، وقد كتب سيرته المشهورة "الحجة على من أبطل السؤال في الحدث الواقع بعمان" ليردّ فيها على من قال بأنّه لا داعي للسؤال عن ما مضى من سالف الأحداث، وكانت موجهته لأبي سعيد الكدمي انتصارا لشيخه ابن بركة[1].

ترك لنا البسيوي عددا من المؤلفات المهمة في الفقه، ومسائل الأديان والأحكام لعل أهمها: كتاب الجامع المعروف بجامع أبي الحسن، وكذلك كتاب المختصر، المعروف بمختصر البسيوي، وقد تميز في مؤلفاته بسلاسة الأسلوب، والابتعاد عن التكرار والتعقيد[2].

ثانيا: المدرسة النزوانية:

منطلقات فكرها السياسي:

هناك من الباحثين من يعتبر المدرسة النزوانية مدرسة توفيقية، تتبنى موقفاً وسطاً بين المدرسة التي أيدت عزل الإمام، وقد اختفى أنصارها من الساحة بموتهم، والتي كان من أشهر مناصريها الفضل بن الحواري، ومحمد بن جعفر، وبين المدرسة التي عارضت العزل[3] كما يعتبرونها مدرسة معتدلة في فكرها، عكس الرستاقية المتشددة.

1 - البطاشي، مرجع السابق، ص300.

2 - المرجع نفسه.

3 - الكندي، الخطاب، مرجع سابق، ص181.

يمكن القول أن المدرسة النزوانية نشأت بعد المدرسة الرستاقية بقليل، ولم تتبلور أفكارها في خضم الأحداث، -كما نعتقد- إلا بعد أن أعلن الأزهر بن محمد بن جعفر رجوعه عن موقفه المؤيد للعزل إلى جانب والده، متخذا مبدأ الوقوف بعد أن استمع وجالس من لهم صلة بتلك الأحداث، ووصل إلى قناعة بضرورة تحري الحقيقة، وهو ما يعرف بوقوف السؤال[1] قبل إصدار أحكام تتعلق بالولاية والبراءة.

بنى أنصار المدرسة النزوانية فكرهم السياسي على الشك في حادثة العزل، فمنهم من حاول إيجاد العذر لمن قام بعزل الإمام، ومنهم من وقف على أقل تقدير عن الخوض في تلك القضية، وعدم الخوض في خلاف مضى عليه زمناً، وقد عبر الكدمي عن ذلك صراحة بالقول: "وإنما ذلك شيء زائل، قد انقضى ومضى، إلا أن يكون ذلك قائما بعينه، ينتهك حرمة الله ويضيع فرائض الله"[2].

يرى أنصار النزوانية أنَّ الاختلاف في أحداث عزل الإمام الصلت، إنما هي دعاوى، تحتمل الحق والباطل، والخطأ والصواب، وإنه لا يمكن الوصول إلى علم حقيقة الحدث إلا بمشاهدته، أو النقل عن المشاهدين للحدث بشرط اتفاقهم، وإجماعهم على تأكيده أو نفيه، وتصويبه أو تخطئة من قام به[3].

1 - هناك خمسة أقسام للوقوف أشار إليها السالمي هي: وقوف الدين، ووقوف الرأي، ووقوف السؤال، ووقوف الإشكال، ووقوف الشك. للمزيد حول ذلك انظر: السالمي، عبد الله: مشارق الأنوار، ص259 وما بعدها.

2 - الكدمي: الاستقامة، ج1، ص141.

3 - الكندي، أحمد: الاهتداء، ص58.

وجاء في الحجج التي ساقوها قولهم: "وإنما وقف الواقفون عن أهل هذه الأحداث التي جرت بعمان، على اعتقاد ولاية المحق منهم والبراءة من المبطل منهم، إذ خفي عليهم حقيقة أمرهم، وصحة أصل فعلهم، وادّعاؤهم على بعضهم بعض فَشَكل لذلك أمرهم، واحتمل حقهم وباطلهم عندهم.."[1].

وبسبب رأيهم ذلك اتهمهم مخالفيهم بالشك في الحق بعدما رفضوا البراءة من أهل الأحداث من الخارجين على الإمام الصلت بن مالك، فجاء في بعض السير ما نصه "أنهم شكوا في الحق وتحيروا، وادعوا منازل العلماء، وكان مما دانوا به من الباطل، وانتحلوا ممن البدع أنْ قالوا: ليس علينا أن نتكلف علم ما غاب عنا، ولا نتعرض لما يسعنا جهله، مما تقدمنا... وانها كانت فتنة... وأن أهل الدار فيها كل مخصوص بعلمه فمن تولى الجميع تولیناه، ومن وقف عنهم تولیناه.."[2].

هذا ويمكن الوقوف على أفكار المدرسة النزوانية بصورة عملية، وبشيء من الوضوح، من خلال رصد واستعراض بعض من مواقفها تجاه الأحداث، التي كانت مدار الاختلاف بينها وبين المدرسة الرستاقية، وهي على النحو الآتي:

أ- موقفها من عزل الإمام الصلت بن مالك الخروصي:

أخذ أنصار المدرسة النزوانية بالأسباب الظاهرة والمعلنة من قبل من قام بعزل الإمام الصلت بن مالك، ككبر سنه، وإنه اعتزل ولم يُعْزل، وأنه

1 - الكندي، محمد: بيان الشرع، ج3، ص223.

2 - "سير لبعض المسلمين"، ص244.

ربما قد ظهر منه حدث مستتر يعلمه الخاصة فعُزل على إثره، وكيف أنه تبرأ من الإمامة بتسليمه الخاتم والكمة إلى راشد بن النظر، وأنه لم يظهر منه نكير على الخارجين عليه وغيرها من الادعاءات[1]، وهم بذلك ينطلقون من قاعدة مفادها: " أن المسلمين إذا عرفوا من الأئمة أحداثًا مستترة يخافون أن يشهروا وقع الاختلاف، ستروا ما علموا، وبرؤوا منه في السريرة، ولم يكلفوا المسلمين علم ما وسعهم جهله، وتولوا الصالحين من أعوانهم، إذا لم يعلموا منهم مثل ما علموا، ولم يسارعوا إلى معونتهم، فإذا صلوا الجمعة معهم ركعتين أعادوها أربعا"[2].

لقد كانوا يمثلون الاتجاه البرجماتي -بالمفهوم الحديث- في تعاملهم مع السلطة في موقف يميل إلى الحيادية مما يجري من الأحداث، غير أن هذا الموقف ينطوي على مبدأ خطير نظرا لما فيه من دعوى إلى السكوت عن إعلان الحقيقة، وإظهار عكس ما يبطنون، وكأنهم بذلك يداهنون السلطة، ويسيرون في ركب سياساتها.

وعلى ذلك لم يتخذوا موقفا معارضا من إمامة راشد بن النظر، بل كانوا في موقف المتفرج بانتظار ما ستسفر عنه الأحداث بين الفريق المؤيد للعزل، والفريق الآخر الرافض له، مما حدا بخصومهم إلى اتهامهم بمذهب الإرجاء كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك.

1 - لمزيد من التفاصيل انظر: الكدمي: الاستقامة، ج1، ص228 وما بعدها. الكندي، أحمد: الاهتداء، ص50 - 53.

2 - الكندي، محمد: بيان الشرع، ج3، ص263 - 264.

ب- موقفهم من موسى بن موسى الإزكوي وراشد بن النظر اليحمدي

لم يعلن أنصار المدرسة النزوانية البراءة من موسى بن موسى، وراشد بن النظر، اللذين كان لهما دورٌ مباشرٌ في الفتنة التي حدثت، والتي أدت إلى عزل الإمام الصلت بن مالك، رغم اعترافهم بصحة إمامة الصلت، وصحة تقدم راشد بن النظر على الإمام الصلت بن مالك وهو حي لم يمت، ويمكن الاستشهاد هنا بموقف أحد أبرز علماء المدرسة النزوانية وهو العالم محمد بن روح بن عربي عندما قال:

"وأعلمك أنه صح معي إمامة الصلت، وصح معي أن الصلت كان قد كبر سنه، حتى كان يتكئ على قناة معروضة على أكف الرجال، وأنه قد صح معي تقدم راشد على الصلت، والصلت حي لم يمت، ولم يصح معي أن الصلت تبرأ من الإمامة، ولا عزله المسلمون بحق، ولا صح معي بغي راشد على الصلت، فيما صح معي من تقدمه على الصلت إماما في حياته بمنزلة من رأيته يأكل في شهر رمضان نهارا، ولم يصح معي أنه مسافر ولا مقيم، ولا ناس ولا متعمد للأكل من غير عذر البراءة منه، وعلى من علم أنه أكل بعذر أن يتولاه إن كان يتولاه قبل ذلك"[1]. وذلك موقف ينطوي على تناقض، ويدعو إلى الشك والحيرة، ولا يمكن معه إصدار حكم على ما ذهب إليه ابن روح، سوى أن يزيد الأمر تعقيدا. وعندما سأله شخص يدعى جمعة بن أحمد الإزكوي[2] عن الأحداث الجارية على يدي راشد بن النظر، وموسى بن موسى،

1 - ابن روح، "جواب أبي عبد الله محمد بن روح بن عربي"، سير، مخطوط رقم 158 (مكتبة السيد محمد بن أحمد، السيب)، ورقة 449 - 450، وسيشار إليه، ابن روح: جواب أبي عبد الله.

2 - جمعة بن أحمد الإزكوي: لم نعثر على ترجمة له، ويبدو أنه من تلاميذ ابن روح بن عربي، وكان معاصرًا له بطبيعة الحال.

وعزان بن تميم، والفضل بن الحواري، والحواري بن عبد الله، أجابه ابن روح: "أنه يسعنا جهل ذلك، ولا يكلف علمه إذا غاب عنا حكمه من ولاية أو براءة أو وقوف، فرأينا السلامة في الوقوف عنهم، واختلافهم وافتراقهم أولى لأننا لم نعلم أصل حدثهم أهم محقون أم مبطلون؟"[1].

أما أبو سعيد الكدمي- عميد المدرسة النزوانية- فإنه يرى "أن موسى بن موسى وراشد بن النظر أقاما على الصلت بن مالك، حجة ينقطع بها عذره بشيء من المكفرات، ولا أنهما ركبا مثل ذلك من المكفرات بغير حجة، يحتمل معنى لهما، ولا صح في ظاهر الحكم أن الحدث وقع على انتهاك ما يدان بتحريمه، ولا بدعوى تحليل حرام، ولا تحريم حلال"[2].

كان الكدمي يوافق شيخه فيما ذهب إليه في عدم إدانة موسى بن موسى، وراشد بن النظر؛ بحجة تضارب الروايات حولهما، على اعتبار أنهم خرجوا محتسبين لله وللمسلمين، ولم يعقدوا إلا بعد اعتزال الصلت من الإمامة، وتبرئه منها[3]، وبالتالي ينفون عنهم صفة البغي التي أطلقها عليهم أنصار المدرسة الرستاقية، ولا يتبرؤون منهم بحال من الأحوال لعدم اكتمال أدلة إدانتهم من جهة، ولمضي زمانهم من جهة أخرى.

1 - ابن روح، محمد بن روح بن عربي، "الولاية والبراءة" مخطوط رقم (Bp195. I32. K57)، (جامعة السلطان قابوس، المجموعات الخاصة، الخوض)، ورقة 513 - 514.

2 - الكدمي، أبو سعيد محمد بن سعيد، المعتبر، ج2 (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1984م)، ص97 - 98، وسيشار إليه، الكدمي: المعتبر.

3 - الكندي، أحمد، الاهتداء، ص58.

ج- موقفهم من العلماء الذين عاصروا أحداث الإمام الصلت، أو سمعوا عنها

لم يكن أنصار المدرسة النزوانية وعلى رأسهم أبو سعيد الكدمي ليعلنوا بأي حال من الأحوال البراءة من العلماء الذين عاصروا أحداث الإمام الصلت بن مالك، سواء من أولئك الذين أيدوا عزله حينها، أو من الذين اعترضوا على عزله، فبالنسبة للعلماء الذين أيدوا فكرة العزل كالفضل بن الحواري مثلا يقول عنه أبو سعيد: "وقد تواترت فيه الأخبار أنَّه كان يصوب موسى وراشد دون أن يظهر براءة من الصلت ولا نكيرًا، وأنه لم يصح عليه حكم بدعة، ولا مخالفة لأحكام الحق... وإنما صح معنا أمره بسابق فضله مع إشكال أمره... وقولنا فيه قول المسلمين، ونحن واقفون عنه وقوف من أشكل عليه أمره، من غير ترك منا لولاية من تولاه من أوليائنا من المسلمين، ولا ترك منا لولاية من برئ منه من أوليائنا من المسلمين"[1]، وكذلك كان الحال بالنسبة لموقفه من الحواري بن عبد الله، وأبي جابر محمد بن جعفر.

أما موقفهم من العلماء الذين اعترضوا على عزل الإمام الصلت بن مالك، كأبي المؤثر الصلت بن خميس الخروصي، وأبي المنذر، وأبي محمد أبناء محمد بن محبوب الذين كانوا يبرؤون من موسى بن موسى وراشد بن النظر، فإنهم كانوا يتولونهم على ما قد صح من أمرهم في حد من يتولى بالشهرة[2].

لقد كانوا في مواقفهم تلك متوافقين مع مواقف من سبقهم من العلماء،

1 - الكدمي: الاستقامة، ج1، ص218 - 219.

2 - المصدر نفسه، ص220 - 221.

ممن عاصر الأحداث، وآثر الوقوف عن كلا الطرفين، دون إعلان البراءة، بل هم بالنسبة لهم على الولاية، طالما أمرهم فيه اختلاف، كموقف أبي علي الأزهر بن محمد بن جعفر، وأبي الحواري محمد بن الحواري، وأبي إبراهيم محمد بن سعيد بن أبي بكر[1].

وكذلك الحال بالنسبة للعلماء الذين كانوا معاصرين لأبي سعيد الكدمي، سواء ممن توافقت آراؤهم مع آرائه كأبي عبد الله محمد بن روح بن عربي، وأبي الحسن محمد بن الحسن، أو حتى ممن اختلفت آراؤهم عنه، مثل أبي مالك غسان بن محمد بن الخضر الصلاني[2]. وكان أبو سعيد الكدمي يقول: "إن كانت مقالتهم في ذلك قد اختلفت، فإن مذاهبهم في ذلك قد ائتلفت"[3]. وعندما سأله سائل فيما إذا كان يجوز له أن يتولى شخص يبرأ من موسى وراشد، أجابه:" أنه إذا لم تكن تتولى موسى وراشد، واحتمل للمتبرئ منهما ما يقول بوجه من وجوه الحق أنه قد صح ذلك فهو مؤتمن على دينه في براءته ممن برئ منه، وولايته لمن يتولاه، ووقوفه عمن وقف عنه، وهو في الولاية حتى يعلم باطل شيء دخل فيه إذا كان مستحقاً لها" [4]، ولا شك أن مواقف أنصار المدرسة النزوانية، والتي مثلها الكدمي على وجه الخصوص

1 - لقد سبقت الإشارة إلى مواقف الأزهر بن محمد بن جعفر، وأبو الحواري محمد بن الحواري في الفصل الثاني من هذه الدراسة، انظر: ص93 - 94.

2 - حول تفاصيل موقف أبي سعيد الكدمي من هؤلاء العلماء انظر: الكدمي، المصدر السابق، ج1، ص 222 - 223.

3 - الكدمي: الاستقامة، ج1، ص227.

4 - الكدمي، أبي سعيد محمد بن سعيد، الجامع المفيد من أحكام أبي سعيد، ج1 (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1985م)، ص25 - 26، وسيشار إليه، الكدمي: الجامع المفيد.

تنطوي على تسامح من جهة، وعلى الاعتراف بفضل من سبقهم من العلماء من جهة أخرى.

ورغم ما أبدوه من تسامح تجاه أولئك العلماء الذين سبق ذكرهم، إلا أنهم أظهروا شيئاً من الجفاء تجاه خصومهم من أنصار المدرسة الرستاقية الذين تشددوا في مواقفهم فعابوا عليهم حتى قال عنهم ابن روح:" ونحن ندين لله بالبراءة ممن يقر على أحد من الناس بغير الحق، إلا أن يتوب، وإنما أنكرنا على الفاسقين عن الحق ببدعتهم، إذ ألزموا الناس في من لم يدركوا من الأئمة، كما يلزمهم في الحق فيمن أدركوه من الأئمة، وبين ذلك فرق بعيد"[1].

أما أبو سعيد فلم يكن موقفه اتجاههم بأقل وطأة من موقف شيخه ابن روح إذ يقول عنهم: "أنه يلقى الواحد منهم المتسمّي بالفقه والعلم ممن اتزر بالجفوة وارتدى العمي، وأنزل نفسه على الضعفاء منازل الفقهاء والعلماء على الواحد من الضعفاء من المسلمين فيقول له: "إن الولاية والبراءة فريضتان، ولا يسع العبد دون أن يوالي في الله، أو يعادي في الله، ويتولى ويبرأ، وعليه أن يتولى من تولاه المسلمون، ويبرأ ممن برئ منه المسلمون، ولا يسعه دون ذلك، والمسلمون قد برؤوا من فلان بن فلان، وفلان بن فلان، يعني بذلك علياً وعثمان، ومن تقدم ذكره من المحدثين في العصر والزمان، ولا يسعك إلا أن تبرأ ممن قد برئ منه المسلمون هؤلاء... وإلا فأنت هالك بدون ذلك، فإن لم تعرف ذلك فعليك السؤال والبحث عن ذلك، ولا يسعك دون ذلك"[2].

1 - ابن روح: "جواب أبي عبد الله"، ورقة 448.

2 - الكدمي: الاستقامة، ج1، ص26.

ومن تلك النصوص وغيرها نستنتج كم كان الخلاف على أشده بين الرستاقية والنزوانية، وكيف أن ذلك الصراع كان خفيا في البداية، ثم تأصل في الجيل اللاحق من العلماء، وبالأخص جيل القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي الذي تزامن مع عصر ابن بركة، وأبي سعيد الكدمي اللذين توليا زمام المناظرة، ولعل السبب في ذلك -على ما نعتقد- راجع إلى كون القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي أكثر استقرارا نوعا ما، كما أن حيثيات أي قضية سياسية لا تظهر سريعا، بل إن أبعادها ونتائجها تظهر على المدى البعيد، كما أن محاولة الخروج، والوعي بالمأزق الذي خلّفته حادثة عزل الإمام الصلت دفعت بالعلماء اللاحقين إلى محاولة حل ألغاز تلك القضية بعد تلك الفترة الزمنية من حادثة العزل.

د- الرد على ادعاءات المدرسة الرستاقية:

تصدى أبو سعيد الكدمي، وشيخه أبو عبد الله محمد بن روح بن عربي من قبله لرد اتهامات الرستاقية لهم، وقد اتخذوا من اختلاف الروايات حول حقيقة ما حدث كالقول: إن الإمام الصلت اعتزل ولم يُعزل، أو أنّه لم يبدِ اعتراضا ولا إنكاراً على من خرج عليه ودعا إلى عزله، وأنّه سلَّم إليهم الكمة والخاتم ومفاتيح الخزانة، إلى غير ذلك مما سبق وإنْ أشرنا إليه في معرض حديثنا في رد المدرسة الرستاقية على ادعاءات النزوانية[1].

ولإثبات صحة ما ذهبوا إليه، فقد حاولوا أن يبرهنوا على سلامة موقفهم على النحو الآتي:

1 - انظر: ص178 - 181 من هذه الدراسة.

1 - أجازوا الرخصة في الوقوف عن علم ما قد وسعهم جهله، فبالنسبة للأئمة فعندهم إمامان إمام طاعة وإمام كفر، وأن الرعية المشاهدين لهم، لا يسعهم جهل إمامة الأول، ولا جهل البراءة من الثاني، " وأما من لم يكن في مملكة هذين الإمامين، ولم تبلغه دعوتهما، ولم يكن من رعيتهما فيسعه جهل الولاية والعداوة فيهما حتى تصح معه ذلك، وتقوم عليه الحجة في حكم ما يلزمه من أحكام الشريعة.."[1].

2 - يتمسكون بالقول: إن فعل موسى وراشد في خروجهما على الإمام الصلت، يخرج على سبيل الدعوى، معتبرين البراءة منهما بمثابة قذف لهما، وفي هذا يقول الكدمي: "من قال إن موسى وراشد باغيان على الصلت بن مالك في خروجهما ذلك، وتقدم راشد إماماً لموسى على الصلت فهو مدع على موسى وراشد، نازل بذلك منازل المدعين، فإذا قال ذلك مع من يتولى موسى وراشد فهو قاذف لهما معه، وقد أباح البراءة من نفسه عند من يتولاهما، ولو علم هو أنهما باغيان في أصل فعلهما، ولو كان الذي يتولاهما قد علم بخروجهما، إلا أنه لم يعلم أكانا باغيين أو لم يكونا باغيين، لأن حدثهما يخرج على سبيل الدعوى، والاحتمال للحق والباطل فيما ظهر من أمرهما"[2].

3 - احتجوا أنه لم يظهر من العلماء إجماع على باطل فعل موسى وراشد، كما لم يكن هناك إجماع على تصويب فعلهما، وبالتالي لهم أن يتوسعوا بالوقوف عنهما، إذ شَكُل عليهم أمرهما، وبرهنوا على ذلك أنَّه جاء في الأثر

1 - ابن روح: "جواب أبي عبد الله"، ورقة 447 - 448.

2 - الكدمي: الاستقامة، ج1، ص78.

الصحيح "أن كل مشكوك موقوف" و"أنّ الأمور ثلاثة: أمر بان لك رشده فاتبعه، وأمر بان لك غيه فاجتنبه، وأمر أشكل عليك فكله إلى الله" [1].

4 - لا يلزمون الناس بالسؤال عن سالف ما قد مضى من الأحداث المختلف فيها، وفي ذلك يرى ابن روح أنه لا يحل لأحد ممن لم يدرك زمان راشد وزمان الصلت، أنْ يسأل دايناً بالسؤال عن بغي راشد، فيسأل أكان راشد باغيا على الصلت، أم كان محقاً معتبراً ذلك من التجسس، الذي نهى الله عنه، وعليه فقد أنكر النزوانية على من ألزم الناس أن يدينوا بما لم يلزمهم[2].

والسؤال بالنسبة لهم إنما يجب ويكون فرضا في موضعين: "الأول: عند اختلاف الناس في الدين فيؤدي اختلافهم إلى تخطئة بعضهم بعضا فعند ذلك يكون السؤال ليعلم المحق منهم، والثاني: إذا وجب الفرض وحضر وقته فعليه السؤال عند حضور وقته، فإن خشي فوت الوقت ولم يجد من يعبر له فعند ذلك يكون السؤال فرضاً مثل: الصلوات والصيام، وأشباه ذلك، وليس بفرض قبل حضور وقته" [3].

5 - يرون أنه لا يجوز التقليد في البراءة، وإنما يلزم كل واحد في نفسه البراءة من أهل الحدث، بعد حدثهم من طريق الشهرة بذلك الحدث، وبالتالي فإن البراءة من راشد بن النظر أنما تلزم من صح معه حدثه، لا أن يكون مقلدا وهو لا يعرف أحكام الولاية والبراءة والوقوف[4].

1 - المصدر السابق، ج1، ص230 - 232.
2 - ابن روح: "جواب أبي عبد الله"، ورقة 449.
3 - الكندي، محمد: بيان الشرع، ج3، ص105.
4 - ابن روح، المصدر السابق، ورقة 449.

وإذا كان ردّ أنصار المدرسة النزوانية "التيار المعتدل"، أقلُ حدة وتشددا على مخالفيهم من أنصار المدرسة الرستاقية' إلا أنّهم حاولوا بشتى الوسائل تبرير مواقفهم وإثبات صحة وجهة نظرهم، مما أجبر خصومهم على الاعتراف بوجودهم كتيار فكري سياسي له أتباعه في مقابل التيار المحافظ الذي كان يمثله الرستاقية، وغالبا ما يكون للتيارات التي تتسم بالوسطية والاعتدال شعبية تقربهم من الناس أكثر، وقد نجح أبو سعيد الكدمي بشكل كبير في تخفيف حدة الصراع الدائر بين التيارين، من خلال إفراده مصنفا بيّن فيه أحكام الولاية والبراءة والوقوف، وهو كتاب الاستقامة، فنّد فيه ادعاءات المدرسة الرستاقية بأسلوبٍ رزين، وبمنهجية منطقية خاطب فيه العقل، وضمير من يدعو إلى نبذ الخلافات والفتنة.

هـ- أبرز علماء المدرسة النزوانية:

سيقتصر حديثنا على أهم شخصيتين كان لهما الأثر الواضح في بلورة فكر المدرسة النزوانية وهم:

1 - ابن روح

- نسبه ومولده

هو الشيخ العالم الفقيه محمد بن روح بن عربي الكندي النزوي السمدي، وكنيته أبو عبد الله، وهو من علماء النصف الأول من القرن الرابع الجري/ العاشر الميلادي، وهو من أهل سمد نزوى، وعلمائها الكبار[1]. أما بالنسبة

---

1 - البطاشي، مرجع سابق، ص277. مجموعة مؤلفين: معجم، ص335.

لمولده فغير معروف على وجه التحديد، ومن المحتمل أن يكون في الربع الأخير من القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، كما أن تاريخ وفاته يبقى مجهولا هو الآخر.

- عصره:

عاش في زمن النفوذ العباسي على عمان، وشهد غزوات القرامطة، وقد وقف عن موسى بن موسى، وراشد بن النظر[1]، ومن أجل موقفه ذلك خاض كغيره من كبار علماء زمانه ذلك الصراع المرير الذي أعقب أحداث عزل الإمام الصلت بن مالك، وشارك في تحليل تلك القضية، وناظر علماء الرستاقية.

- حياته العلمية وأثاره الفكرية

تتلمذ ابن روح على يد كبار علماء القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، وكان من أبرز شيوخه أبو الحواري محمد بن الحواري، والشيخ أبو مالك غسان بن محمد بن الخضر الصلاني، الذي كان رستاقياً، فحاد ابن روح عنه في موقفه من قضية عزل الإمام الصلت، إذ كان الشيخ أبو مالك غسان بن محمد يبرأ من موسى بن موسى، -كما أسلفنا-، في حين أنّ تلميذه ابن روح آثر مبدأ الوقوف.

تخرَّج على يديه نخبة من العلماء لعل أبرزهم على الإطلاق أبو سعيد الكدمي الذي قال معترفاً بفضل شيخه عليه: "وأما أبو عبد الله محمد بن روح، وأبو الحسن محمد بن الحسن فشهدناهما، وصحبناهما الزمن الطويل،

1 - مجموعة مؤلفين: معجم، ص.335.

والكثير غير القليل، وأخذنا عامة أمر ديننا عنهما"[1]، كما نظم أبو سعيد الكدمي قصيدة طويلة[2] في الولاية والبراءة مطلعها:

بالـذي دان بن روح
ورمشـقـي الحبـران
فـي أمـور الشـيخ صلت
وابن موسى يتبعان
لسـبيل العـدل فيهـم
وأبن نضـر ببيـان

ترك ابن روح سير وجوابات، منها سيرته التي كتبها في الحدث الواقع بعمان أيام الإمام الصلت، أوضح فيها موقفه من الحدث[3]، كما ألف كتاباً في الولاية والبراءة، وعنه أخذ علماء المدرسة النزوانية مذهبهم.

2 - أبو سعيد الكدمي

- نسبه ومولده

هو الشيخ العلامة محمد بن سعيد الناعبي الكدمي، من قرية كدم التابعة لولاية الحمراء بمحافظة الداخلية، وكنيته أبو سعيد[4]. تاريخ مولده غير معروف على وجه الدقة، غير أنّه عمل كحارس للسجن في عهد الإمام سعيد بن عبد الله بن محمد بن محبوب بن الرحيل بعد أن بلغ سن الحلم، وعليه

1 - البطاشي، مرجع سابق، ص277.
2 - انظر نص القصيدة في: الكندي، محمد: بيان الشرع، ج4، ص95 - 102.
3 - البطاشي، مرجع السابق، ص278.
4 - المرجع السابق، ص293.

يرجح السيابي، أنْ يكون مولده سنة 305هـ/ على وجه التقريب[1]، أما وفاته فيرجح البطاشي أنها كانت بين سنة 350هـ/961م وسنة 356هـ/966م تقريبا.

- **عصره**

عاش أبو سعيد في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، وعاصر جملة من العلماء، منهم أبو إبراهيم محمد بن سعيد الإزكوي، وعبد الله بن محمد بن أبي المؤثر، كما عاصر الإمامين العادلين سعيد بن عبد الله بن محمد بن محبوب (320 - 328م/ 932 - 939م)، وراشد بن الوليد الكندي (؟-342هـ/؟- 953م)[2]، كما تزامل مع ابن بركة، وإن كان لكل منهما اتجاه فكري يختلف عن الآخر، فإذا كان ابن بركة قد تزعم المدرسة الرستاقية، فإن أبا سعيد الكدمي كان على رأس المدرسة النزوانية وعميدها[3].

- **حياته العلمية، وآثاره الفكرية**

سبق وأن ذكرنا أن أبا سعيد قد تتلمذ على يد محمد بن روح بن عربي وعنه أخذ آراءه، إلا أنَّ شهرته قد فاقت شهرة أستاذه، كما تتلمذ أيضاً على يد كبار علماء عصره منهم رمشقي بن راشد، وأبي الحسن محمد بن الحسن، وأبي محمد عبد الله بن محمد بن أبي المؤثر، وأبي إبراهيم محمد بن سعيد بن أبي بكر الإزكوي، ثم ما لبث أن أصبح مرجعا لنخبة من طلاب العلم، فتتلمذ على يديه الإمام حفص بن راشد، وأبو علي موسى بن مخلد، وابنه سعيد [4].

---

1 - السيابي، أحمد: "الإمام أبو سعيد"، ص13.

2 - مجموعة مؤلفين: معجم، ص339.

3 - السيابي، أحمد: "الإمام أبو سعيد"، ص23 - 24.

4 - المرجع السابق، ص13 - 16.

يمثل الكدمي "أحد أبرز رموز المدرسة الفقهية العمانية في القرون الإسلامية الأولى، إضافة إلى كونه واحداً من أبرز الفقهاء المسلمين الذين تناولوا موضوع الولاية والبراءة بعمق واستفاضة، ودقة واستنارة، في إصدار الأحكام الفقهية"[1]. ويشهد كتابه الاستقامة على عمق علمه وغزارته.

تميز أبو سعيد الكدمي عن غيره من العلماء بقدرته على احتواء واستيعاب الآراء الأخرى المخالفة لآرائه، ولا يتعجل بإصدار الأحكام جزافا، خاصة في مسألتي الولاية والبراءة، وقد قاده اعتداله ذلك إلى أن يُطْلِق عليه علماء عمان "إمام المذهب"[2]، بعد أن ترك ثروة علمية خلدت اسمه في مصافي علماء عمان وفقهائها، ومن أشهر مؤلفاته كتاب "الاستقامة لمفتي الأمة ومنقذها من الظلمة" ألفه في الرّد على من خالف سيرة السلف في الحكم على بعض الخارجين في زمن الإمام الصلت بن مالك، وكذلك كتابه "المعتبر" الذي فُقِدَ كثير من أجزائه "وقد طبعت وزارة التراث والثقافة ما تبقى من تلك الأجزاء، وله مجموعة جوابات جمعت في كتاب" الجامع المفيد من جوابات أبي سعيد (مطبوع)، كما أن من آثاره الفكرية "زيادات الأشراف"، الذي تعقب فيه كتاب الأشراف لابن منذر النيسابوري الشافعي، وغيرها من الفتاوى الفقهية المتناثرة في كتب الفقه العمانية"[3].

1 - الرواس، مرجع سابق، ص41.

2 - مجموعة مؤلفين: معجم، ص340.

3 - البطاشي، مرجع سابق، ص287. مجموعة مؤلفين: معجم، ص340.

الخاتمة

توصل الباحث إلى عدد من النتائج، هي بمثابة المحصّلة النهائية للدراسة، والتي يمكن أن نجملها على النحو الآتي:

1 - إن فترة إمامة الصلت بن مالك حتى ظهور فكرة عزله كانت فترة مزدهرة بحكم الاستقرار السياسي، والقوة العسكرية، والرخاء الاقتصادي الذي ورثه من الأئمة السابقين عليه، غير أن الظروف التي واجهته في النصف الثاني من إمامته، كالأمطار الغزيرة التي اجتاحت البلاد في الخمسينيات من القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، ثم احتلال سقطرى من قبل النصارى، بالإضافة إلى تقدم العمر به بعد أن حكم لفترة طويلة من الزمن امتدت لأكثر من 35 عاما قد أضعف من قدرته على إدارة شؤون الإمامة، واتاح الفرصة للبعض من العلماء، وبتأييد من بعض زعماء القبائل لتشكيل حركة معارضة دعت إلى عزله.

2 - لعب العالم موسى بن موسى بن علي الإزكوي؛ دوراً محورياً في حركة المعارضة ضد الإمام الصلت، ونجح في كسب العديد من الأتباع من العلماء، وزعماء القبائل ساعده في ذلك رحيل جيل العلماء الذين كانوا خير سندِ للإمام الصلت بن مالك، وقد حركت جميع هؤلاء دوافع شخصية،

وآخرين غرر بهم، وما أن نجحوا في دفع الإمام وإجباره على الاعتزال، حتى ثارت العصبية القبلية بين اليمانية والنزارية على اقتسام السلطة، وانقسم المعارضون على أنفسهم، حتى لقي بعضهم حتفه كموسى بن موسى، والفضل بن الحواري، والحواري بن عبد الله الحداني.

3 - كانت الانقسامات الداخلية، والفتن والحروب الأهلية، كفيلة بإسقاط نظام الإمامة على يد قوى خارجية، كانت تتحين الفرصة للاستيلاء على عمان منذ زمن، وقد نجح محمد بن نور -والي الخليفة المعتضد على البحرين- سنة 280هـ/893م من بسط نفوذه على بعض مناطق عمان بعد أن تمكن من إسقاط إمامة عزان بن تميم وقتله في موقعة سمد الشأن، كما قتل أحد أبرز قادته وهو الأهيف بن حمحام الهنائي في موقعة دما، وقد كانا آخر المدافعين عن نظام الإمامة آنذاك.

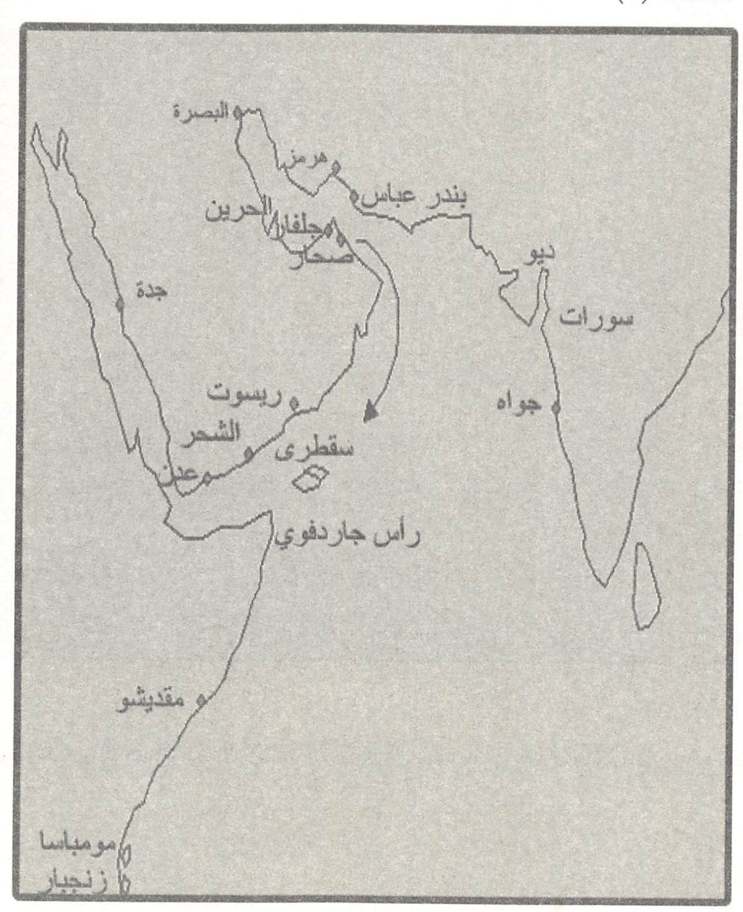
4 - في ظل تدهور الوضع السياسي وانعدام الأمن، وغياب الوحدة نتيجة تضارب المصالح، تعرضت البلاد لغزوات خارجية عدة من قبل القرامطة على فترات مختلفة، ومن قبل البويهيين كذلك، كما سيطرت بعض الأسر على الحكم في بعض المناطق كأسرة بني مكرم، مع عدم إغفال أنَّ فكرة إحياء الإمامة كانت قائمة خاصة في المناطق الداخلية، بل وشهدت عمان ومنذ العقد الثاني من القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي اختيار أئمة أكفاء كالإمام سعيد بن عبد الله بن محمد بن الرحيل (320 - 328هـ/941م-939م)، ثم الإمام راشد بن الوليد من بعده حتى سنة 344هـ/955م)، وإن

كانت سيطرتهم لم تمتد لكامل ربوع عمان، كعهد غيرهم من الأئمة الأقوياء بسبب ظروف العصر الداخلية والخارجية.

5 - بالرغم من تدهور الأوضاع خلال الفترة التي تناولتها الدراسة إلا أنَّ الإنتاج العلمي للفقهاء لم يتوقف، بل أن قضية عزل الإمام الصلت بن مالك أفرزت موروثاً فكرياً، ما كان ليرى النور لولا تلك القضية، وقد تجسد ذلك الموروث في مراجعة وإعادة صياغة الكثير من المفاهيم التشريعية في الفقه السياسي التي كانت تحكم نظام الحكم في المذهب الأباضي، والتي اعتبرت بمثابة دستور يتم التحاكم بموجبها، كما ظهرت أكبر مدرستين فكريتين في التاريخ العماني هما: المدرستان الرستاقية والنزوانية، عبَّرتا عن الدور السياسي لعلماء الدين، والعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، كما أوضحت بجلاء كيف أن أي صراع بين السلطتين قد يقود إلى نتائج كارثية، كما حدث بالنسبة لعزل الإمام الصلت بن مالك الخروصي، وما أعقبه من تبعات خطيرة.

الملاحق

ملحق (1)



خارطة توضح خط سير حملة الإمام الصلت بن مالك لاسترداد جزيرة سقطرى

ملحق (2)



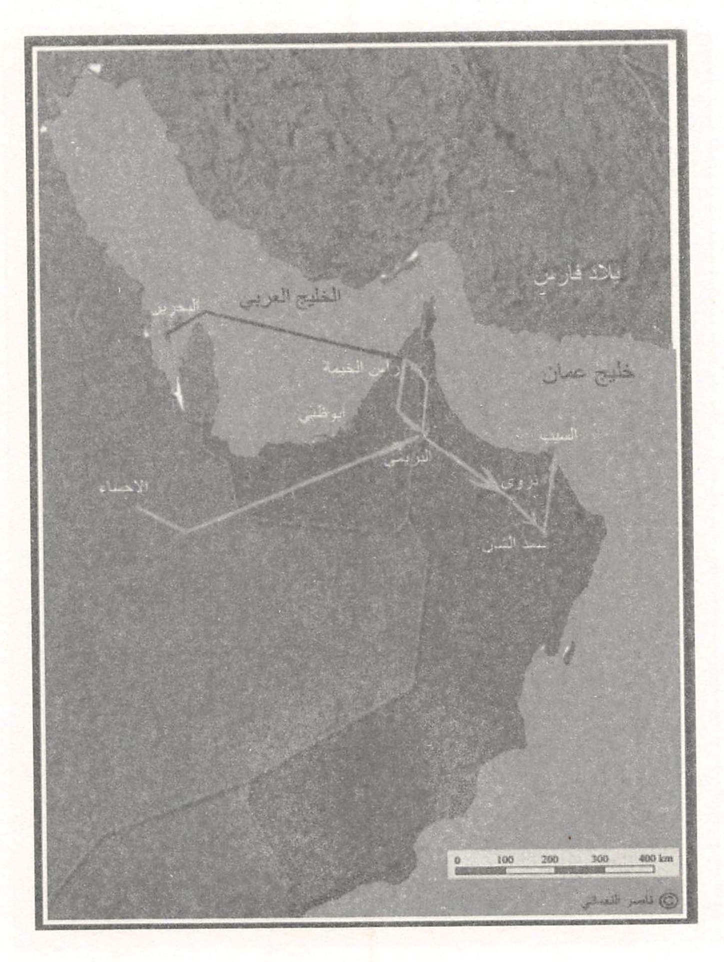
خارطة لأهم مواقع الحروب الأهلية في عمان عقب عزل الإمام الصلت بن مالك

ملحق (3)



خارطة توضح هجرة بعض سكان مناطق الباطنة إلى هرمز، شيراز والبصرة عقب سماعهم بوصول حملة محمد بن بور إلى عمان

ملحق (4)



خارطة توضح خط سير محمد بن بور في حملته على عمان سنة 280هـ/893م

ملحق (5)

قائمة بأسماء العلماء الذين شملتهم الدراسة مع بيان موقفهم من عزل الإمام الصلت بن مالك الخروصي، وأهم إنتاجهم العلمي إن وجد

أولاً: العلماء المؤيدون لعزل الإمام الصلت			
م	اسم العالم	الإنتاج العلمي	ملاحظات
1	موسى بن موسى بن علي الإزكوي (ت:278هـ/891م)		كان هؤلاء العلماء يمثلون المدرسة التي أيدت عزل الإمام الصلت، ووقفت إلى جانب الإمام راشد بن النظر، غير أن هذه المدرسة اختفت بوفاتهم
2	أبو محمد الفضل بن الحواري (ت:278هـ/891م)	- كتاب الجامع المعروف بجامع الفضل بن الحواري (مطبوع، 3 أجزاء - بالإضافة إلى سيرة موجهة إلى راشد بن النظر تدعم موقفه من قضية عزل الإمام الصلت	
3	أبو جابر محمد بن جعفر الإزكوي (ق3هـ/9م)	- جامع ابن جعفر طبع منه 3 أجزاء وتوجد نسخ مخطوطة بدار الوثائق بوزارة التراث والثقافة، وفي مكتبة السيد محمد بن أحمد بالسيب	

4	خالد بن سعوة الخروصي (ق4هـ/10م)		اختلفوا مع الإمام راشد بن النظر بعد ذلك[1]
5	فهم بن الوارث (ق4هـ/10م)		
6	عبد الله بن سعيد الفجحي (ق4هـ/10م)		
7	الحواري بن عبد الله الحداني السلوتي (ق4هـ/10م)		
8	الوليد بن مخلد الكندي		
9	أبو علي موسى بن مخلد السمدي النزوي		

ثانياً: العلماء المعارضون لعزل الإمام الصلت (المدرسة الرستاقية)			
م	اسم العالم	الإنتاج العلمي	ملاحظات
1	أبو المؤثر الصلت بن خميس الخروصي (ق4هـ/10م)	- كتاب الأحداث والصفات (مطبوع) - سيرة إلى أبي جابر محمد بن جعفر (مطبوع ضمن كتاب السير والجوابات لعلماء وأئمة عمان) - البيان والبرهان (مطبوع ضمن كتاب السير والجوابات) - كتاب تفسير الخمسمائة آية في الحلال والحرام (مخطوط) - قصيدة في الولاية والبراءة	

2	أبو المنذر بشير بن محمد بن محبوب بن الرحيل (ت: 273هـ/887م) .	- كتاب البستان في الأصول (مخطوط) - كتاب الرضف في التوحيد وحدوث العالم (مخطوط) - أحكام القرآن والسنة والإمام وأسماء الدار وأحكامها (مخطوط - كتاب الخزانة (مخطوط فقد معظمه) - كتاب المحاربة (مخطوط)	
3	عمر بن محمد القاضي الإزكوي (ت:277هـ/890م)		امتنع عن بيعة راشد بن النظر[2]
4	عبد الله بن محمد بن محبوب بن الرحيل (ق4هـ/10م)		
5	أبو قحطان خالد بن قحطان (ق4هـ/10م)	- سيرة أبي قحطان خالد بن قحطان - جامع أبي قحطان (مخطوط)	
5	موسى بن محمد بن علي الأزكاني (ق3هـ/9م)		

6	أبو محمد عبد الله بن محمد بن أبي المؤثر (ق4هـ/10م)		قتل في فتنة وقعت بالغشب في ولاية الرستاق[3]
7	أبو محمد الحواري بن عثمان (ق4هـ/10م)		كان يذهب إلى الوقوف عن الإمام الصلت[4]
8	مالك بن غسان بن خليد (ق4هـ/10م)		
9	أبو مالك غسان بن محمد بن الخضر الصلاني (ق4هـ/10م)		
10	أبو مسعود النعمان بن عبد الحميد (ق4هـ/10م)		
11	أبو محمد عبد الله بن محمد بن أبي شيخة		
12	أبو محمد عبد الله بن محمد بن بركة (ق4هـ/10م)	- كتاب الجامع (مطبوع، جزءان) - كتاب الشرح لجامع ابن جعفر (مخطوط) - كتاب التقييد، كتاب المبتدئ، التعارف، كتاب الإقليد (وجميعها مخطوطة) - كتاب الموازنة (ضمن كتاب السير والجوابات)	

13	أبو الحسن علي بن محمد البسيوي (ق4هـ/10م)	- جامع أبي الحسن البسيوي (مطبوع، 4 أجزاء) - مختصر البسيوي (مطبوع) سيرة السؤال (ضمن كتاب السير والجوابات)	
العلماء الذين وقفوا عن موسى بن موسى وراشد بن النظر(المدرسة النزوانية)			
م	اسم العالم	الإنتاج العلمي	ملاحظات
1	الأزهر بن محمد بن جعفر الإزكوي (ق4هـ/10م)		كان مؤيداً لموقف والده ثم رجع إلى الوقوف
2	أبو عبد الله نبهان بن عثمان السمدي النزوي (ق4هـ/10م)		
3	أبو الحواري محمد بن الحواري بن عثمان القري (ق4هـ/10م)	- جامع أبي الحواري (مطبوع، 5أجزاء) - تفسير الخمسمائة آية في الأحكام	
4	أبو إبراهيم محمد بن سعيد بن أبي بكر (ق4هـ/10م)		
5	عثمان بن محمد بن وائل (4هـ/10م)		

6	أبو عبد الله محمد بن روح بن عربي الكندي(ق4هـ/10م)	-سيرة ابن روح ضمن مجموعة السير والجوابات - كتاب في الولاية والبراءة (مخطوط)	كان يبرأ من موسى بن موسى وراشد بن النظر ثم رجع إلى الوقوف[5]
7	أبو الحسن محمد بن الحسن (ق: 4هـ/10م)		كان يبرأ من موسى بن موسى وراشد بن النظر ثم رجع إلى الوقوف[6]
8	أبو عثمان رمشقي بن راشد (ق4هـ/10م)		
9	أبو خليد كيس بن الملا (ق4هـ/10م)		رجع إلى البراءة من موسى بن موسى وراشد بن النظر[7]
10	أبو عبد الله بن محمد بن صالح (ق4هـ/10م)		
11	أبو المنذر بن أبي محمد بن روح بن عربي		

12	أبو سعيد محمد بن سعيد الكدمي (ق4هـ/10م)	- كتاب المعتبر (فقد معظمه، والمطبوع منه 4أجزاء - كتاب الجامع المفيد من جوابات أبي سعيد (مطبوع، 5أجزاء) - كتاب الإستقامة (مطبوع3 أجزاء) - زيادات الأشراف (مخطوط)	

(Footnotes)

.البطاشي، مرجع سابق، ص422
.البطاشي، مرجع سابق، ص432
.البطاشي، مرجع سابق، ص430
.الكدمي: الإستقامة، ص222
.الكدمي: الاستقامة، ص223
.المصدر نفسه، ص223
.المصدر نفسه، ص222

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

أولاً: المخطوطات

1 - ابن بركه، أبو محمد عبد الله بن محمد (ت: ق 4هـ/10م).

"كتاب التقييد"، مخطوط رقم 160، (مكتبة السيد محمد بن احمد، السيب).

2 - ابن رزيق، حميد بن محمد (ت: بعد 1874م).

"الصحيفة القحطانية"،جزءان، مخطوط مصور عن نسخة أكسفورد بإنجلترا،(المجموعات الخاصة، جامعة السلطان قابوس، الخوض).

3 - الرقيشي، احمد بن عبد الله (ت: ق11هـ/17م).

"مصباح الظلام في شرح دعائم العالم"، مخطوط مصور الرقم العام -1735 الرقم الخاص 219، (دائرة المخطوطات والوثائق، وزارة التراث والثقافة، مسقط).

4 - ابن روح، محمد بن عربي الكندي (ت: ق 4هـ/10م).

"الولاية والبراءة"، مخطوط مصور، (مكتبة جامعة السلطان قابوس، المجموعات الخاصة، الخوض).

5 - السيفي، محمد بن خميس.

"النصوص في ذكر دولة بني خروص وأئمتهم"، مخطوط، ميكروفيلم رقم 96، الرقم العام 1950، الرقم الخاص 104،(دائرة المخطوطات والوثائق، وزارة التراث والثقافة، مسقط).

6 - أبو قحطان، خالد بن قحطان(ت: ق 4هـ/10م).

"جامع أبو قحطان"، جزءان، مخطوط رقم 36 (مكتبة السيد محمد بن أحمد، السيب).

7 - مجموعة علماء.

"سير"، مخطوط رقم 158، (مكتبة السيد محمد بن احمد، السيب).

8 - ـــــ.

"سير الأباضية"، مخطوط رقم 185، (مكتبة السيد محمد بن احمد، السيب).

9 - ـــــ.

"سير الأباضية"، مخطوط رقم 237، (مكتبة السيد محمد بن احمد، السيب).

10 - ـــــ.

"سير علماء الأباضية"، جزءان، مخطوطة مصورة، بدون رقم (دار العلوم، القاهرة).

11 - ـــــ.

"كتاب السير"، مخطوط رقم 2023، (مكتبة السيد محمد بن احمد، السيب).

12 - مجهول.

"تواريخ العلماء ومعرفة أسمائهم، وكناهم، وبلدانهم"، مخطوط رقم 2424،

(دائرة المخطوطات والوثائق، وزارة التراث والثقافة، مسقط).

13 - ـــــ.

"اللمعة المباركة الشريفة"، مخطوط رقم 2754، (دائرة المخطوطات والوثائق، وزارة التراث والثقافة، مسقط).

14 - أبو المنذر، بشير بن محمد(ت: ق 4هـ/10م).

"كتاب المحاربة"، مخطوط مصور رقم 77، (مكتبة السيد مكتبة محمد بن محمد، السيب).

ثانياً: المصادر

1 - ابن الأثير، علي بن محمد (ت: 630هـ/1233م).

الكامل في التاريخ، 10 أجزاء، (دار الكتاب العربي، بيروت، 1986م).

2 - الازكوي، سرحان بن سعيد (ت: ق18 م).

كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة، تحقيق،أحمد عبيدلي، (دلمون للنشر، نيقوسيا، 1985م).

3 - الازكوي، محمد بن جعفر (ت: ق3هـ/9م)

الجامع لابن جعفر، 3 أجزاء، تحقيق عبد المنعم عامر، (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1981م).

4 - أبو إسحاق، إبراهيم بن قيس (ت: ق5هـ/ 11 م).

مختصر الخصال، (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1984م).

5 - الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت: 324هـ/935م).

كتاب مقالات الإسلاميين واختلاف المصليين، تصحيح: هلموت ريتر، ط3، (فرانزشتاين، بفيسبادن، 1980م).

6 - الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله (ت: 430هـ /1038م).

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، 10 أجزاء، (دار الفكر، بيروت، د.ت).

7 - البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت: 256هـ/869م).

صحيح البخاري، 14 جزء (مركز السيرة والسنة، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1994م).

8 - البسيوي، على بن محمد (ت: ق4 هـ/ 10م).

جامع أبي الحسن البسيوي، 4 أجزاء، (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1984م).

9 - البغدادي، أبي بكر أحمد بن علي (ت: 463هـ /1070م).

تاريخ مدينة السلام، 16 جزء تحقيق وضبط: بشار عواد معروف، (دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001م).

10 - البغدادي، عبد القاهر بن طاهر (ت: 429هـ/1037م).

الفَرق بين الفِرق، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، (دار الجيل، ودار الافاق الجديدة، بيروت، 1987م).

11 - البيهقي، أبو الفضل محمد (ت: 470 هـ/1077م).

تاريخ البيهقي، نقله إلى العربية يحيى الخشاب وصادق نشأت، (دار النهضة العربية، بيروت، 1982م)

12 - التنوخي، أبي علي المحسن بن علي (ت: 384هـ/994م).
نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، 8 أجزاء، تحقيق: عبود الشالجي، (الفجر العربي، بيروت، 1971م).
13 - ابن الجوزي، جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي (ت: 597هـ/1201م).
المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، 13 جزء تحقيق: سهيل زكار، (دار الفكر، بيروت، 1995م).
14 - الحموي، ياقوت بن عبد اله (ت626: هـ/1228م).
معجم البلدان، 5 أجزاء، (دار إحياء التراث، بيروت، 1979م)
15 - ابن حوقل، أبي القاسم (ت: 369 هـ/979م).
كتاب صورة الأرض، (دار مكتبة الحياة، بيروت، 1979م).
16 - ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله (ت في حدود: 300هـ).
المسالك والممالك، (مكتبة المثنى، بغداد، د.ت).
17 - ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت: 808هـ/1405م).
تاريخ ابن خلدون، 7 أجزاء، (بيروت، مؤسسة جمال، 1979م).
18 - ـــــ.
مقدمة ابن خلدون، تحقيق درويش الجويدي، ط2، (المكتبة العصرية، بيروت، 1996م)
19 - الدمشقي، أبي عبد الله محمد بن أبي طالب الأنصاري (ت: 727هـ/1326م).

كتاب نخبة الدهر في عجائب البر والبحر (دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت).

20 - الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد (ت: 748هـ/1374م).

سير أعلام النبلاء، 17 جزءا، تحقيق: مجيب الدين سعيد عمر العمروي، (دار الفكر، بيروت، 1997م).

21 - الرازي، فخر الدين محمد عمر(ت: 606هـ/1209م).

اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، (دار الكتاب العربي، بيروت، 1986م).

22 - ابن رزيق، حميد بن محمد (ت: بعد 1874م).

الشعاع الشائع باللمعان في ذكر أئمة عمان، تحقيق: عبد المنعم عامر(وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1984م).

23 - ــــــ.

الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين، تحقيق: عبد المنعم عامر، ومحمد مرسي عبد الله (وزارة التراث القومي والثقافة، 1994م).

24 - السالمي، عبد الله بن حميد (ت: 1332هـ/ 1913م).

تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، جزءان، (مكتبة نور الدين السالمي، مسقط، 1995م).

25 - ــــــ.

جوهر النظام في علمي الأديان والأحكام، 4 أجزاء، (جمهورية مصر العربية، القاهرة، 1971م)

26 - ـــــ.
مشارق أنوار العقول، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، (مكتبة الاستقامة، مسقط، 1989م).
25 - الشقصي، خميس بن سعيد (ق17 م).
منهج الطالبين وبلاغ الراغبين، 20 جزءا، تحقيق: سالم بن حمد الحارثي، (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1979م).
28 - الشهرستاني، أبو الفتح محمد عبد الكريم (ت: 548هـ/1153م).
الملل والنحل، تحقيق: محمد سيد كيلاني، جزءان، (دار المعرفة، بيروت، 1961م).
29 - الصابي، أبو الحسن الهلال بن المحسن (ت448هـ/1056م).
الوزراء، تحقيق عبد الستار أحمد فراج (دار الآفاق العربية، القاهرة، 2003م).
30 - الطبري، محمد بن جرير، (ت: 310هـ/922م).
تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (دار سويدان، بيروت، 1967م).
31 - العوتبي، سلمة بن مسلم (ت: ق5هـ/11م).
الأنساب، جزاءن (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1984م).
32 - ـــــ.
الضياء، 24 جزاء، (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1991م).
33 - الفراهيدي، الربيع بن حبيب (ت: ق2هـ/8م).

الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب، 4 أجزاء، مكتبة الاستقامة، مسقط، 1995م).

34 - أبو الفرج، قدامة بن جعفر(ت: 329هـ/940م).

كتاب الخراج وصناعة الكتابة، (مكتبة المثنى، بغداد، د.ت).

35 - القفطي، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف(ت: 646هـ/1248م).

أنباه الرواة على أنباء النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981م).

36 - القلهاتي، محمد بن سعيد (ت: ق6هـ/12م).

الكشف والبيان، (مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، 1984م).

37 - الكافي، أبو عمار عبد الكافي.

الموجز، جزءان، تعليق: عبد الرحمن عمير، (دار الجيل الجديد، بيروت، 1990م).

38 - الكدمي، أبو سعيد محمد بن سعيد(ت: ق4هـ/10م).

الاستقامة، 3 أجزاء، (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1985م).

39 - ـــــ.

الجامع المفيد من أحكام أبي سعيد، 4 أجزاء، (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1985م).

40 - ـــــ.

المعتبر، 3 أجزاء، (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1984م).

41 - الكندي، احمد بن عبد الله بن موسى (ت: 557هـ/1161م).
كتاب الاهتداء والمنتخب من سيرة الرسول عليه الصلاة والسلام وأئمة وعلماء عمان، تحقيق: سيدة إسماعيل كاشف، (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط ، 1985م).

42 - ـــــ.
المصنف، 42 جزءا، (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1984م).

43 - الكندي، محمد بن إبراهيم بن سليمان (ت: 508هـ/ 1114م).
بيان الشرع، 72جزءا (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1984م).

44 - أبو المؤثر، الصلت بن خميس (ت: ق4هـ/10م).
كتاب الأحداث والصفات، تحقيق: جاسم ياسين محمد الدرويش (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1996م).

45 - الماوردي، علي بن محمد (ت:450هـ/1058م).
الأحكام السلطانية (دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت).

46 - مجموعة علماء.
السير والجوابات لعلماء وأئمة عمان، جزءان، تحقيق: سيدة إسماعيل كاشف، ط2، (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1989م).

47 - المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين (ت346ه/957م).
التنبيه والإشراف، تعليق قاسم وهب، جزءان، (وزارة الثقافة، دمشق، 2000م).

48 - ـــــ.

مروج الذهب ومعادن الجوهر، 4 أجزاء، شرح وتقديم مفيد محمد قميحة (دار الكتب العلمية، بيروت، 1986م).

49 - المقدسي، محمد بن احمد (ت: 380هـ/990م).

أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، تقديم محمد مخزوم، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1987م).

50 - المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي(ت: 845هـ/1441م)

اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، 3 أجزاء تحقيق: جمال الدين الشيال ومحمد حلمي محمد أحمد، ط2، (وزارة الأوقاف، القاهرة، 1996م)

51 - ابن منظور، أبي افضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت711هـ/1311م).

لسان العرب، ط6، 15جزءاً (دار صادر، بيروت، 1997م).

52 - مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب (ت:421هـ/1030م)

تجارب الأمم، تجارب الأمم، جزءان، (دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ت).

53 - الهمداني، الحسن بن علي(ق4 هـ/10م).

صفة جزيرة العرب، تحقيق: محمد علي الأكوع، (دار اليمامة، الرياض، 1997م).

ثالثاً: المراجع العربية والمعربة

1 - إبراهيم، رجب عبد الجواد.
المعجم العربي لأسماء الملابس، (دار الآفاق العربية، القاهرة، 2002م).

2 - إسماعيل، محمود.
الحركات السرية في الإسلام، ط5، (مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 1987م).

3 - أطفيش، محمد بن يوسف (ت: 1332هـ/1914م).
شرح كتاب النيل وشفاء العليل، 17 جزء (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1989م).

4 - الأغبري، إسماعيل بن صالح.
"المدخل إلى الفقه الأباضي" رسالة ماجستير (جامعة اليرموك، كلية الدراسات الإسلامية، قسم الفقه وأصوله، الأردن، 2000م).

5 - أمين، أحمد.
فجر الإسلام، ط14، (مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1986م).

6 - البادي، حميد بن سعيد.
دور العمانيين في الملاحة والتجارة في منطقة الشرق والمحيط الهندي، (جامعة تونس الأولى، تونس، 2002م).

7 - الباروني، أبو الربيع.
مختصر تاريخ الأباضية، (مكتبة الضامري، السيب، 2003م).

8 - البطاشي، سيف بن حمود بن حامد (ت: 1999م).

إتحاف الأعيان في تاريخ بعض علماء عمان، ط2(مكتب المستشار الخاص لجلالة السلطان للشؤون الدينية والتاريخية، مسقط، 2004م).

9 - البلوشي، عطا الله.

بلاد البحرين في العصر العباسي الثاني، (المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2002م).

10 - بو حجام، محمد بن قاسم ناصر.

التواصل الثقافي بين عمان والجزائر، (مكتبة الضامري، السيب، 2003م).

11 - البهلاني، أحمد بن محمد بن سليمان.

الإمعان في وقائع جرت بعمان، (مكتبة يعقوب بن سعيد البرواني، ولاية القابل) بحث غير منشور.

12 - ال‌تهانوي، محمد علي.

موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق علي دحروج، تعريب عبد الله الخالدي، جزءان، (مكتبة لبنان، بيروت، 1996م).

13 - جهلان، عدون.

الفكر السياسي عند الأباضية من خلال آراء الشيخ محمد أطفيش، ط2، (مكتبة الضامري، السيب، 1991م).

14 - الحاج، عزيز.

العلاقات العمانية- العراقية عبر التاريخ، (دار الحكمة، لندن، 2003م).

15 - الحارثي، أحمد بن عبد الله.

اليسرى في إنقاذ جزيرة سقطرى (مكتبة الضامري، السيب، 1992م).

16 - الحارثي، سالم بن حمد.

العقود الفضية في أصول الأباضية، (د.ن، د.م، د.ت).

17 - الحارثي، عبد الله بن ناصر.

عمان في عهد بني نبهان، (مركز الدراسات العمانية، جامعة السلطان قابوس، الخوض، 2004م).

18 - الحجري، محمد بن ناصر.

نظام الأفلاج في عمان ودوره في التنمية، (مطابع النهضة، روي، 1998م).

19 - الحصري، أحمد محمد.

القواعد الفقهية للفقه الإسلامي، (مكتبة الكليات الازهرية، القاهرة، 1993م).

20 - أبو حمدة، محمد علي.

في التذوق الجمالي لقصيدة أبي تمام الطائي في فتح عمورية(دار الجيل، عمان: مكتبة المحتسب، بيروت، 1984م).

21 - حميد الله، محمد.

مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة (دار النفائس، بيروت، 1987م).

22 - دحلان، احمد بن زيني (ت: 1304هـ/ 1886 م).

تهذيب تاريخ الدول الإسلامية بالجداول المرضية، (دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع، د.م، د.ت).

23 - الريامي، أبو زيد عبد الله بن محمد (ت: 1944م).
كتاب حل المشكلات، (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، د.ت).
24 - زامباور.
معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، إخراج وترجمة محمد حسن بك وحسن أحمد محمود وآخرون، (دار الرائد العربي، بيروت، 1980م).
25 - زكار، سهيل.
الجامع في أخبار القرامطة في الإحساء- الشام-العراق- اليمن، (دار حسان، دمشق، 1987م).
26 - أبو زهرة، محمد.
العلاقات الدولية في الإسلام، (دار الفكر العربي، بيروت، د.ت).
27 - أبو زيد، راشد توفيق و النابودة، وداد خليفة.
تاريخ الخليج العربي منذ العصور الإسلامية حتى أواخر القرن التاسع عشر، (مطبعة دبي، دبي، 1998م).
28 - السالمي، محمد بن عبد الله، وعساف، ناجي.
عمان تاريخ يتكلم، (المطبعة العمومية، دمشق، 1963م).
29 - س. ب. مايلز.
الخليج بلدانه وقبائله، ترجمة محمد أمين عبد الله، ط4، (وزارة التراث والثقافة، مسقط، 1994م).

30 - السهيل، نايف جبر.

الأباضية في الخليج العربي في القرنين الثالث والرابع الهجريين، ط2، (مكتبة الاستقامة، مسقط، 1998م).

31 - السيابي، خلفان بن جميّل.

سلك الدرر الحاوي غرر الأثر، جزءان، (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1981م).

32 - السيابي، سالم بن حمود(ت: 1993م).

إزالة الوعثاء عن أتباع أبي الشعثاء، تحقيق: سيده إسماعيل كاشف، (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، د.ت).

33 - ـــــ.

إسعاف الأعيان في أنساب عمان (المكتب الإسلامي، دبي، 1965م).

34 - ـــــ.

عمان عبر التاريخ، 4 أجزاء، (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط،1986م).

35 - ـــــ.

العنوان عن تاريخ عمان، (طبع على نفقة الشيخ أحمد بن محمد بن عيسى الحارثي، د.م، 1995م).

36 - الشعباني، محمد بن عبد الله.

المرجان في نسب سامة بن لؤي وقبائلهم بعمان، تحقيق: خليفة بن حمد السعدي، بحث غير منشور، (وزارة التراث والثقافة، مسقط، د.ت).

37 - الشكعة، مصطفى.

إسلام بلا مذاهب، ط3، (الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1997م).

38 - الشنفري، بخيت بن علي.

الأباضية في عمان وعلاقتهم بأباضية المغرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري، (جامعة الزيتونة، تونس، 1993م).

39 - الشيباني، سلطان بن مبارك.

معجم أعلام النساء الأباضيات(قسم المشرق)، (مكتبة السيد محمد بن احمد، السيب، 2001م).

40 - شهاب، حسن صالح.

البعد الجغرافي لملاحة في المحيط الهند يقبل القرن السادس عشر الميلادي، (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1994م).

41 - الصوافي، صالح بن احمد.

الإمام جابر بن زيد العماني وآثاره في الدعوة، ط3، (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1997م).

42 - العاني، عبد الرحمن بن عبد الكريم.

دور العمانيين في الملاحة والتجارة الإسلامية حتى القرن الرابع الهجري، (دار الحكمة، لندن، 2003م).

43 - عبيدلي، احمد.

الدولة العمانية الأولى أيام وأحوال، (دار جريدة عمان، مسقط، 1996م).

44 - العش، محمد أبو الفرج.

النقود العمانية من خلال التاريخ الإسلام، سلسلة تراثنا، ع54، (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1984م).

45 - العقيلي، محمد رشيد.

الأباضية في عمان وعلاقاتها مع الدولة العباسية في عصرها الأول، سلسلة تراثنا، ع60، (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1984م).

46 - عون، فيصل بدير.

علم الكلام ومدارسه، (مكتبة الحرية الحديثة، جامعة عين شكس، 1982م).

47 - غباش، حسن عبيد.

عمان الديمقراطية الإسلامية، (دار الجديد، بيروت، 1997م).

48 - فاخوري، محمود وخوام، صلاح الدين.

موسوعة وحدات القياس العربية والإسلامية، (مكتبة لبنان، بيروت،2002م).

49 - الفاروقي، إسماعيل راجي، الفاروقي، لوس لمياء.

أطلس الحضارة الإسلامية، ترجمة عبد الواحد لؤلؤة، (مكتبة العبيكان، الرياض، 1998م).

50 - فوزي، فاروق عمر.التدوين عن المسلمين، (مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، 2004م).

51 - ــــــ.

الخليج العربي في العصور الإسلامية، (دار القلم، دبي، 1983م).

52 - ـــــ.

دراسات في تاريخ عمان (جامعة آل البيت، عمّان، 2000م).

53 - ـــــ.

مقدمة في المصادر التاريخية العمانية، (مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، 2004م).

54 - ـــــ.

نشأة الحركات الدينية السياسية في الإسلام، (الأهلية، عمّان، 1999م).

55 - كريزر، كلوس وآخرون.

معجم العالم الإسلامي، ترجمة ج. كتورة، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1991م).

56 - لاندن، روبرت جيران.

عمان منذ 1856مسيرا ومصيرا، ط3،(وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1983م).

57 - المباركبوري، أبو المعالي أطهر.

رجال السند والهند إلى القرن السابع، (دار الأنصار، القاهرة، 1977م).

58 - مجموعة مؤلفين.

أعمال الملتقى العلمي الثاني حول حصاد التاريخ العماني، (جامعة آل البيت، عمّان، 2003م).

59 - ـــــ.

حصاد ندوة الدراسات العمانية، 10 أجزاء، (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1980م).

60 - ــــــ.

جوهرة الزمان في تاريخ سمد الشأن، (المطبعة الذهبية، مسقط، 1999م).

61 - ــــــ.

فعاليات المنتدى الأدبي 1994م، الإصدار الخامس، (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1994م).

62 - ــــــ.

قراءات في فكر أبي سعيد الكدمي، حصاد ندوة المنتدى الأدبي، (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 2001م).

63 - ــــــ.

قراءات في فكر ابن بركه البهلوي، حصاد ندوة المنتدى الأدبي، (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 2001م).

64 - ــــــ.

معجم أعلام الأباضية من القرن الأول الهجري إلى العصر الحديث، (قسم المغرب الإسلامي)، جزءان، ط2، (دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1999م).

65 - ــــــ.

الملتقى العلمي الأول حول تراث سلطنة عمان قديما وحديثا، سلسلة وحدة الدراسات العمانية، (جامعة آل البيت، عمّان، 2002م).

66 - ـــــــ.

ملامح من تاريخ العوابي عبر العصور، (المطابع العالمية، مسقط، 2003م).

67 - ـــــــ.

ندوة مكانة الخليج العربي في التاريخ الإسلامي- العصر العباسي-، (جامعة الإمارات والمجمع الثقافي، أبو ظبي، 1989م).

68 - المسعودي، زاهر بن خميس.

الإمام ابن بركة السليمي ودوره الفقهي من خلال كتابه الجامع، (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مسقط، 2000م).

69 - ناصر، محمد علي.

منهج الدعوة عند الأباضية، (مكتبة الاستقامة، مسقط، 1997م).

70 - النامي، عمرو خليفة.

دراسات عن الأباضية، ترجمة ميخائيل خوري (دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001م).

71 - نصار، محمود شيبة.

الفكر السياسي عند الأباضية، (رسالة ماجستير، كلية الدراسات العربية، قسم الفلسفة الإسلامية، جامعة المنيا، 1996م،).

72 - وزارة الأعلام.

عمان تاريخها البحري، (وزارة الأعلام والثقافة، مسقط، 1979م)

73 - وزارة الداخلية.

المرشد العام ولايات والقبائل في سلطنة عمان، (وزارة الداخلية، مسقط، 1982م).

74 - ولسون، ارنولد.

تاريخ الخليج، ترجمة محمد أمين عبد الله، ط3، (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1988م).

75 - ولكنسون.

الأفلاج ووسائل الري في عمان، ترجمة محمد أمين عبد الله، ط3، (وزارة التراث والثقافة، د.م، 2003).

76 - ــــــ.

عمان تاريخا وعلماء، ترجمة محمد أمين عبد الله، سلسلة تراثنا، ع10، ط3، (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1994م).

77 - وليامسون، اندرو.

صحار عبر التاريخ، سلسلة تراثنا، ع2، ط3، (وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1994م).

78 - هاشم، مهدي طالب.

الحركة الأباضية في المشرق العربي، ط2، (دار الحكمة، لندن، 2003م).

79 - الهواري، زهير.

السلطة والمعارضة في الإسلام - بحث في الإشكاليات الفكرية والاجتماعية 11 - 132هـ/ 612 - 750م-، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003م).

رابعاً: المراجع الأجنبية:

1. Al-Alawi, Badar Hilal

Oman and the Islamic Caliphate 11-447/622-1055 The Military Struggle (Manchester, unpublished ph. D thesis, University of Manchester, 2003).

2. Al-Rawas, Isam Ali.

Early Islamic Oman (11-280A.H /622 - 893 A. D): apolitical history (ph. D. University of Durham, 1990).

3. ——

Oman in early Islamic History (Ithaca press, UK, 2000).

4. George, Percy Badger.

History of the Imams and Seyyids of Oman, Salil- Ibn Razik (New York).

5. Wilkinson, Johan c.

The Imamate Traditional of Oman (Cambridge university press, London,1987).

خامساً: الدوريات

1 - البار، محمد بن علي.

"يوم الصلت في سقطرى"، مجلة المجتمع، ع1311، (د. د، الكويت، أغسطس 1998م)

2 - السالمي، عبد الرحمن.

"إمارة بني مكرم في عمان"، مجلة نزوى، ع31، (مؤسسة عمان للصحافة والأنباء والنشر والإعلان، مسقط، 2002م).

3 - ــــ.

"العلاقة بين الأئمة والعلماء وتطورات الدولة العمانية حتى نهاية القرن 10هـ/16م: قراءة في السير العمانية"، مجلة نزوى، ع30، إبريل 2002م، (مؤسسة عمان للصحافة والأنباء والنشر والإعلان، مسقط، 2002م).

4 - ــــ.

"من مصادر التاريخ والثقافة: السير العمانية"، مجلة نزوى، ع24، أكتوبر2000م، (مؤسسة عمان لصحافة والأنباء والنشر والإعلان، مسقط، 2000م).

5 - عبيدلي، احمد.

"حملة الإمام الصلت بن مالك على جزيرة سقطرى والعلاقات العمانية المهرية"، مجلة نزوى، ع13، يناير 1998، (مؤسسة عمان لصحافة والأنباء والنشر والإعلان، مسقط، 1998).

سادساً: الندوات والمحاضرات

1 - الخروصي، مهنا بن خلفان.

"محاضرة تاريخية عن سيرة الإمام الصلت"، ندوة تاريخية بمدرسة الإمام ناصر بن مرشد، (الرستاق، 1994م) غير منشوره.

2 - الشيباني، سلطان بن مبارك.

"الكتابات الفقهية وتطوراتها عند العمانيين في القرن الخامس الهجري" ندوة تطور العلوم الفقهية في عمان خلال القرن الخامس الهجري في الفترة من 2005/8/6م بجامع السلطان قابوس الأكبر، (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، 2005م)، بحث غير منشور.

سابعاً: التسجيلات

1 - العبري، زاهر بن عبد الله.

عهد الإمام الصلت بن مالك، محاضرة مسجلة بنادي بهلا 1998 (تسجيلات مشارق الأنوار، روي).

ثامناً: المقابلات

1 - مقابلة مع الشيخ سالم بن حمد الحارثي - المضيرب، ولاية القابل، بتاريخ 2004/9/9م.

2 - مقابلة مع الشيخ محمود بن زاهر الهنائي بوزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، مسقط، بتاريخ 2004/10/10م.

الفهرس

للاطلاع على قائمة إصداراتنا :

بيت الغشام للنشر والترجمة

طبع بمطابع مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والإعلان